مبادئ

المعارف
الاجتماعية السياسية

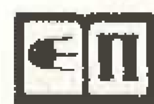
ما هي الفترة الانتقالية ؟

كاشين ، تشيركاسوف

مبادئ المعارف الاجتماعية السياسية

كاشين، تشيركاسوف

ما هى الفترة الانتقالية ؟



دار التقدم
موسكو

ترجمة سليم توما

АВС социально-политических знаний

Кашин В., Черкасов Н.

ЧТО ТАКОЕ ПЕРЕХОДНЫЙ ПЕРИОД?

На арабском языке

طبع فى الاتحاد السوفييتى

K $\frac{0302030000-512}{014(01)-88}$ 220-88

ISBN 5—01—000728—2

توطئة

يشكل الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية على النطاق العالمى المحتوى الاساسى للعصر الراهن . ان البشرية لم تتقدم الى امام فى اى زمن مضى بمثل هذا الجموح ، ولم يكن التطور الاجتماعى ديناميكيا بهذا القدر الذى هو عليه اليوم . فهذه المرحلة هى ، من حيث محتواها ، المرحلة الاكثر امتلاءا والاكثر غنى بالاحداث والاكثر تعقيدا وتوترا فى التاريخ العالمى . فبعد انتصار الثورة الاشتراكية فى اى بلد يأخذ تطوره الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى التسارع بقـوة هائلة .

غير ان الشغيلة ، بعد قيامهم بالثورة الاشتراكية واستيلائهم على السلطة السياسية ، لا يستطيعون اقامة المجتمع الاشتراكى فى ظرف يوم واحد . وقد كتب لينين : «ان هذا الهدف لا يمكن بلوغه دفعة واحدة ، فهو يتطلب مرحلة طويلة نسبيا للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، لان اعادة تنظيم الانتاج امر صعب ، ولانه يلزم بعض الزمن من اجل اجراء تغييرات جذرية فى جميع ميادين الحياة ، ولانه لا يمكن قهر القوة الهائلة الكامنة فى عادة ادارة الاقتصاد بالطريقة البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الا بنضال عنيد طويل النفس» * .

ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية يفترض مرحلة تاريخية كاملة تبدأ منذ لحظة استيلاء الطبقة العاملة على السلطة السياسية وتنتهى ببناء الاشتراكية . وهذه المرحلة التاريخية هى بالذات **الفترة الانتقالية** . ففى الفترة الانتقالية يجرى تباعا القضاء على جميع اشكال الملكية

---

* لينين . تحية الى عمال المجر .

الخاصة لوسائل الانتاج غير المكتسبة بالعمل . وتتحول وسائل الانتاج الاساسية الى ملكية اجتماعية . ويجرى القضاء على جميع اشكال استغلال الانسان للانسان ، واقامة علاقات انتاج اشتراكية جديدة . ويجرى فى البلد بصورة تدريجية تحقيق تحويلات اشتراكية لانتاج الفلاحين والحرفيين البضاعى الصغير عن طريق توحيدهم الطوعى فى تعاونية انتاجية ، وانشاء القاعدة المادية التقنية للاشتراكية فى هيئة انتاج آلى ضخم يؤمن التقدم التقنى فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى . وفى الوقت نفسه يجرى تحقيق الثورة الثقافية وتشكيل كوادر جديدة ، كفوءة ، مخلصة لقضية الاشتراكية ، فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى والعلم والادارة ، واعادة تربية الفئات البرجوازية الصغيرة بروح الايديولوجيا الجديدة ، الاشتراكية .

ليس بوسع بلد واحد ، حتى فى ظل أكثر الظروف الداخلية والخارجية ملاءمة للبناء الاشتراكى ، تجاوز الفترة الانتقالية .

وامتداد الفترة الانتقالية بالنسبة للبلدان التى

ولجت طريق التطور الاشتراكى ، يعينها الوضع التاريخى الملموس ، بما فى ذلك مستوى التطور الذى بلغته القوى المنتجة ، والخصائص التاريخية والقومية ، والتركيب الطبقى للمجتمع عشية الثورة ، ودرجة تأثير الايديولوجيا القديمة على وعى السكان ، الخ .

وفى البلدان الرأسمالية العالية التطور ، حيث مستوى تعميم الانتاج اعلى والمقدمات المادية للاشتراكية مهيأة أكثر ، قد تستغرق الفترة الانتقالية زمنا اقل مما فى البلدان الاضعف تطورا من الناحية الاقتصادية .

لقد افضى المدى الواسع لنضال التحرر الوطنى وانهيار النظام الاستعمارى للامبريالية الى نشوء مجموعة كبيرة من الدول المستقلة الجديدة. والكثير منها بعد نيل الاستقلال السياسى اعلنت هدفا لها التطور اللارأسمالى ، وفى المستقبل بناء الاشتراكية . والكثير من هذه البلدان ، وبالتحديد تلك التى لم تتطور فيها بعد العلاقات الرأسمالية (وهذا يخص عددا من بلدان افريقيا) ، تضع هدفا برنامجيا لها القيام بالانتقال التاريخى

الى الاشتراكية متخطية طور التطور الرأسمالى .

ما هو السبيل الى التخلص من سيطرة المستثمرين والذود عن الاستقلال السياسى والاقتصادى ؟ وما هى القانونيات العامة لبناء الاشتراكية ؟ وكيف تتناسب هذه القانونيات العامة مع المميزات الخاصة لمختلف البلدان ، وكيف تتجلى فى التنوع اللامتناهى للظروف والشروط التاريخية ، والقومية ، والجغرافية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية وغيرها ؟ ان هذه الاسئلة تشغل بال شعوب البلدان التى ولجت طريق التحويلات الاشتراكية .

لقد كان الاتحاد السوفييتى اول بلد يلج طريق التحويلات الاشتراكية . وقد امتدت الفترة الانتقالية فى الاتحاد السوفييتى من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٧ واستمرت حتى اواسط الثلاثينات . ودستور الاتحاد السوفييتى المتخذ عام ١٩٣٦ ثبّت نهائيا انتصار الاشتراكية فى البلد . بعد سحق المانيا الهتلرية واليابان العسكرية فى اعوام الحرب العالمية الثانية نشأت المنظومة الاشتراكية العالمية . وقد اتاح نموها وتعززها للعديد من

البلدان اداء مهام فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية فى مهل تاريخية اقصر وبمصاعب اقل . مثلا ، فى بلغاريا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا استغرقت الفترة الانتقالية ١٥ سنة تقريبا ، وفى جمهورية المانيا الديمقراطية ١٢ سنة .

ليست الفترة الانتقالية تشكيلة اجتماعية اقتصادية مميزة . انها الفترة التاريخية لاستبدال الرأسمالية استبدالا ثوريا بالاشتراكية . ان الانتقال الى الاشتراكية يستحيل تحقيقه بطريق اصلاحية ، اى بطريق التحويلات التدريجية ضمن اطار النظام البرجوازى . فتلزم من اجله ثورة اشتراكية مدعوة الى القيام بانقلاب جذرى فى النظام الاجتماعى والاقتصادى . ان ذلك مطلب موضوعى للتطور الاجتماعى . فهنا بالذات يمر الخط الفاصل بين النظرية الماركسية اللينينية عن الثورة الاشتراكية والفترة الانتقالية وبين النظريات الاصلاحية والتحريفية عن الانتقال الى الاشتراكية .

ان النظرية الماركسية اللينينية عن فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية قد تطورت تطورا خلاقا واغتنت بخبرة النضال فى سبيل بناء

المجتمع الاشتراكى . وقد رسم كارل ماركس وفريدريك انجلس ، لدى وضعهما امام البروليتاريا المهمة التاريخية للاطاحة بالرأسمالية وللاستيلاء على السلطة السياسية ، طريق التحويلات اللاحقة للنظام الرأسمالى الى نظام اشتراكى . وطور فلاديمير ايليتش لينين افكارهما عن جوهر واهمية ودور الفترة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية واغناها بما يتناسب مع الظروف التاريخية الجديدة التى تكونت عند بداية القرن العشرين . وفيما بعد طورت الاحزاب الماركسية اللينينية وتطور هذه الافكار بصورة خلاقة . وقد انعكس ذلك قبل كل شىء فى صياغة القانونيات العامة للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية .

ان الخبرة التاريخية والممارسة الاقتصادية للبلدان التى قد بنت المجتمع الاشتراكى ، وللبلدان التى سلكت طريق التحويلات الاشتراكية ، تؤكدان بكل اقناع صحة النظرية الماركسية اللينينية التى اثبتت علميا ضرورة وجوهر فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية وقانونياتها العامة . الا انه يكون من غير الصحيح تصور

النظرية الماركسية اللينينية عن الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية على انها شيء ما ثابت ، جامد ، متحجر . فان كل حزب ماركسى لينيني يطبق على طريقته القانونيات العامة للثورة الاشتراكية والبناء الاشتراكى ، وكل بلد سلك طريق بناء الاشتراكية يسدى بقسطه الثمين فى كنز خبرة التطبيق الخلاق للنظرية الماركسية اللينينية وتطويرها . وليس ثمة من شك ايضا فى ان ولوج بلدان وشعوب جديدة وجديدة طريق بناء الاشتراكية سيزيد من اغناء نظرية وممارسة الفترة الانتقالية ، ونظرية وممارسة انشاء النظام الاجتماعى الجديد الاكثر تقدما وانسانية ، نظام الاشتراكية .

الفصل الاول

التصور العلمى عن الاشتراكية ، وضرورة فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية

من الحلم الى العلم

كان الناس منذ القديم يحلمون بتركيب عادل للمجتمع ، بذلك التركيب الذى لن يكون فيه اضطهاد انسان لانسان وسيكون فيه جميع الناس متساوين فى فرصهم ويقومون بعمل حر ، ابداعى ، ويستطيعون تلبية حاجاتهم المادية ومتطلباتهم الثقافية ، ويتطورون من كافة النواحى . وفى مجتمع كهذا لن تعتمد سعادة شخص على بؤس شخص آخر ، بل على العكس فلن يكون احد سعيدا اذا جرى اضطهاد واذلال الاخرين .

وكان الناس يؤلفون ويضعون مختلف

المشاريع ، ويضفون على احلامهم شكل مؤلفات ادبية ، ويضعون شتى انواع الخطط واللوحات للمجتمع المقبل . ولم يندر ان كانوا لدى ذلك يتوكلون على حاكم او غنى طيب القلب وعاقل ما يقتنع بنبل امثال هذه النوايا ويستخدم سلطته وثروته من اجل تطبيق هذه النوايا فى الحياة .

الا ان هذه الاحلام تبدّت غير قابلة للتحقيق والتطبيق . وفيما بعد اطلق على امثال هذه التصورات عن النظام القادم — الاشتراكية — تسمية الاشتراكية الطوباوية من كلمة «الطوباوية» ، وهى رواية كتبها عام ١٥١٦ احد هؤلاء الحالمين الانجليزى توماس مور . ان كلمة طوباوية تعنى مكانا لا وجود له . ولم تتحقق الآمال المعقودة على الحكام الطيبى القلب والمحسنين الاغنياء ، وعلى مآثر الاشخاص العظام — «الابطال» الذين سيساعدون البشرية باعمالهم العظيمة على دخول «العصر الذهبى» الحقيقى . هكذا حاول الاشتراكى الطوباوى البارز شارل فوريه طوال سنوات عديدة ايجاد «المرشح»

الذى يود تقديم الاموال لاجل اقامة المجتمع الجديد العادل بالنسبة للجميع الذى رسمه هو ـــ مجتمع الفالانستر* . وفى عام ١٨٢٩ ظهرت فى اماكن كثيرة من باريس على اعمدة الاعلانات بيانات تقول ان كل رأسمالى ، يرغب فى اعتماد الاموال على انشاء الفالانستر التجريبـى ، باستطاعته مقابلة السيد فرانسوا مارى شارل فوريه يوميا ابتداء من الساعة ١٢ ظهرا فى شقته القائمة فى الشارع الفلانى .

بعد ذلك صار فوريه يسرع يوميا ، طوال اعوام عديدة حتى آخر ايام حياته ، واينما كان موجودا ، الى البيت قبل الساعة ١٢ على امل بان احدا ما سمحا من افراد عائلة روتشيلد او احدا ما من الثلاثة آلاف «مرشح» الذين وضع لائحة بهم خصيصا سيطرق بابه ويقترح عليه ثروته من اجل انشاء الفالانستر . بيد ان المسحن المرغوب فيه لم يأت .

---

* قصر كبير يجب ان يعيش ويعمل فيه اعضاء مشاعة العمل .

وعندما اخذ التاريخ نفسه يهيىء المقدمات لاجل نظام جديد كهذا ، وعندما اخذت تنشأ لا فى الاحلام بل فى الحياة الواقعية الظروف المادية التى يمكن فعلا بالاستفادة منها بلوغ تطوير الناس من كافة النواحى وتلبية حاجاتهم المتنوعة والمعقولة والمتطورة بسرعة ، عند ذلك فقط بات امرا ممكنا ظهور تصور علمى عن الاشتراكية — ظهور النظرية عن صورة النظـــام الاجتماعى الجديد فى المستقبل وعما سيمثله من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسيـــة والاخلاقية .

اسس الاشتراكية العلمية فى القرن التاسع عشر العالمان الثوريان العظيمان كارل ماركس وفريدريك انجلس . واثبتت نظريتهما الاستنتاج الجذرى التالى : الاشتراكية هى ذلك النظام الاجتماعى الذى شرعت البشرية تسير نحوه حالما دخولها عصر الرأسمالية . والاشتراكية ليست مجرد حلم او رغبة شخص ما ، انها درجة ضرورية ، حتمية موضوعيا من درجات التطور الاجتماعى . وقد برهن ماركس وانجلس

على ذلك بطريقة علمية ، واكد سير التطور التاريخى كليا صحة تنبؤهما العلمى .

اذن ، ما هو التصور العلمى ، الماركسى ، عن الاشتراكية ؟

الاشتراكية هى الدرجة الاولى للتشكيلـــة الاجتماعية الاقتصادية الشيوعية ، التى تحل محل الرأسمالية بعد الثورة الاشتراكية والفترة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية . ان الاشتراكية تستند على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج . ذلك هو اساسها الاقتصادى . ومن هنا تنبع مساواة جميع اعضاء المجتمع ازاء وسائل الانتاج : فلا احد محروم منها ولا احد يعتبر مالكا وحيدا احتكاريا لها ، اى ليس مالكا خاصا .

على اساس الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج تتكون فى ظل الاشتراكية علاقات التعاون المتكافىء بين الناس ابان سير الانتاج نفسه : فطالما انه لا توجد ملكية خاصة للارض والمعامل والمصانع وسكك الحديد والبنوك وما الى ذلك ، فان جميع المنتجات المصنوعة فى المجتمع هى ايضا ملكية اجتماعية . وجزء منها يذهب

الى الملكية الشخصية لاعضاء المجتمع ، وهذا يخص القسم الاساسى من مواضيع الاستهلاك الشخصى ، بينما يبقى الجزء الاخر ملكية اجتماعية . وهو ، بالدرجة الاولى ، وسائل الانتاج المعاد انتاجها والتى تخدم مواصلة تطوير وتوسيع الانتاج .

ان الانتاج القائم على الملكية الاجتماعية يسخَّر فى ظل الاشتراكية لهدف رئيسى واحد : لمصالح الانسان ، لمصالح تطوير جميع اعضاء المجتمع وتأمين رخائهم المتنامى وتطورهم الحر من جميع الجوانب .

ولدى ذلك تملك الاشتراكية ، التى تحل حتما محل الرأسمالية ، ذلك المستوى من تطور القوى المنتجة الذى يعيّن اسلوب توزيع مواضيع الاستهلاك بين اعضاء المجتمع حسب قسطهم العملى فى الانتاج الاجتماعى ، اى طبقا لكمية ونوعية العمل الذى يقدمه كل عضو من اعضاء المجتمع قادر على العمل الى الخير الاجتماعى .

اذن ، ان الاشتراكية هى المجتمع الذى

يبنى على الانتاج الآلى الكبير وعلى الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، والذى يسخَّر فيه تطور الانتاج الاجتماعى لمصالح الانسان ، ويتأكد فيه التعاون الرفاقى الحر بين جميع الناس العاملين حسب خطة مشتركة ، ويعمل فيه مبدأ توزيع الخيرات الاستهلاكية المادية والخدمات بين اعضاء المجتمع حسب عملهم (ان مبدأ التوزيع بالنسبة لاعضاء المجتمع العاجزين عن العمل هو ، بالطبع ، مبدأ آخر — فان المجتمع يأخذ على عاتقه اعالتهم) . ذلك اقصر تحديد لعلائم الاشتراكية ، الا انه بالنسبة لنا سيكون كافيا لفترة ما .

يتساءل المرء : لماذا ينبغى على التطور الاجتماعى اذن ان يؤدى حتما ، وقد ادى فى العديد من البلدان ، الى استبدال الرأسمالية بالاشتراكية ؟ بينما فى بعض البلدان يبدأ البناء الاشتراكي ويتطور بصورة ناجحة نسبيا لدى الانتقال الى الاشتراكية متخطيا الرأسمالية ، مباشرة من الاشكال ما قبل الرأسمالية للانتاج الاجتماعى . ففيم يكمن السبب هنا ؟ وما هى قانونيات

تطور المجتمع التى سوّغت لماركس وانجلس استخلاص الاستنتاج العلمى حول حتمية هلاك الرأسمالية وضرورة انتقال البشرية الى الاشتراكية ؟

نقول ايجازا ان هذا المسوغ كان الطابع نفسه للانتاج الرأسمالى المعاصر . فالرأسمالية ، مثلها مثل درجات التطور الاجتماعى السابقة لها — نظامى الرق والاقطاعية (باستثناء النظام المشاعى البدائى) — تقوم على اساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، غير ان حالة كهذه لعلاقات الانتاج بين الناس تدخل فى تناقض متزايد باطراد مع طابع تلك القوى المنتجة التى تتطور ضمن اطار النظام الاقتصادى للرأسمالية تحت تأثير هذا النظام نفسه ، تحت تأثير الركض الملازم لطبيعته وراء الحصول على اقصى الارباح .

فى ظل الرأسمالية تكتسب القوى المنتجة طابعا اجتماعيا متزايدا باطراد . فان التقسيم الاجتماعى للعمل وما يرتبط به من تخصيص للمؤسسات الانتاجية ومن اشاعة التعاونية فيما بينها ابان عملية النشاط الانتاجى وتطوير المواصلات

(النقل والاتصال) — ان ذلك كله يؤدى الى ان بعض العمليات الانتاجية المنفردة تبدو كما لو انها تصب فى عملية انتاجية اجتماعية واحدة . ان هذا يعنى ان الانتاج قد اتخذ **طابعا اجتماعيا**. وهذا الطابع الاجتماعى لعملية الانتاج لا يطابقه تجزؤ الاقتصاد الى خلايا مستقلة منفردة ، الذى تولّده الملكية الخاصة (الرأسمالية الخاصة) لوسائل الانتاج وثمار الانتاج .

ان تطور الانتاج الاجتماعى يطرح المسألة التالية : عاجلا ام آجلا ينبغى للملكية الخاصة ان تضمحل ، ان تزول او ان تتغير او تستبدل بالملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج . وعند ذلك يغدو نظام المجتمع الاقتصادى كله مطابقا لطابع القوى المنتجة ويتجاوب مع حاجات تطورها . ان استبدال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج بالملكية الاجتماعية يمثّل المطلب الآمر الملح للتقدم الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع المعاصر . وقد سبق لنا ان قلنا اعلاه ان اقامة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج تعنى ، فى ظل المستوى المعاصر لتطور القوى المنتجة ،

نشوء النظام الاجتماعى الاقتصادى الجديد — الاشتراكية — مع كل السمات الملازمة له . لذلك ، فان القضاء على الملكية الخاصة هو ذلك الهدف الرئيسى الذى يطمح الشيوعيون فى العالم اجمع بكل ادراك وعناد الى بلوغه . انه باستطاعة الشيوعيين ، حسب تعبير ماركس وانجلس ، ان يعربوا عن نظريتهم بحكم واحد : القضاء على الملكية الخاصة .

اذن ، ان الانتقال الى الاشتراكية ليس رغبة اعتباطية ما او حلما ما ؛ انه ضرورة تاريخية . وهذه الضرورة تقبع فى الظروف المادية لتطور المجتمع المعاصر ، فى مستوى التطور الذى بلغته القوى المنتجة الاجتماعية . وهذه المقدمات المادية ، او الاسس المادية للانتقال الى الاشتراكية ، ومن ثم لتطور الاشتراكية بصورة ناجحة ايضا ، يولّدها المستوى الرفيع لتطور القوى المنتجة الذى يكتسب الانتاج فى ظله طابعا اجتماعيا كامل المعالم . وهذا المستوى يتم بلوغه بالانتقال الى الانتاج الآلى الكبير .

لِمَ الفترة الانتقالية ضرورية

ليس بوسع البشرية ان «تقفز» دفعة واحدة من الرأسمالية الى الاشتراكية . فتلزم من اجل ذلك حقبة تاريخية كاملة سواء فى تاريخ اى بلد منفرد كان ام على النطاق العالمى كله . وهذه الحقبة التاريخية هى فترة خاصة للتطور الاجتماعى — **فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية** .

ان حتمية الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية قد ولّدها تطور الرأسمالية نفسها . «ان سيطرة الرأسمالية ما كان بالامكان ايقافها لو لم يؤد الى ذلك كل التطور الاقتصادى للبلدان الرأسمالية . . . وما كان باستطاعة اية قوة هدم الرأسمالية لو لم يجرفها التاريخ ويقوض اسسها» * .

ان ركض الرأسماليين وراء الارباح القصوى يثير نموا هائلا للقوى المنتجة وانتاجية العمل . ففى البلدان الرأسمالية المتطورة صناعيا بلغت القوى المنتجة مستوى عاليا جدا . والطابع

---

* لينين . من مقالة «الحرب والثورة» .

الاجتماعى للانتاج ، الذى رسخ اقدامه مع ظهور ونمو الصناعة الالية الكبيرة ، ينعكس فى الدرجة الرفيعة لتمركزه وتعمق التقسيم الاجتماعى للعمل واتساع الروابط بين مختلف حلقات الاقتصاد داخل كل بلد ، وفى تشكل الاقتصاد الرأسمالى العالمى .

وان نضوج المقدمات المادية للانتقال الى الاشتراكية يحدث بصورة واسعة بوجه خاص عندما تدخل الرأسمالية مرحلتها العليا والاخيرة — الامبريالية ، وعندما تغدو رأسمالية احتكارية ، وعندما تبدأ تلعب دورا رئيسيا فى الاقتصاد رأسمالية الدولة الاحتكارية فى مختلف اشكالها . «ان رأسمالية الدولة الاحتكارية هى الاعداد **المادى** الاكمل للاشتراكية ، هى **عتبتها** ، هى تلك الدرجة من سلّم التاريخ التى **لا يوجد** بينها (اى بين هذه الدرجة) وبين الدرجة المسماة بالاشتراكية **اية درجات وسطية**» * .

ولكن الرأسمالية لن تخرج **من** مسرح التاريخ

---

* لينين . الكارثة المحدقة وكيف نحاربها .

بملء ارادتها . فينبغى دفعها ، ازاحتها من طريق التقدم الاجتماعى . والقوة الاجتماعية ، المدعوة لاداء هذه الرسالة التاريخية ـــ القضاء على العلاقات الرأسمالية وانشاء النظام الجديد ، الاشتراكى ـــ هى الطبقة العاملة ، الطبقة الاكثر طليعية والاكثر ثورية فى العصر الراهن ، بالتحالف مع الفلاحين الكادحين ، وتمثل طليعة الطبقة العاملة الاحزاب الشيوعية والعمالية التى تجمع الاشتراكية العلمية بالحركة العمالية الجماهيرية ، وتلهم وتنظم الكادحين فى النضال من اجل الاشتراكية .

يبدأ التحويل الاشتراكى للمجتمع من الاقامة الثورية **لدكتاتورية البروليتاريا** ـــ دولة الطراز الجديد التى هى الاداة الاساسية لبناء الاشتراكية والدفاع عن المكاسب الثورية .

ان الطبقة العاملة تستخدم الدولة لاجل القضاء التام على سلطة البرجوازية الاقتصادية والسياسية ، لاجل بناء المجتمع الجديد . وقد كتب انجلس يقول ان دكتاتورية البروليتاريا هى «تلك الاداة الوحيدة التى تستطيع الطبقة العاملة الظافرة ان

تمارس بواسطتها السلطة السياسية التى ظفرت بها للتو ، وان تقمع اعداءها الرأسماليين وان تحقق ذلك التحويل الاقتصادى للمجتمع الذى بدونه ينتهى النصر ، من كل بد ، بالهزيمة وقتل العمال بالجملة كما حدث بعد كومونة باريس» * .

وكما تدل التجربة التاريخية لبلدان المنظومة الاشتراكية العالمية فان استيلاء الطبقة العاملة الثورى على السلطة السياسية يمكن ان يتحقق بطرق مختلفة ، بالانتفاضة المسلحة وبالوسائل السلمية على السواء ، تبعا لتناسب قوى البروليتاريا والبرجوازية المتصارعة . فالظروف التاريخية الملموسة فى البلد ، والخبرة السياسية للطبقة العاملة وسائر القوى الثورية ، وحدّة الصراع الطبقى ، هى التى تعيّن شكل دكتاتورية البروليتاريا . فهذا الشكل كان فى الاتحاد السوفييتى السلطة السوفييتية ، وفى البلدان الاشتراكية الاوروبية والآسيوية سلطة الديمقراطية الشعبية .

---

* انجلس . رسالة الى فيليب ڤان باتن .

ان المحتوى الاقتصادى الاساسى للثورة الاشتراكية هو تصفية علاقات الانتاج الرأسمالية واقامة علاقات الانتاج الاشتراكية القائمة على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج . وبذلك يجرى حسم النزاع ، الذى بلغ مداه فى ظل الرأسمالية ، بين الطابع الاجتماعى للانتاج والشكل الرأسمالى الخاص لتملك وسائل الانتاج وثمار العمل .

ان الثورة تهدم المجتمع القديم . ولكن ذلك ليس عملا من دفعة واحدة . اذ يمكن ، مثلا ، الظفر بالسلطة بسرعة ، فى ايام بل وساعات معدودة ، ولكن المجتمع القديم ، الذى يمثل اعقد ميكانيزم اجتماعى ، يستحيل القضاء عليه بهجوم واحد حتى ولو كان هجوما فائق الحزم والشدة .

ان هدم القديم هو عملية مديدة الى حد معين . فينبغى ان يُهدم بصورة حازمة ونشيطة ذلك الذى كان يخدم الاستغلاليين وكان موجها ضد الشعب . وفى الوقت نفسه فان ما هو مفيد وما يمكن استخدامه لمصلحة الشغيلة فمن المفيد

والمناسب الحفاظ عليه .

كما ينبغي ان يؤخذ فى الحسبان انه سوية مع عملية الهدم تبدأ عملية البناء . ان ذلك ليس عمليتين تعقب احداهما الاخرى بل عمليتان متشابكتان تشابكا وثيقا وتجريان فى آن واحد .

ان البناء بهدم ما ولى زمانه ، البناء على انقاض القديم ، ليس قضية بسيطة . فينبغى بادئ ذى بدء وضع رسوم المبنى الجديد ، الذى لا نظير له . والحال ان هذا المبنى يجرى تشييده لا على ارض خالية .

ان ضرورة الفترة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية ترتبط بخصائص الثورة الاشتراكية ، باختلافها المبدئى عن الثورة البرجوازية .

فعلاقات الانتاج الاشتراكية ، كما اسلفنا ، لا يمكنها ان تتكون من تلقاء نفسها قبل الثورة الاشتراكية . ولكن بعد الثورة ايضا لا تتكون بصورة تلقائية ، بل ينبغى بناؤها ، تكوينها . ومن هذه الناحية يختلف حلول الاشتراكية محل الرأسمالية اختلافا شديدا جدا عن حلول المجتمع البرجوازى محل الاقطاعية .

ان للاقطاعية والرأسمالية اساسا من طراز واحد وهو الملكية الخاصة ، لذلك فان اسلوب الانتاج الرأسمالى نشأ وتطور تلقائيا فى احشاء المجتمع الاقطاعى . اما الاقتصاد البرجوازى والاقتصاد الاشتراكى فمتعارضان من حيث الاساس : الاول يرتكز على سيطرة الملكية الخاصة ، والثانى على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ؛ والنظام الرأسمالى هو نظام استغلال الانسان للانسان ، والاشتراكية هى نظام التعاون الاقتصادى المتكافىء بين اناس متحررين من الاستغلال . ولهذا بالضبط لا يمكن للنمط الاقتصادى الاشتراكى ان ينشأ تلقائيا فى احشاء الرأسمالية . ان البروليتاريا «لا تستطيع الاستيلاء على القوى المنتجة الاجتماعية الا بهدم اسلوب التملك الخاص بها حاليا ، وبالتالى بهدم كل اسلوب للتملك مرعى الاجراء الى يومنا هذا» * .

ان تصفية الاقتصاد الرأسمالى وانشاء الاقتصاد الاشتراكى لا يمكن ان يحدثا على الفور ابان استيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية . فيلزم

---

* ماركس وانجلس . بيان الحزب الشيوعى .

تحطيم مقاومة البرجوازية الكبيرة وكبار الملاكين العقاريين ونزع ملكيتهم ، وجعل وسائل الانتاج ملكا لجميع الكادحين ، وتنظيم عمل المؤسسات الانتاجية على اسس جديدة ، جماعية . ويزيد في تعقيد هذه المسألة ، الفائقة الصعوبة بحد ذاتها ، انه لا توجد لدى الطبقة العاملة خبرة في ادارة الاقتصاد الوطني .

والمدة الطويلة ضرورية ايضا من اجل القيام ، على اسس طوعية ، بالتحويل الاشتـــراكي للاستثمارات الفلاحية البضاعية الصغيرة الكثيرة العدد (في جميع البلدان الرأسمالية تقريبا) ، وذلك من اجل النهوض برفاهية وثقافة الشغيلة . فابان سير بناء المجتمع الجديد يتوجب تذليل المقاومة العنيدة من جانب جميع الذين لا يستطيعون التسليم بفقدان سلطتهم وملكيتهم . غير ان المهام الرئيسية لبناء الاشتراكية ، وللفترة الانتقالية بالتالي ، ليست بالطبع مهام هدم القديم وسحق الذين يتشبثون بالقديم . فالامر الرئيسي هو المهام الانشائية : انشاء قاعدة مادية متطورة ، وبلوغ انتاجية عمل عالية ،

وانشاء نظام اقتصادى واجتماعى وسياسى جديد ، وتحقيق الثورة الثقافية .

فمن اجل اداء هذه المهام المعقدة والصعبة بالذات من جانب البروليتاريا يتطلب الامر فترة انتقال تاريخية خاصة — فترة تحويل المجتمع الرأسمالى الى مجتمع اشتراكى . ومن الناحية الاقتصادية يكمن جوهر الفترة الانتقالية فى تصفية النظام الرأسمالى للاقتصاد وفى بناء نظام جديد ، اشتراكى ، للاقتصاد .

اذن ، ان فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية (واحيانا من العلاقات ما قبل الرأسمالية) هى فترة تاريخية يجرى فى غضونها تحويل الاولى الى الثانية تحويلا ثوريا . ومن الطبيعى لدى ذلك انه بمقدار ما يكون المستوى الاقتصادى الانطلاقى اوطأ فى البلد الذى بدأ التقدم نحو الاشتراكية بمقدار ما تكون هذه الفترة اطول نسبيا وتكون المهام التى ينتظر البروليتاريا اداؤها فى هذه الطريق التاريخية اكثر تعقيدا . وفى ايامنا هذه تمارس المنظومة الاشتراكية العالمية وتعزيز التعاون والتعاضد بين الدول الاشتراكية

تأثيرا ايجابيا هائلا على ظروف الفترة الانتقالية ، وبالتالى على تقليص مدتها .

ان الفترة الانتقالية هى فترة الصراع الحاد الذى لا هوادة فيه بين الرأسمالية المحتضرة والاشتراكية الآخذة فى الولادة . وما دامت هذه الفترة لم تنته بعد فانه يبقى حتما لدى الرأسماليين ولدى سائر فئات الاستغلاليين امل فى اعادة الاوضاع الاجتماعية القديمة ، ويتحول هذا الامل حتما الى محاولة لاعادتها . ان الصراع بين البروليتاريا والبرجوازية وفق مبدأ «لمن الغلبة ؟» يعبر عن التناقض التناحرى الاساسى ، الذى لا هوادة فيه ، للفترة الانتقالية .

لقد برهنت الماركسية اللينينية نظريا وبينت ممارسة البناء الاشتراكى بصورة مقنعة البطلان التام للنظرية الاصلاحية القائلة بـ«ارتقاء» الرأسمالية الى الاشتراكية ، وكذلك بطلان آراء التحريفيين الذين ينفون ضرورة الفترة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية ، او تلك الآراء التى تطيل الاطارات التاريخية لهذه الفترة حتى البناء التام للشيوعية .

ان ضرورة الفترة الانتقالية تعينها تلك المهام التى يؤديها الشغيلة بقيادة البروليتاريا فى هذه الفترة من الزمن . وهذه المهام هى تحويل الاقتصاد الرأسمالى الى اقتصاد اشتراكى ، واجراء تحويلات اشتراكية فى الميدان الاجتماعى السياسى ، والقضاء على استغلال الانسان للانسان وعلى الاسباب التى تولّده ، والقضاء على البطالة — افظع اثم اجتماعى للاقتصاد الرأسمالى ، وتكوين بنية طبقية جديدة للمجتمع ، وتنظيم اجتماعى جديد للعمل وللانضباط الاشتراكى ، واقامة الديمقراطية الاشتراكية ، واخيرا تكوين الوعى الاشتراكى لدى الناس .

الفصل الثانى

دكتاتورية البروليتاريا هى الوسيلـــة الرئيسية للتحويلات الاشتراكية

الاختلافات بين الثورة البروليتارية والثورة البرجوازية

حتى عندما تكف الاحلام عن مجتمع العدالة الاجتماعية عن ان تكون احلاما فقط وعندما تتحول الاشتراكية من طوباوية الى علم ، فان المجتمع الجديد يبقى شأنه فى السابق قضية المستقبل . فلا يكفى فقط معرفة قوانين تطور المجتمع ، بل ينبغى امتلاكها واستخدامها لصالح تسريع التطور الاجتماعى . ويلزم من اجل ذلك فعل اجتماعى ، فعل ناشط وهادف . وهذا يعنى انه تلزم قوة اجتماعية تسعى وتستطيع تغيير العالم الرأسمالى وازالة كل ما هو بال ومحتضر ويقف فى طريـق

التقدم ، وبناء مجتمع جديد ، اشتراكى .

«ان الفلاسفة لم يفعلوا غير ان فسروا العالم باشكال مختلفة ولكن المهمة تكمن فى تغييره» * — الى هذا الاستنتاج توصل كارل ماركس عام ١٨٤٥ .

ان القوة الثورية ، المدعوة لان تغدو «حفارة قبر» النظام الرأسمالى ، هى البروليتاريا — الطبقة التى يخلقها اسلوب الانتاج الرأسمالى نفسه ؛ وهى تتكون وتتكاتف وتتنور بمسيرة تطور الرأسمالية نفسها . والحزب الثورى للبروليتاريا ، حزب الشيوعيين ، المسلح بالعقيدة الماركسية اللينينية يحمل افكار الاشتراكية العلمية الى الجماهير الكادحة ويجمع الاشتراكية العلمية بالحركة العمالية ويقود النضال الثورى للطبقة العاملة .

ما الذى يلزم بالدرجة الاولى تغييره فى المجتمع ابان تحويله الثورى من مجتمع رأسمالى الى مجتمع اشتراكى ؟ وما هى ، ان صح القول ، نقطة الارتكاز التى ينبغى للطبقة العاملة

---

* ماركس . موضوعات عن فورباخ .

الحصول عليها من اجل تغيير صورة المجتمع اعتمادا عليها ؟

ان نقطة الارتكاز هذه بالنسبة للطبقة العاملة ، كما بالنسبة لاية طبقة ثورية كانت ، هى سلطة الدولة . فبمساعدة سلطة الدولة فقط يمكن لهذه الطبقة او تلك ان تغدو طبقة سائدة فى المجتمع وان تنفذ ارادتها وان تذود عن مصالحها الطبقية وان تطبق خططها . غير ان الوصول الى السلطة والاستيلاء الثورى عليها هما بالنسبة للطبقة العاملة قضية اكثر اهمية مما بالنسبة لتلك الطبقات التى قد قامت بثورات سياسية ووصلت الى السلطة فى الماضى فعينت بذلك طابع هذا العصر او ذاك فى التطور الاجتماعى .

فى زمن مضى ، مثلا ، كانت البرجوازية طبقة ثورية فى مرحلة معينة من تطور المجتمع . ووصلت الى سلطة الدولة عندما كانت قد اصبحت قوة سائدة من الناحية الاقتصادية ، عندما تحولت علاقات الانتاج البرجوازية الى علاقات رئيسية فى اقتصاد دول اقطاعية كانجلترا ، مثلا ، او هولندا ، او فرنسا ، الخ .

اما الطبقة العاملة فتبدأ خوض النضال فى سبيل السلطة فى ظروف مغايرة مبدئيا . ومرد ذلك الى ان العلاقات الاقطاعية والبرجوازية هى فى آخر المطاف علاقات من طراز واحد : فهذه وتلك تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، فى حين ان العلاقات البرجوازية والعلاقات الاشتراكية متعارضة من حيث جوهرها ومن حيث طبيعتها : ففى اساس الاولى ترسو الملكية الخاصة ، وفى اساس الثانية ترسو الملكية الاجتماعية . لذلك ، ففى حين ان العلاقات البرجوازية تنشأ وتتطور (فى البدء شيئا فشيئا ، بصورة غير ملحوظة ، ومن ثم بصورة متزايدة الكثافة فى ظل اسلوب الانتاج الاقطاعى ، فى احشائه) فان العلاقات الاشتراكية لا يمكنها ان تنشأ وتتطور فى احشاء اسلوب الانتاج البرجوازى ذلك لان الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج لا يمكن ان تنشأ وتتطور فى اطار نظام كان مبدأها المقدس ودعامته الرئيسية وما يزالان وسيبقيان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فى شتى ضروبها .

ان الثورة الاشتراكية تخدم مصالح لا الطبقة العاملة فحسب بل الشعب الكادح كله ايضا . وامام الطبقة العاملة ، المكافحة ضد الرأسمال ، تنهض مهمة : الاستيلاء على سلطة الدولة ، ومن ثم بالاعتماد على هذه السلطة القضاء على الملكية الخاصة الرأسمالية لوسائل الانتاج ، وبالتالى تحرير نفسها والمجتمع بأسره من الاستغلال الرأسمالى ، وفيما بعد — ولكن بأساليب اخرى هذه المرة انطلاقا من مهام اخرى — القضاء بوجه عام على جميع اشكال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج باستبدالها باشكال الملكية الاجتماعية .

اذن ، ان مسألة السلطة ، مسألة الاستيلاء عليها ، هى المسألة الرئيسية ، الجذرية ، للثورة الاشتراكية . وان انتقال سلطة الدولة من ايدى البرجوازية والملاكين العقاريين الى ايدى الطبقة العاملة وحلفائها يعنى ، بحد ذاته ، انه حدث انعطاف فى تطور المجتمع ، ان عهدا جديدا بدأ ، ان المجتمع ولج الفترة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية .

ضرورة دكتاتورية البروليتاريا

صاغ كارل ماركس اهم استنتاج عن ضرورة اقامة سلطة الكادحين فى شكل دكتاتورية البروليتاريا ابان فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . فقد كتب يقول : «بين المجتمع الرأسمالى والمجتمع الشيوعى تقع مرحلة تحويل المجتمع الرأسمالى تحويلا ثوريا الى مجتمع شيوعى . وتطابق ذلك مرحلة انتقال سياسى لا يمكن ان تكون الدولة فيها سوى **الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا**» * . وقد اكدت الحياة صحة هذه الكلمات ، الامر الذى تشهد به بكل بلاغة ممارسة البلدان الاشتراكية .

ان كل سلطة دولة ، فى المجتمع الذى توجد فيه طبقات متصارعة وتناحرات بين الاستغلاليين والمستغلين ، تمثل دكتاتورية الطبقة السائدة . ففى المجتمع الرأسمالى تنفذ الدولة ارادة البرجوازية وتخدم مصالحها المغرضة . وعندما تطيح الطبقة العاملة بسلطة الدولة هذه

---

* ماركس . نقد برنامج غوتا .

يترتب عليها ان تستبدلها بسلطتها هي — بدكتاتورية البروليتاريا . فلم توجد ولا يمكن ان توجد اية دولة محايدة طبقيا او تقف فوق الطبقات ، بما في ذلك في ظروف الفترة الانتقالية ايضا . فالمسألة مطروحة على النحو التالي فقط : اما دكتاتورية البرجوازية واما دكتاتورية البروليتاريا ، وليس ثمة خيار ثالث .

ان بعض العلماء البرجوازيين ، وخاصة المؤرخين وعلماء الاجتماع ، غالبا ما يصورون وصول الطبقة العاملة الى السلطة واقامة دكتاتورية البروليتاريا ، في صورة انقلاب دموي يسفر عن وقوع ضحايا كثيرة العدد ولا معنى لها ، ويرافقه تحطيم القيم الثقافية ، وما الى ذلك ، اى باختصار في صورة مصيبة اجتماعية . هذا ، في حين ان الطبقة العاملة وحزبها ليسا متعطشين ابدا للدماء . فلهما مصلحة في الطابع غير الدموي ، السلمي ما امكن ، للثورة وفي الحفاظ على كافة القيم المادية والثقافية ، على السواء . فان مقاومة البرجوازية ، وعدم رغبتها في التخلى عن رساميلها ، وسعيها بأى ثمن كان للحفاظ

على حقوقها وعلى ملكية الاستغلاليين والابقاء على النظام الاجتماعى اللاانسانى الذى ولى زمانه ، ونشاطاتها ضد الطبقة العاملة ، وشنها حربا اهلية ، ان ذلك فقط يجبر البروليتاريا على حمل السلاح ضد الاستغلاليين والمضطهدين. هكذا بالذات حدث فى روسيا السوفييتية التى استولت بروليتاريتها فى اكتوبر ١٩١٧ على السلطة بنتيجة الانتفاضة المسلحة .

غير ان وصول الطبقة العاملة الى السلطة يجرى باشكال سلمية فى تلك الظروف التاريخية التى تجبر فيها قوة البروليتاريا الثورية والظروف الدولية الملائمة لانتصار الثورة، تجبر البرجوازية على الاعتراف بهزيمتها فى الصراع السياسى من اجل السلطة وعندما يصبح حمل السلاح بالنسبة لها امرا لا طائل تحته على الاطلاق . و«الارهاب الاحمر» الذى تشنه احيانا دكتاتورية البروليتاريا ضد العناصر البرجوازية والعناصر الاخرى المضادة للثورة يكون دائما بمثابة جواب على «الارهاب الابيض» الذى تشنه البرجوازية ضد الطبقة العاملة الظافرة ، ضد حزبها ونشطائها وخيرة ابنائها .

في شباط (فبراير) ١٩٤٨ احبط الشعب التشيكوسلوفاكي برئاسة الطبقة العاملة وحزبها — الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي — بطريقة سلمية محاولة البرجوازية للاطاحة بالنظام الديمقراطي الشعبي الذي اقيم في البلد بعد تحريره على يد الجيش السوفييتي من احتلال المانيا الفاشية ، وكذلك بنتيجة الانتفاضة الوطنية السلوفاكية عام ١٩٤٤ والانتفاضة الشعبية عام ١٩٤٥ في المناطق التشيكية . لقد اقيمت دكتاتورية البروليتاريا نهائيا في هذا البلد ، الا انه لم تصاحب شباط ١٩٤٨ الظافر عمليات اهراق دماء ولا تدميرات مادية . وجرت احداث مماثلة ايضا في جملة من بلدان اوروبا الشرقية التي ولجت طريق الاشتراكية .

اذن ، حينما تنشأ حالة ثورية وحينما ينتهي اجل سيطرة البرجوازية ، فان الطبقة العاملة على استعداد لخوض النضال المسلح والسلمي على السواء في سبيل السلطة ، وذلك تبعا للظروف التاريخية الملموسة . ولكن ، مهما يكن الامر ، وسواء وصلت الطبقة العاملة الى السلطة عن طريق الانتفاضة المسلحة او بطريقة سلمية ، فان هذا

الانقلاب يبقى دائما ثورة ، وتأتى الى السلطة طبقة جديدة ، وتقام دكتاتورية البروليتاريا .

مهام دكتاتورية البروليتاريا

فيم تكمن اهمية وجود سلطة الدولة فى ايدى الطبقة العاملة لاجل تحقيق الانتقال الى الاشتراكية ؟ وما هى الرسالة التاريخية لدكتاتورية البروليتاريا ، وبالتالى ما هى الاطارات التاريخية لتحقيقها ؟

ان دكتاتورية البروليتاريا شكل للسلطة جديد مبدئيا . ففى جميع التشكيلات الاجتماعية ما قبل الاشتراكية كانت سلطة الدولة ولا تزال اليوم بمثابة اداة للدفاع عن مصالح الاقلية الاستغلالية ، اداة لقمع الاكثرية المستغَلة .

وخلافا لجميع الاشكال السابقة لسلطة الدولة فان دكتاتورية البروليتاريا تعبر عن المصالح الحيوية للطبقة العاملة وجميع الكادحين ، اى مصالح السواد الاعظم من السكان . والمبدأ الاعلى لهذه السلطة هو تحالف الطبقة العاملة مع الفلاحين وسائر الفئات الكادحة فى المجتمع .

وعليه ، فان الدولة الاشتراكية تشكل اداة لقمع الاستغلاليين الذى يؤلفون جزءا صغيرا جدا من السكان .

ولكن ، اذا كان العنف يبرز الى المقام الاول فى جميع الانماط السابقة لسلطة الدولة فان الامر الرئيسى بالنسبة للدكتاتورية البروليتاريا هو النشاط التنظيمى المتعلق بقيادة الشغيلة فى بناء المجتمع الجديد ، وفى القضاء على الطبقات الاستغلالية ، وفى ازالة لا استغلال الانسان للانسان فحسب بل ايضا الاسباب التى تولّده . وبما ان هذا الهدف يمس المصالح الجذرية لجميع طبقات المجتمع فهو لا يمكن بلوغه الا اذا استطاعت الطبقة العاملة بعد ان غدت طبقة سائدة سياسيا ، ان تنتزع من تحت تأثير البرجوازية الجماهير الكادحة غير البروليتارية ، وان تقوّى تحالفها معها ، وتجتذبها الى البناء الاشتراكى .

ان الطبقة العاملة ، اذ تقبض بيديها على زمام سلطة الدولة وتنشىء هيئات جديدة تابعة للدولة من العمال الطليعيين الواعين وفقراء الفلاحين

وتنظم تدريجيا عمل جهاز الدولة الجديد (هيئات الادارة ، القضاء ، الجيش ، الميليشيا ، الادعاء العام) الذى يخدم مصالح الشغيلة ، توجه كل قوة الدولة البروليتارية ضد البرجوازية المخلوعة والتى لم توقف مقاومتها ، وضد الملاكين العقاريين ، وضد جميع العناصر الاستغلالية. ان اولى مهام الدولة الاشتراكية هى سحق مقاومة البرجوازية التى اطيح بها ولكنها لم تكف عن ابداء مقاومة سافرة وخفية وتحظى ، اضافة الى ذلك ، بتأييد واسع من جانب الرأسمال العالمى. ويخدم هذه المهمة بالذات تسليح العمال وانشاء ميليشيا عمالية او شرطة شعبية ، وتشكيل جيش شعبى ، وما الى ذلك .

ان ذلك لا يعنى ابدا، بالطبع ، ان النضال ضد البرجوازية يفضى الى مختلف انواع التنكيل. بل على العكس ، فان الدولة الاشتراكية تقوم ، حيث تتاح الفرصة ، باعمال اعادة تربية للبرجوازية واشراك العناصر البرجوازية السابقة فى العمل المفيد اجتماعيا والمشاركة فى البناء الاشتراكى . وانه لهام بوجه خاص العمل الذى

تقوم به الدولة الاشتراكية وسط مختلف انواع الاخصائيين البرجوازيين . ان الدولة الاشتراكيه الفتية تسعى لان تستميل الى جانب الطبقة العاملة ، الى جانب الاشتراكية ، مختلف فصائل الاخصائيين البرجوازيين — وذلك سواء فى ميدان العلم والتقنية ام فى ميدان فن الحرب ، والقضاء ، وتنظيم عمل جهاز الادارة ، وسواء فى الميدان الاقتصادى ام فى حقل الثقافة والتعليم ، وما الى ذلك . ففى البلاد السوفييتية وفى البلدان الاشتراكية الاخرى اعطى النضال من اجل المثقفين ، فى سبيل استمالة الاخصائيين الى قضية البناء الاشتراكى ، نتائج رائعة * . ان

---

* لقد اتخذ موقف المساندة الحازمة للثورة الاشتراكية فى روسيا ، مساندة السلطة السوفييتية ، والتعاون النشيط معها فى قضية تحويل بلادنا الى دولة مزدهرة ، جبارة ، طليعية ، كثيرون من رجال العلم والثقافة البارزين ، بمن فيهم شخصيات ذات شهرة عالمية امثال تيميريازيف ، وبافلوف ، وتسيولكوفسكى ، وميتشورين ، وبلوك ، وماياكوفسكى . وكرس حياتهم للخدمة فى الجيش الاحمر اخصائيون عسكريون بارزون وضباط

ذلك ، بالطبع ، لم يستبعد ولم يكن بامكانه ان يستبعد ظهور بعض العملاء المتسترين ، بين الاخصائيين ، للبرجوازية الداخلية والخارجية : جواسيس ، مخربون ، كانت مكافحتهم تتطلب اشكالا اخرى ، قاسية ، لحماية النظام الاشتراكى .

ان سحق مقاومة البرجوازية المخلوعة ، رغم اولويته ليس المهمة الوحيدة على الاطلاق لدكتاتورية البروليتاريا ، والاهم من ذلك انه ليس المهمة الرئيسية لهذه الدكتاتورية . فالامر الرئيسى بالنسبة للطبقة العاملة هو بناء المجتمع الجديد واداء رسالتها الانشائية وتطبيق مثلها الاشتراكية فى الحياة .

لذلك فان الدولة الاشتراكية — وبامكاننا بكل حق ان ندعو دكتاتورية البروليتاريا هكذا لانها تكتسب ، باعرابها عن مصالح الطبقة العاملة ، طبيعة اشتراكية — هى تلك الوسيلة الرئيسية فى

سابقون فى الجيش القيصرى امثال مارشالى الاتحاد السوفييتى شابوشنيكوف ومالينوفسكى ، والجنرالين اغناتييف وكاربيشيف ، وغيرهم .

ايدى الطبقة العاملة وجميع الكادحين التى يغدو بواسطتها البناء الاشتراكى فى جميع ميادين الحياة الاجتماعية امرا ممكنا . ان بناء الاشتراكية يعنى خلق القوى المنتجة التى تتطلبها الاشتراكية وتحويل جميع العلاقات الاجتماعية وجميع العلاقات الاقتصادية بين الناس الى علاقات اشتراكية . وهذا يعنى وضع حد للامية والتخلف ، والقيام بثورة ثقافية حقيقية ، واعلاء مستوى تعليم الشغيلة ورفعهم الى قمم العلم والثقافة . وهذا يعنى توجيه طاقة ومبادرة وعقل وارادة الشعب بأسره وكل شغيل نحو بلوغ نتائج رفيعة فى العمل وفى انشاء مجتمع مزدهر يرتفع دائما الى اعلى في تطوره ، وتعتبر فيه حرية كل فرد وتطوره من كافة النواحى ضمانة لحرية جميع افراد المجتمع وتطورهم من كافة النواحى .

ان الدولة الاشتراكية تمثل ، منذ لحظة نشوئها ، البناء الفوقى السياسى للمجتمع . وتكمن اصالة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية فى ان تلك الطبقة ، التى تستولى على سلطة الدولة فى ظل المستوى المرتفع لتطور الطابع

الاجتماعى لعملية الانتاج ، هى بالتالى تخضع لنفسها وتوجه وتضبط الجزء الاكبر من الاقتصاد ، اى بالذات جزءه الممركز الموحد بسير تطور القوى المنتجة نفسه . ذلك هو بالدرجة الاولى ما يسمى «القمم الآمرة» للاقتصاد . وتندرج فى عدادها الفروع الرائدة للصناعة : التعدين ، وتوليد الطاقة ، والميتالورجيا ، وبناء المكائن ، وكذلك سكك الحديد ، والاسطول البحرى والطيران ، والمواصلات ، والنظام المصرفى وغيرها من ميادين الاقتصاد العالية المركزية .

اثر الاستيلاء على السلطة السياسية تقوم البروليتاريا على الفور او بعد مرور وقت قصير جدا بالاقتحام الثورى لعلاقات الملكية البرجوازية التى تشكل الاساس الاقتصادى للمجتمع الرأسمالى .

فبعد تأميم وسائل الانتاج الاساسية تشرع البروليتاريا باداء المهمة الانشائية ــ بتنظيم الشبكة المعقدة والدقيقة للغاية ، شبكة العلاقات الاقتصادية والتنظيمية التى تشمل انتاج وتوزيع المنتجات لصالح عشرات ومئات الملايين من الناس . تلك هى المهمة الاساسية المطلوب من دكتاتورية

البروليتاريا تأديتها تاريخيا .

واخيرا ، ان دكتاتورية البروليتاريا تؤدى المهمة التاريخية الثالثة ، الا وهى الاضطلاع بقيادة كل الجماهير الكادحة وتكتيلها حول الطبقة العاملة الثورية وفقراء الفلاحين ابان سير البناء الاشتراكى . ومن اجل هذه الغاية تنهج الدولة الاشتراكية سياسة ترمى الى تعزيز تحالف الطبقة العاملة مع جميع الكادحين ، وتقوم بعمل تربوى واسع النطاق وسط جميع العناصر الكادحة فى المدينة والريف : صغار الحرفيين والصنّاع ، واصحاب الحوانيت الصغيرة وما الى ذلك ، وكذلك المثقفين الكادحين وصغار المستخدمين وسائر الكادحين . ويمكن ان تؤدى هذه المهمة دولة ذات قاعدة طبقية اوسع — الدكتاتورية الديمقراطية الثورية للبروليتاريا والفلاحين . ان دولة من هذا الطراز تنشأ فى بلدان متخلفة نسبيا حيث يكون دور البروليتاريا فى الحياة الاقتصادية والسياسية غير مرتفع بصورة كافية بعد وحيث تتمثل القوة الثورية المعادية للرأسمالية والامبريالية ، النشيطة والكبرى ، فى الفلاحين

الكادحين بوجه عام ، وليس فقط فى فقراء الفلاحين كما كان الامر ، مثلا ، فى الثورة البروليتارية فى اكتوبر ١٩١٧ فى روسيا .

ان تكتيل الكادحين حول السلطة السياسية الطليعية ، حول الطبقة العاملة ، يجرى فى آن واحد مع تنظيم سحق مقاومة الطبقات الاستغلالية المطاح بها : ان تحويل الاقتصاد متعدد الانماط ونقله الى جادة الاشتراكية يجرى تحقيقهما عن طريق ازاحة وتصفية النمط الرأسمالى والتحويل الاشتراكى للاستثمارات الفلاحية المنفردة ذات الانتاج البضاعى الصغير .

اذن ، ان المهمة المركزية لدكتاتورية البروليتاريا هى مهمة البناء الاشتراكى . ان دكتاتورية البروليتاريا تضطلع **بوظيفة اقتصادية تنظيمية** متنوعة للغاية توجد فى ارتباط وثيق مع وظيفتها الانشائية الابداعية الاخرى : **الوظيفة الثقافية التربوية** . واثناء الفترة الانتقالية تتجلى هاتان الوظيفتان بالذات فى اداء مهام **تنظيم** الانتاج الاشتراكى وتوزيع المنتجات . فان الدولة ، بتأميمها وسائل الانتاج ــ المعامل والمصانع والمناجم والمقالع

ووسائل النقل الآلى والمواصلات وخلافها ، وكذلك تأميم اهم وسيلة للانتاج مثل الارض (التأميم الكامل او الجزئى) ـــ انما تهيىء بذلك الاساس الاقتصادى لاجل اجراء جميع التحويلات الاشتراكية اللاحقة ، لاجل انشاء انتاج اشتراكى ضخم فعلا ، على نطاق الدولة ، يستخدم التقنية الطليعية .

ونتيجة لاجراء التأميم الاشتراكى لوسائل الانتاج تغدو الدولة الاشتراكية مالكة لطاقات انتاجية ضخمة ولأرصدة انتاج وتداول هائلة تستخدم بصورة منهاجية ورشيدة لصالح الشغيلة ولهدف زيادة رفاهيتهم .

ان الدولة الاشتراكية ، بوصفها مالكة لوسائل الانتاج الاساسية ، تنظم تعاونية العمل الاشتراكية على نطاق عموم الدولة ، اى توحد عمل ملايين الناس بصورة منهاجية ، وتنظم تزويد جميع المؤسسات الانتاجية بالخامات والوقود والطاقة الكهربائية ، وتنظم توزيع جميع المنتجات ضمن اطار النمط الاشتراكى بادئ الامر ، ومن ثم ضمن اطار الاقتصاد الوطنى بأسره ، وتضع

تحت اشرافها نشاط القطاع الخاص .

اما بالنسبة للاستثمارات الفلاحية الفردية فان الدولة البروليتارية تنهج سياسة مساندة وتعزيز روابطها الاقتصادية مع القطاع الاشتراكى ، وفصله عن النمط الرأسمالى ، ولا سيما النمط الرأسمالى الخاص . وتتطور بوتائر متسارعة الاستثمارات الاشتراكية الكبرى التابعة للدولة (فى الاتحاد السوفييتى ــ السوفخوزات ، وفى جمهورية المانيا الديمقراطية ــ المزارع الشعبية ، وما الى ذلك) التى تبين للفلاحين بصورة مقنعة افضليات الزراعة الاشتراكية الكبرى ، وبالتالى تعجل انتقالهم الى طريق التعاونية الانتاجية . واضافة الى ذلك فان الاستثمارات الاشتراكية التابعة للدولة تقدم مساعدة كبيرة للاستثمارات الفلاحية فى اقتناء ماشية اصيلة وانواع عالية المردود من النباتات الزراعية ، وفى استخدام الطرائق الطليعية للزراعة وتربية الدواجن ، وفى القيام باعمال زراعية مختلفة ومعالجة المنتجات الزراعية .

الا ان الدولة الاشتراكية تولى الاهتمام الاساسى ، خلال كل الفترة الانتقالية ، لتطوير

قطاع الدولة الاشتراكى للاقتصاد الوطنى — لذلك القطاع نفسه الذى ترتبط به ارتباطا مباشرا كل حياة ونشاط الطبقة العاملة ، والذى يعين تطوره زيادة رفاهية الشغيلة وقدرة البلاد الاقتصادية .

وتبدأ الهيئات الاقتصادية المركزية لعموم الدولة بتنفيذ وظائف المركز الاجتماعى الاقتصادى . فان تطور الانتاج الاشتراكى ، الذى كان بادئ الامر كنمط ، يجرى منذ البدء كوحدة كاملة حسب خطة واحدة .

كما تؤدى الدولة الاشتراكية فى الفترة الانتقالية مهام ذات شأن فى ميدان تنظيم تداول البضائع : التزويد والتجارة ، وتنظم التداول النقدى والتسليف والماليات ، وتنهج سياسة ضريبية طبقية . وبواسطة الوسائل الاقتصادية الخططية تؤمن الدولة الاشتراكية نمو العناصر الاشتراكية وتطور الانتاج الاجتماعى ، وتحد فى الوقت نفسه من نمو العناصر الرأسمالية ، وتهيئ الشروط لاجل انتقال الاقتصاد الفلاحى البضاعى الصغير الى جادة الانتاج الاشتراكى الكبير .

وتنشىء الدولة الاشتراكية فى الفترة الانتقالية

نظاما للتعليم الشعبي حقا على نطاق الدولة ، نظام اعداد كوادر عالية الكفاءة لاجل جميع فروع الاقتصاد الوطنى ، وتنشىء نظام الرعاية الصحية الاشتراكية الاكثر انسانية فى العالم .

كما تتجلى الوظيفة الاقتصادية التنظيمية للدولة الاشتراكية فى نشاطها الاقتصادى الخارجى . ففى ظروف الفترة الانتقالية تضع الدولة الاشتراكية الفتية الاحتكار (حق الدولة الاستثنائى) على التجارة الخارجية وعلى كل النشاط الاقتصادى الخارجى بوجه عام . ان هذا الاحتكار يقى الاقتصاد الوطنى للبلاد من تسلل الرأسمال الاجنبى ومن عدوانه الاقتصادى . ان احتكار الدولة للتجارة الخارجية يؤمن ظروف تطور مؤاتية لفروع الاقتصاد الوطنى الفتية ، التقدمية . مثلا ، فى فترة تصنيع البلاد يساعد هذا الاحتكار ، اعتمادا على القوى الذاتية وعلى المساعدة من جانب البلدان الاشتراكية الشقيقة ، فى وضع اقتصاد البلاد على قدميه والتوصل الى احراز الاستقلال الاقتصادى . واحتكار الدولة للتجارة الخارجية يخدم فى الوقت نفسه تطوير العلاقات

الاقتصادية الدولية للبلد المعنى ، وبالدرجة الاولى تنظيم تعاونه الاقتصادى المنهاجى مع الدول الاشتراكية الاخرى ، ومع البلدان النامية ، كما يخدم تطوير العلاقات الاقتصادية ذات المنفعة المتبادلة مع بلدان الرأسمالية المتطورة على اساس التقسيم الدولى للعمل .

ان مهمة سحق مقاومة الطبقات الاستغلالية المخلوعة داخل البلاد ، التى تؤديها دكتاتورية البروليتاريا ، تطابقها فى العلاقات الخارجية مهمة تعزيز القدرة الدفاعية ، وفى الحالات الضرورية حماية البلاد من الغزو المسلح الخارجى ، من هجوم قوى الامبريالية . فامثال هذه الهجمات اضطرت البلاد السوفييتية غير مرة ، مثلا ، لصدها فى اعوام التدخل الاجنبى بعد ثورة اكتوبر مباشرة . ورغم ان الوضع تغير بقيام المنظومة الاشتراكية العالمية فيجب على الدول الاشتراكية فى هذه الظروف ايضا ان تعزز قدرتها الدفاعية وتقوّى القدرة الدفاعية المشتركة للاسرة الاشتراكية .

ان الجيل الحالى يذكر كيف سحق الشعب الكوبى الغزاة المأجورين والمعادين للثورة الذين

غزوا كوبا عام ١٩٦٠ فى خليج الخنازير .

اذن ، ان دكتاتورية البروليتاريا تضطلع بالوظائف الاساسية التالية :

اولا ، سحق مقاومة الطبقات الاستغلالية المخلوعة ، وحماية البلاد من الهجمات الخارجية ، وتعزيز الروابط الاممية مع الطبقة العاملة فى العالم ، والنضال فى سبيل السلم والتعاون الدولى .

ثانيا ، اجراء تحويلات اشتراكية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية السياسية والثقافية وزيادة الرفاهية المادية للشغيلة .

ثالثا ، قيادة الطبقة العاملة للفلاحين وسائر الجماهير الكادحة بهدف انتزاعهم نهائيا من البرجوازية واجتذابهم الى البناء الاشتراكى .

دكتاتورية البروليتاريا والصراع الطبقى

ان دكتاتورية البروليتاريا هى استمرار للصراع الطبقى بين البرجوازية والبروليتاريا فى ظروف جديدة وباشكال جديدة .

ففى الفترة الانتقالية يتغير تناسب القوى الطبقية لصالح الكادحين . ان نمو وتعزز القطاع الاشتراكى

يهيئان القاعدة لاجل تعزيز دور الطبقة العاملة الاقتصادى ونفوذها السياسى . ولكن ذلك لا يعنى ان بناء الاشتراكية ، كما يزعم الاصلاحيون والاشتراكيون اليمينيون ، يصاحبه بصورة تلقائية اضعاف البرجوازية وخمود الصراع الطبقى . ففى فترات متقطعة قد يتفاقم الصراع الطبقى تفاقما حادا . هكذا حدث ، مثلا ، فى اثناء التمردين المعاديين للثورة فى المجر (عام ١٩٥٦) وفى تشيكوسلوفاكيا (عامى ١٩٦٨ — ١٩٦٩) عندما قامت العناصر المعادية للاشتراكية بمحاولات يائسة لاعادة الاوضاع الرأسمالية فى هذين البلدين . وفى عامى ١٩٨٠ — ١٩٨١ قامت العناصر المعادية للاشتراكية فى بولونيا بمحاولات مماثلة منيت بالفشل .

ان الطبقة العاملة تسعى ، لدى اجراء التحويلات الاشتراكية ، الى عدم دفع الصراع الطبقى حتى اكثر الاشكال حدة . فانها لغريبة عليها تصورات المغامرين «اليساريين» عن التأجيج المصطنع للصراع الطبقى . فللطبقة العاملة مصلحة فى التطور السلمى للثورة ، فى التحقيق السلمى

للتحويلات الاشتراكية . فمنذ اكثر من مائة عام مضت كتب انجلس ، لدى بحثه امكانية القضاء على الملكية الخاصة بطريقة سلمية ، يقول : «قد يمكن التمنى بان يجرى ذلك على هذا النحو ، وفى هذه الحال سيكون الشيوعيون ، بالطبع ، اواخر من يعترضون على ذلك» * .

واشار ماركس الى انه ، فى حال توفر ظروف تاريخية معينة ، يكون من المناسب والمفيد للطبقة العاملة ، التى استولت على السلطة ، ولصالح الانتصار السلمى للاشتراكية ، تقديم فدية للبرجوازية ، وعلى هذا النحو شل مقاومتها للتحويلات الاشتراكية .

وفى وقت لاحق توصل لينين ، بتطويره لهذا الحكم ، الى استنتاج مفاده انه يكون من المناسب ، بغية تسهيل الانتقال الى الاشتراكية وتحاشى نشر البلبلة فى الانتاج الاجتماعى ، دفع مبلغ محترم للرأسماليين اذا كانت الظروف تتطلب اجبارهم على الخضوع سلميا والانتقال

---

* انجلس . مبادئ الشيوعية .

بصورة منظمة الى الاشتراكية على اساس دفع تعويض لهم .

ان السير بطريقة سلمية يعنى الحفاظ على قيم مادية هائلة وعلى جمهور الناس . تلك هى الطريق الاقل ايلاما والاكثر فائدة بالنسبة للكادحين. غير ان اختيار سبل بناء المجتمع الجديد يتوقف لا على الطبقة العاملة وحدها . انه يتوقف ايضا على التناسب الموضوعى للقوى الطبقية ، وعلى درجة مقاومة الطبقات الاستغلالية واستعدادها للاقدام على التنازلات اذا اقتنعت بعقم المقاومة .

ان تجربة التاريخ تشهد على ان الطبقات الاستغلالية تلجأ الى اكثر التدابير تطرفا فى محاولة منها للحفاظ على سيادتها . فقد اغرقت فى الدم كومونة باريس (١٨٧١) . وكان الثمن ، الذى دفعته بروليتاريا باريس جزاء محاولتها التطاول على دعائم مجتمع الملكية الخاصة والاستغلال ، ٧٠ الفا اعدموا او حكم عليهم بالاشغال الشاقة او زج بهم فى السجون .

والرأسماليون والملاكون العقاريون فى روسيا ، الذين لم يسلموا بانتصار الكادحين فى اكتوبر

١٩١٧ ، اشعلوا نيران الحرب الاهلية . لقد كانت ثورة اكتوبر بحد ذاتها ثورة غير دموية عمليا . وواقع انه جرى فيما بعد ، فى فترة الحرب الاهلية ، اهراق دماء غزيرة فان الذنب فى ذلك ليس ذنب العمال والفلاحين فى روسيا بل قوى الثورة المضادة الداخلية والخارجية التى اجبرت الكادحين على امتشاق السلاح من اجل الذود عن مكاسب الثورة . وفى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية تلجأ البروليتاريا لا الى العنف المسلح فقط بل ايضا ، حينما يغدو ذلك امرا ممكنا ، الى العنف السلمى : فهى تقوم بمصادرة اموال الطبقات الاستغلالية او تقييد حقوقها السياسية ، واشراكها القسرى فى العمل ، الخ . فبدون هذا الجمع بين مختلف اشكال العنف الثورى يستحيل الانتقال الى الاشتراكية . ويكون من السذاجة الاعتقاد بان الطبقات الاستغلالية المطاح بها ستتقبل طوعا وبدون مقاومة النظام الاجتماعى الجديد وتتخلى عن ثروتها وامتيازاتها . غير ان هذا العنف يجرى تحقيقه لصالح الاكثرية الساحقة ــ الكادحين ــ

ضد الاقلية الاستغلالية ، ولذا فهو عنف مبرر تاريخيا واخلاقيا ، ولذا فهو يجسد الديمقراطية ولا يناقضها .

تجدر الاشارة الى خاصية هامة اخرى لدكتاتورية البروليتاريا . فان طبقة الاستغلاليين ، اذ تستولى على سلطة الدولة ، تسعى بشتى الوسائل الى تعزيز وتأبيد سيطرتها الطبقية . هكذا كان الامر بالنسبة لمالكى العبيد وللاقطاعيين ، وهكذا الحال بالنسبة للبرجوازية ايضا . اما البروليتاريا فهى تضع هدفا لها التوسيع التدريجى للقاعدة الطبقية للدولة الاشتراكية وتحويلها شيئا فشيئا من دكتاتورية للبروليتاريا الى دولة الشعب بأسره ، وفيما بعد الى اضمحلال الدولة على العموم .

دكتاتورية البروليتاريا هى ديمقراطية لاجل الاكثرية

تدشن اقامة دكتاتورية البروليتاريا عهدا جديدا فى تطور الديمقراطية : فمحل الديمقراطية البرجوازية ، ديمقراطية كيس النقود ، تحل الديمقراطية الاشتراكية . وتتأمن للشغيلة فى واقع

الامر امكانية التمتع بالحريات المدنية وبجميع الحقوق السياسية والاجتماعية والمشاركة النشيطة فى ادارة الدولة . وليس وسائل الانتاج الاساسية فقط تغدو ملكية للدولة . اذ تنتقل الى ايدى الشعب مؤسسات الثقافة والتنوير ، والصحافة والاذاعة ، وسائر وسائل الاعلام الجماهيرى .

ان كلمة **الديمقراطية** تعنى بالمعنى الحرفى **سلطة الشعب** . والامر الرئيسى فى فهم الديمقراطية هو مسألة **لمن تعود السلطة فى المجتمع ولمصلحة من تُمارس** .

ان التجربة التاريخية لتطور الدولة تبين ان مفهوم الديمقراطية فى المجتمع المنقسم الى طبقات متناحرة كان دائما ويبقى مفهوما طبقيا . فالديمقراطية فى المجتمع البرجوازى هى ديمقراطية ضيقة ، مزيفة ، مبتورة ، منافقة وكاذبة ، نعيم للاغنياء ومصيدة وخداع للمستغلين ، للفقراء .

وقد اكد لينين ان مسألة الدكتاتورية والديمقراطية تنحصر فى الامر التالى وهو : لأية طبقة توجد الديمقراطية ومن هى الطبقة التى تمارس الدكتاتورية ،

وعلى من تمارسها .

وكتب لينين يقول : «ان البرجوازية مضطرة الى النفاق والى اطلاق تسمية «سلطة الشعب كله» او الديمقراطية بوجه عام او الديمقراطية الخالصة على الجمهورية الديمقراطية **(البرجوازية)** التى هى بالفعل دكتاتورية برجوازية ، دكتاتورية الاستغلاليين على الجماهير الكادحة . . فلأجل تحرير العمل من نير الرأسمال ليس ثمة من وسيلة اخرى سوى الاستعاضة عن هذه الدكتاتورية **بدكتاتورية البروليتاريا** . فقط دكتاتورية البروليتاريا بمقدورها ان تحرر البشرية من نير الرأسمال ، من بهتان الديمقراطية البرجوازية ، ديمقراطية **الاغنياء** هذه ، ومن نفاقها ، وان تقيم الديمقراطية **للفقراء** ، اى ان تضع خيرات الديمقراطية **فعلا** فى متناول العمال والفلاحين الفقراء . . .» * .

ان دكتاتورية البروليتاريا — وفى هذا بالذات تكمن اهميتها التقدمية العظيمة بالنسبة للتاريخ العالمى — نقلت لاول مرة السلطة من ايدى اقلية ضئيلة من الاستغلاليين الى ايدى الاكثرية

---

* لينين . عن «الديمقراطية» والدكتاتورية .

الساحقة من المجتمع — الكادحين — برئاسة الطبقة العاملة ، وكشفت لأول مرة فى التاريخ المغزى الحقيقى للديمقراطية : لقد غدت ديمقراطية **بروليتارية** ، ديمقراطية فعلا لاجل الاكثرية ، وفيما بعد ومع انتصار الاشتراكية — **ديمقراطية لعموم الشعب** .

ان الديمقراطية البروليتارية ، الاشتراكية ، تعنى ان الشغيلة ، برئاسة الطبقة العاملة وتحت قيادة الحزب الشيوعى ، يديرون الدولة بأنفسهم ، وان جماهير شعبية متزايدة الاتساع باطراد تشارك فى هذه الادارة . ففى الاتحاد السوفييتى باتت **سوفييتات نواب الشغيلة** ، منذ الاعوام الاولى بل وحتى منذ الايام الاولى للثورة ، المنظمة الاكثر جماهيرية والاوسع تمثيلا التى تشمل جميع شرائح السكان فى المدينة والريف . وتكمن الخاصية المميزة للسوفييتات فى انها ، فى آن واحد وعلى حد سواء ، هيئات لسلطة الدولة ومنظمة مستقلة اجتماعية للشغيلة تقوم بجميع اعمالها على اسس ديمقراطية .

اشكال دكتاتورية البروليتاريا

يمكن لدولة دكتاتورية البروليتاريا ، كما دلت التجربة التاريخية للانتقال الى الاشتراكية ، ان تتخذ اشكالا ملموسة مختلفة تبعا لاصالة الظروف الداخلية والخارجية للانتقال الى الاشتراكية فى بلدان معينة . ولكن ايا كانت اصالة اشكال دكتاتورية البروليتاريا فان لجميع هذه الاشكال ، المعبرة عن جوهر واحد ، جملة من السمات المشتركة ، الجذرية .

لقد كانت كومونة باريس ، التى دامت ٧٢ يوما ، الشكل الاول لدكتاتورية البروليتاريا فى التاريخ . فقد حطمت هذه الكومونة الجهاز البوليسى البيروقراطى وانشأت دولة من طراز جديد كانت اول شكل فى التاريخ لدكتاتورية البروليتاريا . وعلى الرغم من فترة الوجود القصيرة هذه فقد ارتسمت فى الكومونة سمات عامة كثيرة لتنظيم سلطة الطبقة العاملة .

والسوفييتات التى انشئت فى روسيا عام ١٩٠٥ حظيت بعد انتصار ثورة اكتوبر عام ١٩١٧

بتطور واسع وتجلت فيها بكل وضوح السمات الرئيسية ، النموذجية ، لجميع اشكال دكتاتورية البروليتاريا .

واخيرا ، فان نظام الديمقراطية الشعبية ، الذى نشأ فى عدة بلدان اوروبية بعد الحرب العالمية الثانية ، اكد ايضا ان جميع اشكال دكتاتورية البروليتاريا تتطابق فى الشىء الرئيسى ، الجوهرى .

فما هى اذن السمات العامة لهذه الاشكال المتنوعة لدكتاتورية البروليتاريا ؟

ان دكتاتورية البروليتاريا — دولة العمال — تبنى على نحو بحيث يجرى تقريب الشغيلة الى اقصى حد من جهاز الادارة (وذلك خلافا للديمقراطية البرجوازية حيث يكون الكادحون مبعدين ومعزولين عن هذا الجهاز) . وينتخب الشغيلة ممثلين عنهم الى هيئات سلطة الدولة ويراقبون عملهم . وتتحول هيئات الدولة التمثيلية من «اجتماعات كلام فارغ» ، كما هى الحال فى البلـــدان الرأسمالية ، الى مؤسسات عاملة . ويجرى انشاء آلية متناسقة للدولة تبنى على مبادئ المركزية

الديمقراطية . وتربط مصالح المجتمع ربطا عضويا بمصالح جماعات العاملين وكل شغيل ، وتجمع القيادة المركزية مع تطوير المبادرة المحلية ومع مشاركة الشغيلة الدائمة فى البت بالمسائل العامة والمحلية على السواء .

ان السمات الخصوصية لاشكال دكتاتورية البروليتاريا تتجلى فى مميزاتها .

ففى روسيا ، مثلا ، وبحكم اصالة الظروف التى تمت فيها الثورة الاشتراكية ، جرى ارتسام الحدود بين القوى الطبقية ، ونضال طبقى حاد ضد القوى الموحدة للرجعية الداخليـــــــــة والخارجية على السواء . وكانت البلاد السوفييتية تقف وجها لوجه وحدها امام العالم الرأسمالى كله . لذلك فقد جُردت الطبقات الاستغلالية من الحقوق الانتخابية وأُبعدت عن المشاركة فى حياة البلاد السياسية . وحتى فى المراحل الاولية للثورة تعرضت آلية الدولة القديمة لعملية تحطيم سريعة وفى الاساس وتم استبدالها بهيئات جديدة كليا لسلطة الدولة ـــ بسوفييتات نواب العمال والفلاحين . لقد كانت دكتاتورية البروليتاريا فى

الاتحاد السوفييتي تقام وفق نظام الحزب الواحد * . وكان يوجد في البلاد السوفييتية حزب وحيد يعرب عن مصالح الشعب العامل بأسره برئاسة الطبقة العاملة هو الحزب الشيوعي . وكان من البديهي الا تضم الحكومة ممثلين عن اية احزاب اخرى . ونشأت الكتلة السياسية للشيوعيين واللاحزبيين التي كان ممثلوها يشاركون في هيئات سلطة الدولة المركزية والمحلية . فان الدور القيادي والتوجيهي ، الذي كان يعبر عن مصالح جميع الشغيلة ويوجه اعمالهم نحو بلوغ اهداف اجتماعية واحدة قد اضطلع به الحزب الشيوعي . والاحادية الحزبية للنظام السياسي اصبحت السمة المميزة لدكتاتورية البروليتاريا وخاصيتها في شكلها السوفييتي .

---

* خلال زمن قصير شارك في الحكومة السوفييتية الى جانب حزب البلاشفة ، بوصفه حزبا حاكما ، حزب «الاشتراكيين-الثوريين» الذي كان يمثل مصالح البرجوازية الصغيرة وجمهور واسع من الفلاحين . غير ان الاشتراكيين-الثوريين سلكوا فيما بعد طريق محاربة السلطة السوفييتية وخانوا مصالح الفلاحين وأفل نجمهم عن مسرح التاريخ .

واتخذت شكلا لدكتاتورية البروليتاريا مختلفا بعض الشيء ، في الفترة الانتقالية ، الديمقراطية الشعبية التي قامت في عدد من بلدان شرقي وجنوب شرقي اوروبا : في بلغاريا ، ورومانيا ، وبولونيا ، والمجر ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية المانيا الديمقراطية . لقد كانت ظروف التطور التاريخي في هذه البلدان تتميز بانه كانت تتواجد فيها منذ مدة طويلة نسبيا ، الى جانب الاحزاب البرجوازية الرجعية السافرة ، مختلف الاحزاب والاتحادات السياسية (مثلا ، الاتحاد الشعبي الزراعي البلغاري الذي كان يضم الملاك العقاريين الكادحين البلغاريين) التي كانت تعبر عن مصالح الفئات الديمقراطية في المجتمع والطبقات الكادحة.

لقد كانت هذه الاحزاب تشارك بدرجة معينة في النضال المعادي للفاشية وتقود وراءها جماهير الكادحين والفئات الديمقراطية . وكانت الاحزاب الشيوعية والعمالية لهذه البلدان تقف على رأس النضال المعادي للفاشية وللرأسمالية . ونشأ تحالف سياسي متين في اطار الجبهة الشعبية (الوطنية) او منظمة اخرى كانت تضم جميع القوى

الديمقراطية التقدمية ويترأسها حزب الشيوعيين . هكذا قامت دكتاتورية البروليتاريا فى شكل تاريخى جديد ـــ شكل الديمقراطية الشعبية . وكانت سماتها المميزة بالمقارنة مع الشكل السوفييتى لسلطة دولة الطبقة العاملة تعدد الاحزاب (فى ظل دور الشيوعيين القيادى والتوجيهى) وائتلافية الحكومة وسائر هيئات سلطة الدولة والادارة فى المركز والاطراف . وهيأ تشكيل المنظومة الاشتراكية العالمية ظروفا دولية اكثر ملاءمة للبناء الاشتراكى فى كل بلد من بلدان الديمقراطية الشعبية .

وفى بلدان الديمقراطية الشعبية ، خلافا للاتحاد السوفييتى ، لم يجر ، كقاعدة ، تجريد الطبقات الاستغلالية من الحقوق الانتخابية . وتم تحطيم جزء من جهاز الدولة القديم (مثلا ، الشرطة) ، بينما جرى بصورة تدريجية تحويل جزء من جهاز الادارة ، واستُخدمت فى السلطة الجديدة بشكل ناجح . وجرت الاستفادة من الشكل القديم ، التقليدى بالنسبة لهذا البلد او ذاك ، شكل الهيئات ذاتها للسلطة العليا والمحلية . فبمثابة هيئات للتمثيل الوطنى العام

اختيرت في تشيكوسلوفاكيا الجمعية الوطنية ، وأُعيد السايم (مجلس النواب) في بولونيا .

باستيلاء الطبقة العاملة على السلطة السياسية تغدو طليعتها ــ الحزب الشيوعي ــ حزبا حاكما . وقد اشار لينين الى «ان دكتاتورية البروليتاريا تستحيل تأديتها الا من خلال الحزب الشيوعي» * .

ان الحزب الشيوعي ، المسلح بالنظرية الماركسية اللينينية ، ينير نظريا طريق بناء المجتمع الجديد . فهو يضع ، انطلاقا من الظروف الملموسة للبلاد ، برنامج واستراتيجية وتكتيك نضال الكادحين الثوري في سبيل الاشتراكية . والحزب الشيوعي ، اذ يشرح للجماهير الكادحة جوهر سياسته المسخرة كليا لمصالح الجماهير الشعبية ، يعبىء هذه الجماهير من اجل تطبيق هذه السياسة .

وتطور العملية الثورية العالمية ، وانسلاخ بلدان وشعوب جديدة وجديدة عن سلسلة

---

* لينين . المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي (البلشفي) في عموم روسيا .

الامبريالية ، سوف يولّدان بلا شك ، فى الظروف التاريخية المتغيرة ، اشكالا جديدة ايضا لسلطة الدولة فى البلدان التى تلج الطريق المؤدى الى الاشتراكية . غير ان جوهر ذلك سوف يكمن فى ان ذلك سوف يكون اما سلطة الدولة للطبقة العاملة واما سلطة الدولة للطبقة العاملة والقوى الثورية الديمقراطية (الفلاحين الكادحين والطبقات الكادحة الاخرى) ، التى تتحول مع مرور الزمن وتتطور الى سلطة الدولة للطبقة العاملة التى تترأس السير نحو الاشتراكية ، للطبقة العاملة التى تغدو ايديولوجيتها وبرنامجها ايديولوجيا وبرنامج المجتمع بأسره .

ان الدكتاتورية الثورية الديمقراطية للبروليتاريا والفلاحين هى درجة لا بد منها فى الطريق الى دكتاتورية البروليتاريا فى جميع البلدان التى تبدأ سيرها نحو التقدم الاجتماعى ، السير نحـــو الاشتراكية . وحتى فى تلك البلدان التى لم تتكون فيها الطبقة العاملة تماما بعد ، التى توجد فيها «براعم» فقط لهذه الطبقة — فى البلدان السائرة نحو الاشتراكية متخطية مرحلة

التطور الرأسمالية كما حدث ، مثلا ، فى منغوليا — فان انتشار وتأثير الايديولوجيا الماركسية اللينينية والعقيدة العلمية للطبقة العاملة يؤديان الى تمكين سلطة الفلاحين الثوريين خلال فترة طويلة نسبيا من قيادة البلاد نحو الاشتراكية ، رغم ان هذه الطريق تبدو متعددة المراحل ومعقدة . ومع ذلك فان سلطة الدولة حتى فى بلدان كهذه تأخذ شيئا فشيئا فى نهاية المطاف ، مع تعجيل تنمية الاقتصاد وازدياد عدد وقوى الطبقة العاملة وهيبتها ، تكتسب جوهرا اشتراكيا وتبدأ بالاضطلاع بوظائف دولة الطبقة العاملة . فبدون الطبقة العاملة القابضة على زمام السلطة ، وبدون سيادة ايديولوجيتها الثورية فى المجتمع ، يستحيل السير نحو الاشتراكية . وليس باستطاعة اية «تزييفات» برجوازية للاشتراكية انقاذ المجتمع من انقسامه الى اغنياء وفقراء ، الى استغلاليين ومستغلين . ففقط اقامة دكتاتورية البروليتاريا تقود الشغيلة فى طريق انشاء نظام اجتماعى جديد وتقدمى وعادل فعلا ، نظام يؤمن تطورا لا حدود له للقوى المنتجة الاجتماعية وازدهار اعضاء المجتمع .

الفصل الثالث

تعدد انماط اقتصاد الفترة الانتقالية . الانماط والطبقات

الانماط الاقتصادية

ان اقتصاد كل بلد فى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية يتميز بتعدد الانماط ، اى بوجود بضعة اطرزة مختلفة للاقتصاد الاجتماعى بما يلازمها من علاقات انتاج وقوانين اقتصادية خاصة بها . واطرزة الاقتصاد هذه تدعى **انماطا اقتصادية** ، او قطاعات .

وتبعا للخصائص التاريخية الملموسة لبلد معين يمكن ان يوجد فيه عدد مختلف من الانماط ، ويمكن ان يكون لهذه الانماط وزن نوعى مختلف واهمية غير مماثلة فى التطور الاقتصادى . وفى الوقت

نفسه فان انماط الاقتصاد الاساسية الالزامية بالنسبة لجميع البلدان فى الفترة الانتقالية هى ثلاثة اطرزة للاقتصاد الاجتماعى ، ثلاثة انماط اجتماعية اقتصادية : اشتراكى ، بضاعى صغير ، رأسمالى . ففى البلدان التى تنتقل الى الاشتراكية من اشكال الاقتصاد ما قبل الرأسمالية رأسا ، متخطية الرأسمالية ، تلعب دورا كبيرا فى بداية الفترة الانتقالية العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية ، وفى حالات غير نادرة بقايا العلاقات البطريركية المشاعية ايضا .

يضم **النمط الاشتراكى** كل المؤسسات الانتاجية الصناعية والزراعية المؤممة ووسائل النقل والبنوك والتجارة ، والمؤسسات التعاونية كذلك . وهو يستند على الملكية الاجتماعية — ملكية الدولة والملكية التعاونية — التى تنشأ بنتيجة التأميم واشاعة التعاونيات ، وتؤلف القطاع الاشتراكى للاقتصاد الوطنى . ان هذا النمط يستبعد اى استغلال انسان لانسان .

فى المرحلة الاولية للفترة الانتقالية يكون الوزن النوعى للنمط الاشتراكى فى الاقتصاد

الوطنى مختلفا فى مختلف البلدان . ولكنه يضطلع حتى فى هذه المرحلة بدور رائد فى الانتاج الوطنى ، وتأخذ حصته فى التزايد تدريجيا . ومرد ذلك الى ان النمط الاشتراكى هو طراز الاقتصاد الاكثر تنظيما الذى يتميز بعلاقات انتاج طليعية . وهو يشمل كبرى المؤسسات الانتاجية فى الفروع الرئيسية للاقتصاد الوطنى ، ويركز فى يديه القمم الآمرة فى اقتصاد البلاد . وهو، بالاضافة الى ذلك ، يتمتع بالمساندة الشاملة من جانب الدولة البروليتارية . ان منظومة اجراءات السياسة الاقتصادية للدولة البروليتارية موجهة نحو تسريع تنمية هذا النمط الذى يمثل القاعدة الاقتصادية لسلطة الطبقة العاملة .

يستند **النمط الرأسمالى** على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج واستغلال العمل المأجور . وهو يتمثل ، فى الدرجة الرئيسية ، بمؤسسات المشاريع الوطنية والاجنبية فى الصناعة والتجارة وبالاستثمارات الخاصة الكبرى فى الانتاج الزراعى .

يتمثل **النمط البضاعى الصغير** بالاستثمارات الفردية المبعثرة للفلاحين والحرفيين وسائر صغار

منتجى البضائع الذين لا يستخدمون العمل المأجور. ان الوزن النوعى لهذا النمط فى اقتصاد البلاد يبقى ، كقاعدة ، كبيرا للغاية حتى الاشاعة الطوعية على نطاق واسع للتعاونيات بين الفلاحين والحرفيين .

ان النمط البضاعى الصغير يشغل وضعا وسطيا بين النمط الاشتراكى والنمط الرأسمالى . وتقرّبه من الاقتصاد الرأسمالى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . فى الوقت نفسه وخلافا لهذا الاقتصاد ، يسيَّر بالعمل الشخصى لمالك وسائل الانتاج وليس مرتبطا باستغلال الانسان للانسان . وهذا بالذات ما يقربه اقتصاديا من النمط الاشتراكى ويهيىء فرص تحويل الاقتصاد البضاعى الصغير تدريجيا الى اقتصاد اشتراكى .

فى عدة بلدان ولجت طريق البناء الاشتراكى ، كان النمط البضاعى الصغير فى بداية الفترة الانتقالية يشغل مكانا مهيمنا فى الاقتصاد . مثلا ، فى الاتحاد السوفييتى كانت حصته فى الناتج الاجمالى للاقتصاد الوطنى فى عامى ١٩٢٣ — ١٩٢٤ تبلغ ٥٤ ٪ .

علاوة على الانماط الثلاثة الاساسية فى اقتصاد البلاد يمكن ان توجد فى الفترة الانتقالية انماط اخرى ايضا ، نمط رأسمالية الدولة او النمط البطريركى ، مثلا .

ان **نمط رأسمالية الدولة** يمكن ان يتمثل فى اشكال مختلفة . وهو ، بالدرجة الرئيسية ، المؤسسات التى تكون ملكية مشتركة للدولة الاشتراكية والرأسماليين ، وكذلك المؤسسات الانتاجية الرأسمالية (بما فيها مؤسسات الرأسمال الاجنبى ايضا) التى تعمل وفق معاهدة معقودة مع الدولة . ان الدولة البروليتارية تستفيد من الرأسمالين الوطنى والاجنبى فى البناء الاقتصادى لاجل تنمية تلك الفروع الاقتصادية التى لن يكون بالامكان فى المستقبل القريب بناؤها وتشغيلها بقواها الذاتية . ان ذلك يساعد ، لدى وجود قمم الاقتصاد الآمرة فى ايدى الدولة ، على تنمية قوى البلاد المنتجة بصورة اسرع ، وفى خاتمة المطاف ، على تعزيز استقلال البلاد الاقتصادى .

اتسمت رأسمالية الدولة فى مختلف البلدان

الاشتراكية بميزات خاصة بها . ففى الاتحاد السوفيتى كانت الاشكال الاساسية لرأسمالية الدولة الامتيازات الاجنبية والجمعيات المساهمة المختلطة فى التجارة والصناعة والتسليف ، وكذلك الاستئجار الخاص من جانب الرأسماليين للمؤسسات الانتاجية التابعة للدولة . غير ان رأسمالية الدولة فى روسيا السوفييتية لم تحظ بتطور كبير لان الرأسماليين ، اذ كانوا يأملون بالقضاء بالقوة على السلطة السوفييتية واستعادة اوضاعهم ، لم يرغبوا فى اقامة علاقات اقتصادية مع الدولة الاشتراكية .

ان وجود واستخدام رأسمالية الدولة فى عدد من البلدان الاشتراكية الاخرى كان مردهما ايضا الى تعدد انماط الاقتصاد وضرورة القضاء على البيئة العفوية البرجوازية الصغيرة الملازمة للرأسمال الخاص . الا ان وجود المساعدة الشاملة والمنزهة من جانب الاتحاد السوفييتى وفر لهذه البلدان امكانية الشروع بتحويل الاقتصاد الوطنى بدون استمالة الرأسمال الاجنبى . لذلك كانت مختلف اشكال رأسمالية الدولة فى عدة بلدان اشتراكية ، خلافا للاتحاد السوفييتى ، ترتكز على اتفاقيات

مع الرأسمال الخاص الوطنى . وحظيت رأسمالية الدولة بتطور اكثر اتساعا بعض الشىء فى جمهورية فيتنام الاشتراكية . فقد تجلت هنا فى شكل مشتريات الدولة لمنتجات المؤسسات الخاصة باسعار تضعها الدولة ؛ والانتاج من قبل اصحاب الاعمال لمنتجات من خامات ومنتجات شبه جاهزة تقدمها الدولة ، وبيع هذه المنتجات لهيئات الدولة ؛ وانشاء مؤسسات مختلطة تابعة للدولة وللرأسمال الخاص يعود الدور القيادى فيها للدولة . والشكل الاخير لرأسمالية الدولة كان امرا مميزا ايضا بالنسبة لجمهورية المانيا الديمقراطية وعدة بلدان اشتراكية اخرى .

ان المؤسسات المختلطة التابعة للدولة والرأسمال الخاص هى الشكل الاكثر تطورا لرأسمالية الدولة فى الفترة الانتقالية . فقد كانت الدولة البروليتارية اما توظف المبالغ فى المؤسسات الرأسمالية الخاصة وتغدو على هذا النحو مشاركة فى ملكيتها واما تصادر جزءا من الرأسمال المساهم . ان المشاركة فى المؤسسة مختلطة توفر للدولة امكانية التدخل بصورة مباشرة او غير مباشرة فى

ميدان الانتاج الرأسمالى وتحويله بصورة جذرية لغرض القضاء على علاقات الانتاج الرأسمالية فى البلاد .

ان جميع اشكال رأسمالية الدولة هذه ملازمة لطبيعة البلدان التى تتطور فى طريق التحويلات الاشتراكية .

واخيرا ، فى جملة من البلدان المتميزة بمستوى تطور انطلاقى متدن فى الفترة الانتقالية يوجد احيانا **النمط البطريركى** ايضا . وهو يتألف من استثمارات فردية صغيرة غير مرتبطة بالسوق عمليا ، فهى تستهلك بنفسها كل المنتوج الذى تصنعه .

ان النمط البطريركى يميل الى النمط البضاعى الصغير . فالامر المميز بالنسبة لهذا وذاك هو : المقدار غير الكبير من الانتاج ، والملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وعدم وجود استغلال لعمل الغير ، وكون منتجات الاستثمارة مخصصة ، الى حد كبير (النمط البضاعى الصغير) او اساسا (النمط البطريركى) ، لاجل الاستهلاك الشخصى للمنتج نفسه ولاسرته . ولكن ، لا ينبغى ان

تغيب عن البال الفوارق ايضا بينهما : فالاستثمارة البطريركية هى استثمارة عينية ، والاستثمارة البضاعية الصغيرة مرتبطة حتما بالسوق .

ان عدد الانماط ، وكذلك الوزن النوعى لكل منها فى اقتصاد البلاد ، يمكن ان يكونا مختلفين تبعا للخصائص التاريخية الملموسة والوطنية لتطورها .

ففى الاتحاد السوفييتى كانت توجد فى الفترة الانتقالية خمسة انماط : الاشتراكى ، والبضاعى الصغير ، والرأسمالى الخاص ، ورأسمالية الدولة ، والبطريركى . وفى اكثرية مناطق البلاد كان يجرى تحقيق الانتقال الى الاشتراكية من طراز الاقتصاد الرأسمالى . الا ان العلاقات ما قبل الرأسمالية كانت لا تزال تهيمن على اراض فسيحة من الاطراف القومية للبلاد : آسيا الوسطى والشرق الأقصى والشمال .

وفى اكثرية البلدان الاشتراكية الاوروبية كانت توجد فى الفترة الانتقالية ثلاثة انماط اساسية : الاشتراكى ، والرأسمالى ، والبضاعى الصغير . غير ان رأسمالية الدولة كانت تحتل مكانا هاما

نسبيا في جمهورية المانيا الديمقراطية . وفي البانيا ، وكذلك في منغوليا وفيتنام ، كان يوجد النمط البطريركي ، علما بانه لعب في الاقتصاد دورا اهم بكثير من الدور الذي لعبه هذا النمط في الاتحاد السوفييتي مثلا .

تنبغي الاشارة لدى ذلك الى انه ، بالنسبة للبلدان التي تسير نحو الاشتراكية وفق طريق التطور اللارأسمالي ، تهيىء وجود اشكال الاقتصاد البطريركية ، التي تشمل احيانا حتى عناصر من العلاقات القبلية العشائرية والمشاعية ، تلك الظروف الخصوصية التي ، من جهة ، تعوق التقدم نحو الاشتراكية ، ولكنها من جهة اخرى ، تسهّل في الوقت نفسه تكوين وتعزيز التسيير الجماعي للاقتصاد . وعن هذا الاحتمال كتب انجلس في معرض افتراضه بان البلدان المتخلفة في تطورها الاقتصادي ستستطيع حتى تقليص مدد الانتقال الى الاشتراكية . «هناك امر ليس ممكنا وحسب بل اكيد ايضا ، هو ان البلدان التي تسنى لها للتو ان تلج سبيل الانتاج الرأسمالي والتي بقيت فيها ايضا الاوضاع القبلية العشائرية

او بقايا هذه الاوضاع ، تستطيع بعد انتصار البروليتاريا وانتقال وسائل الانتاج الى الامتلاك المشترك عند شعوب اوروبا الغربية ان تستفيد من بقايا الامتلاك المشاعى هذه ومن العادات الشعبية المناسبة لها كوسيلة جبارة تتيح لها ان تقصر كثيرا عملية تطورها نحو المجتمع الاشتراكى وان تتجنب قسما كبيرا من تلك الآلام وذلك النضال التى يتعين علينا ان نشق من خلالها طريقا لأنفسنا فى اوروبا الغربية» * .

الدور الرائد للنمط الاشتراكى

يضطلع النمط الاشتراكى ، او القطاع الاشتراكى ، بدور رائد فى اقتصاد الفترة الانتقالية . فهو يرتكز على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، وفى هذا تترسخ علاقات التعاون والتعاضد الرفاقيين بين عاملين متحررين من الاستغلال . وفى القطاع الاشتراكى توجد قمم الاقتصاد الآمرة .

---

* انجلس . تذييل لمؤلف «المسألة الاجتماعية فى روسيا» .

وهى ، كقاعدة ، المؤسسات الانتاجية الكبرى ذات المستوى التقنى الاقتصادى الاكثر ارتفاعا ، وبالتالى ذات انتاجية العمل الاكثر ارتفاعا والتكاليف الاقل على صنع منتجات مماثلة بالقياس الى مؤسسات النمط الرأسمالى الخاص ، ولا سيما النمط البضاعى الصغير .

ان اجراء التأميم الاشتراكى ، رغم ما يتسم به من اهمية ضخمة ، لا يعنى سوى بداية التعميم الاشتراكى للانتاج .

فلا يكفى الاعلان عن التأميم ، ولا يكفى اعلان الانتاج انتاجا اجتماعيا ، بل ينبغى جعله انتاجا اجتماعيا فعلا وتطوير وتحقيق الطابع الاجتماعى لعملية الانتاج والتوزيع والتبادل نفسها من كافة الجوانب .

ان الاشتراكية ، كنظام اجتماعى ، تتطلب درجة تعميم عالية جدا وبلوغ ذلك المستوى الذى تكون فيه الاكثرية الساحقة (إن لم يكن جميع) للمؤسسات الانتاجية مترابطة فيما بينها بوتيرة واحدة للعمل الاجتماعى ، مترابطة ليس فقط بالملكية الاجتماعية بل ايضا بالتقسيم

الاجتماعى العميق للعمل وبالتخصص وبتعاون الانتاج . وينبغى ان يبنى نشاط هذه المؤسسات وفق خطة عامة واحدة طبقا للحاجات والقواعد العامة ولصالح بلوغ نتائج نهائية عالية وفائدة مشتركة نهائية عالية للنشاط الانتاجى .

ان جعل الانتاج اجتماعيا فى واقع الامر يتطلب من الطبقة العاملة امتلاك فن ادارة الانتاج على جميع المستويات ، ابتداءا من المشغل وفرقة العمل والمؤسسة وانتهاءا بمستوى الدولة كلها . ان البروليتاريا تقوم بتأميم وسائل الانتاج الرأسمالية بذلك الحزم الذى يتكون فى نفسها فى نضالها الطبقى السابق ضد البرجوازية . اما بالنسبة لادارة الاقتصاد فهى تدخل الثورة غير مهيأة لذلك . وقد اشار لينين الى انه «تمكن المصادرة بـ«الحزم» وحده دون معرفة الحساب الصحيح والتوزيع الصحيح ، **بينما لا يمكن جعل الملكية اجتماعية بدون هذه المعرفة»** * .

---

* لينين . حول الصبيانية «اليسارية» والنزعة البرجوازية الصغيرة .

وكتدبير اوّلي في الطريق نحو التأميم الاشتراكي لا يندر ان يصار الى بسط **الرقابة العمالية** على انتاج وتوزيع المنتجات في المؤسسات الرأسمالية ، التي تضطلع بها جماهير الشغيلة من خلال المنظمات النقابية او هيئات خاصة . ان الرقابة العمالية ترمي الى درء اعمال التخريب من جانب الرأسماليين ، وتقييد السلطة الاقتصادية للبرجوازية ، وتعلُّم تسيير شؤون الاقتصاد .

وتتسم بأهمية كبيرة في بداية الامر ، بالنسبة لتنظيم **الانتاج الاشتراكي** ، الاستفادة من الاخصائيين البرجوازيين تحت اشراف الدولة البروليتارية . فالمثقفون الاشتراكيون ، المتحدرون من اوساط الطبقات الكادحة والمخلصون لقضية الاشتراكية ، يتكونون فقط في اعقاب الثورة الثقافية . وكان حل هذه المسألة اسهل بالنسبة لبلدان الديمقراطية الشعبية مما بالنسبة للاتحاد السوفييتي في حينه ، وذلك لان الاتحاد السوفييتي قدم لهذه البلدان المساعدة سواء عن طريق ارسال اخصائييه لمدة معينة اليها ام عن طريق اعداد كوادر من الاخصائيين الرفيعي الكفاءة

لاجل هذه البلدان فى مؤسسات التعليم العالى السوفييتية . وفى البلدان المتخلفة سابقا ، التى ولجت طريق التحويلات الاشتراكية ، تتخذ شكلا حادا بوجه خاص مسألة تأمين الاقتصاد الوطنى باخصائيين رفيعى الكفاءة . غير ان الاتحاد السوفييتى وسائر بلدان الاشتراكية تقدم مساعدة هامة للدول النامية العديدة فى هذه المسألة .

وهناك ، حيثما تترسخ علاقات الانتاج الاشتراكية ، تبدأ تفعل فعلها القوانين الاقتصادية للاشتراكية ايضا : القانون الاقتصادى الاساسى ، وقانون التنمية المنهاجية المتناسبة للاقتصاد الوطنى ، وقانون التوزيع حسب العمل ، وقانون التراكم الاشتراكى ، وغيرها . ان هذه القوانين الاقتصادية تعبر عن العلاقات بين الناس فى الانتاج والتوزيع والتبادل الاشتراكية . وهى تعيّن السمات الجوهرية للاقتصاد الاشتراكى واتجاه تطوره ووتائر ودينامية تحسين بنية الاقتصاد الوطنى ، وما الى ذلك .

الانماط غير الاشتراكية

يقام النمط الاشتراكى ويغدو نمطا سائدا ،

بالدرجة الاولى ، في الصناعة . وفي الزراعة يهيمن النمط البضاعي الصغير في الفترة الانتقالية في اكثرية البلدان . ان هذا النمط يشمل الاستثمارات الصغيرة للفلاحين والحرفيين . فالنمط البضاعي الصغير ليس طرازا جديدا للاقتصاد ، فهو يوجد على امتداد كل تاريخ الرأسمالية ، علما بانه ، رغم افلاس صغار المنتجين البضاعيين في ظل الرأسمالية ، يبقى قائما كنمط حتى في البلدان الرأسمالية العالية التطور . وفي البلدان ذات مستوى التطور المتوسط ، ولا سيما ذات مستوى التطور المتدني للقوى المنتجة يغلب عدد صغار الملاكين الخاصين .

ان اساس النمط البضاعي الصغير هو الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . غير ان منشأ هذه الملكية مغاير لمنشأ ملكية البرجوازية الكبيرة . فان مصدر الملكية الخاصة الصغيرة هو العمل الشخصي للمنتج نفسه .

ان الانتاج البضاعي الصغير ، كما هو معلوم ، مرتبط بالسوق . فان الحرفيين يبيعون منتجاتهم كليا ، والفلاحين جزئيا ، في السوق . والفعل

العفوى لقانون القيمة يؤدى الى حدوث تمايز بين منتجى البضائع ويولّد عناصر رأسمالية (فى روسيا كانت هذه العناصر تدعى كولاك، وفى المانيا غروسباوير، وما الى ذلك) وفقراء. وهذا التمايز نفسه يحدث فى الفترة الانتقالية ايضا. ان الانتاج البضاعى الصغير يبقى، فى الفترة الانتقالية ايضا، قاعدة لنشوء الرأسمالية.

تعمل الدولة البروليتارية بكافة الوسائل على تقييد عملية تمايز الفلاحين الى كولاك وفقراء. فبفضل المساعدة المادية للفلاحين الكادحين وتقييد العناصر الرأسمالية الريفية (الكولاك) يجرى فى الفترة الانتقالية ازدياد عدد ونسبة الفلاحين المتوسطين *.

اذا كانت نسبة الاستثمارات الفلاحية الفقيرة فى روسيا ما قبل الثورة ٦٥٪ من جميع الاسر

---

* الفلاحون المتوسطون شريحة من طبقة الفلاحين فى روسيا. كانوا يعالجون الارض بأنفسهم وبمساعدة افراد الاسرة. وكانوا يشغلون وضعا اقتصاديا متوسطا بين البروليتاريا الريفية والبرجوازية الريفية.

الفلاحية ، ونسبة الاستثمارات الفلاحية المتوسطة ٢٠ ٪ ، والاستثمارات الكولاكية ١٥ ٪ ، فقد اصبحت نسبة الاستثمارات الفقيرة في الاتحاد السوفييتي ، عند بداية الانتشار الواسع للتعاونيات ، ٣٥ ٪ والمتوسطة ٦٠ ٪ والكولاكية حوالي ٥ ٪ . وكان النمط البضاعي الصغير في الاتحاد السوفييتي في عامي ١٩٢٣ — ١٩٢٤ يقدم اكثر من نصف الناتج الاجمالي للاقتصاد الوطني بأسره . وفي جملة من البلدان الاشتراكية الاخرى كان النمط البضاعي الصغير مهيمنا كماً ايضا في الاعوام الاولى .

ويشغل النمط الرأسمالي الخاص مكانا هاما الى حد معين في اقتصاد الفترة الانتقالية . ويشمل هذا النمط مؤسسات الرأسماليين الصغار والمتوسطين في الصناعة والتجارة ، وكذلك الاستثمارات الخاصة («الكولاكية») في الريف القائمة على العمل المأجور . ان هذا النمط يظل قائما ، بالدرجة الاولى ، لان الدولة الاشتراكية لا تستطيع على الفور اجراء تأميم جميع الرساميل الخاصة ، ولا سيما الرساميل

غير الكبيرة ، وذلك نظرا لتجزؤ الانتاج الى حد كبير والصعوبات الناجمة عن ذلك ، صعوبات جعل هذا الانتاج ملكية اشتراكية فعلية .

وضمن اطارات النمط الرأسمالى الخاص تواصل فعل فعلها القوانين الاقتصادية للرأسمالية (قانون انتاج القيمة الزائدة ، وقانون المنافسة ، وقانون التراكم الرأسمالى ، وغيرها) . غير ان تعزيز وتوسيع النمط الاشتراكى فى الاقتصاد يحدان من قوة ومجال فعل هذه القوانين ويضعان اطارات معينة للتراكم الرأسمالى . فان الدولة البروليتارية ، باستخدامها الروافع الاقتصادية والادارية الحقوقية ، تضبط مقادير ونمو واتجاهات نشاط الرأسمال الخاص ، وتفرض ضريبة تصاعدية على البرجوازية ، وتقيد بطريقة تشريعية مدة يوم العمل واستخدام عمل النساء والاولاد . وتسهر على مصالح العمال النقابات ايضا المسندة من جانب الدولة . فهى تعقد اتفاقيات مع اصحاب المشاريع بشأن ظروف العمل ، وتتقدم بمطالب تتعلق بضمان مستوى معين للاجور ، الخ . ونتيجة لذلك يتقلص فى آخر المطاف لا مجال الاستغلال

الرأسمالي وحسب بل درجة هذا الاستغلال ايضا .

ان حصة النمط الرأسمالي الخاص في اقتصاد الفترة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية ليست كبيرة نسبيا ، وهي تتدنى باستمرار بمقدار تطور واتساع النمط الاشتراكي .

ففي الاتحاد السوفييتي بعد الانتقال الى السياسة الاقتصادية الجديدة كانت حصة النمط الرأسمالي الخاص ، في عامي ۱۹۲۳ — ۱۹۲٤ ، من الناتج الاجمالي للاقتصاد الوطني ۸,۹ ٪ . وكانت حصة الرأسمال الخاص ، في بداية الفترة الانتقالية ، من الزراعة وتجارة المفرق اكثر ارتفاعا بالقياس الى سائر فروع الاقتصاد الوطني . وفي عامي ۱۹۲٦ — ۱۹۲۷ قدم الكولاك الى السوق ۲۰ ٪ من الحبوب البضاعية . وفي عام ۱۹۲٤ كانت نسبة الرأسمال الخاص في تجارة المفرق ، بما في ذلك التغذية العامة ، تساوي ٥۲,۷ ٪ .

وفي عدد من البلدان الاشتراكية لعب نمط رأسمالية الدولة دورا معينا في اقتصاد الفترة الانتقالية . ان رأسمالية الدولة ، التي تتطور

فى ظروف تكون فيها سلطة الدولة موجودة فى ايدى الطبقة العاملة ، تختلف اختلافا جذريا عن رأسمالية الدولة فى ظل السلطة السياسية للبرجوازية ، بما فى ذلك عن شكلها الاعلى — رأسمالية الدولة الاحتكارية . فهذه الاخيرة يحاول الاشتراكيون اليمينيون المعاصرون تصويرها بمثابة «اشتراكية الدولة» . اما فى الواقع فهى ليست سوى اقتران لقوة الاحتكارات الرأسمالية بقوة الدولة من اجل استدرار ارباح احتكارية باهظة والحفاظ على السلطة ونير الاحتكارات .

وفى ظل دكتاتورية البروليتاريا ، عندما يوجَّه التطور الاقتصادى للمجتمع نحو تأمين انتصار الاشتراكية على الرأسمالية ، تبرز رأسمالية الدولة كشكل مميز لنضال الطبقة العاملة الطبقى ضد البرجوازية . ففى ظل اشكال رأسمالية الدولة للاقتصاد تتحول الرأسمالية من رأسمالية للاقتصاد الخاص ، المتطور بصورة عفوية ، الى رأسمالية تضبطها وتوجهها دكتاتورية البروليتاريا بدرجة معينة . وبالتالى ، فهى تبرز كشكل للاقتصاد اكثر ارتفاعا وتقدما بالقياس الى الانتاج الرأسمالى

الخاص والبضاعى الصغير والبطريركى . ان رأسمالية الدولة ترتكز على الانتاج الآلى الكبير . وهى مرتبطة بالتكنيك الجديد وبتنظيم اعلى للانتاج . وهى توفر امكانية تسخير افضليات الانتاج الكبير وانتاجية العمل العالية وتنظيمه والتقنية الطليعية ، وما الى ذلك ، لخدمة البناء الاشتراكى .

ان اهمية واشكال رأسمالية الدولة فى مختلف البلدان فى الفترة الانتقالية تعينها الظروف التاريخية الملموسة لكل بلد . ففى الاتحاد السوفييتى جرى استخدام رأسمالية الدولة ، باشتراك راسمال اجنبى على الغالب ، استخداما محدودا لاجل انهاض الاقتصاد الذى خربه التدخل الاجنبى والحرب الاهلية . ففى عامى ١٩٢٣ — ١٩٢٤ كانت نسبة نمط رأسمالية الدولة ، فى شكل امتيازات واستئجار ، من الناتج الاجمالى لصناعة الاتحاد السوفييتى ، تزيد قليلا عن ٣ ٪ .

وفى عدد من البلدان الاشتراكية الاخرى انتشرت فى الفترة الانتقالية المؤسسات المختلطة لرأسمالية الدولة . ففى جمهورية المانيا الديمقراطية ، مثلا ، كان ذلك بمثابة الجمعيات المساهمة

«كوماندیت» . فقد كان يجرى انشاؤها بمشاركة بنك التوظيفات الالمانى التابع للدولة الذى كان يشرف على نشاط مؤسسات رأسمالية الدولة وعلى توزيع ارباحها بين المشاركين فيها ، كما كان يقوم بشراء حصص الرأسماليين الخاصين بمقدار بسط اشراف الدولة على هذه المؤسسات . ان خبرة الاتحاد السوفييتى وسائر البلدان ، التى بنت وتبنى الاشتراكية ، بصدد استخدام رأسمالية الدولة تستعملها البلدان النامية لاجل اجتذاب اوساط البرجوازية المحلية ذات الميول الوطنية التقدمية الى انشاء وتنمية الاقتصاد الوطنى .

وفى البلدان التى بقى فيها حتى الثورة الاشتراكية الاقتصاد العينى الصغير يوجد فى بداية الفترة الانتقالية النمط البطريركى الذى يضم الاستثمارات الفلاحية غير المرتبطة بالسوق وتقوم بالانتاج العينى على اساس معدات روتينية . ان وجود النمط البطريركى فى الاتحاد السوفييتى فى الاعوام الاولى للفترة الانتقالية كان مرده الى التخلف الاقتصادى لعدد من المناطق والاطراف القومية فى روسيا ما قبل الثورة . وانه لكبير نسبيا دور

النمط البطريركي في البلدان المتخلفة اقتصاديا سابقا التي ولجت طريق البناء الاشتراكي . ففي اقتصاد جمهورية منغوليا الشعبية ، التي تقوم ببناء الاشتراكية متخطية الرأسمالية ، كان النمط البطريركي مهيمنا كماً في بداية الفترة الانتقالية .

ان الدولة الاشتراكية تقدم مساعدة مادية ومالية لتطوير القوى المنتجة للاستثمارات العينية وتساهم في انتقالها الى الطريق الاشتراكي عبر اشكال التعاونية الاستهلاكي ، والتسليفي ، والتسويقي التمويني ، والانتاجي ايضا . ان لخبرة الاتحاد السوفييتي وسائر البلدان الاشتراكية في هذا المجال اهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية التي تسير في طريق التحويلات الاشتراكية .

الطبقات في الفترة الانتقالية

ان البنية الاقتصادية المتعددة الانماط للفترة الانتقالية تطابقها ايضا البنية الطبقية للمجتمع .

الطبقات مجموعات كبيرة من الناس تتميز عن بعضها البعض من حيث موقفها من وسائل

الانتاج ، ومن حيث دورها فى التنظيم الاجتماعى للعمل ، وكذلك من حيث اساليب حصولها على الثروة الاجتماعية ومقادير الحصة التى تستأثر بها من هذه الثروة . ان البنية الطبقية للمجتمع فى الفترة الانتقالية تبدو ، فى شكلها الاعم ، على النحو التالى : النمط الاشتراكى تمثله الطبقة العاملة والفلاحون والحرفيون فى التعاونيات ، والنمط البضاعى الصغير (والنمط البطريركى فى بعض البلدان) يمثله الفلاحون والحرفيون الكادحون ، والنمط الرأسمالى الخاص ونمط رأسمالية الدولة تمثلهما البرجوازية . والطبقتان الاساسيتان للفترة الانتقالية هما الطبقة العاملة وحليفتها طبقة الفلاحين الكادحين .

ان الطبقة العاملة تتحول من طبقة مضطهَدة ومستغَلة فى ظل الرأسمالية الى طبقة سائدة . انها تمسك فى ايديها بسلطة الدولة ، وتشرف على وسائل الانتاج المعممة ، وتقود جميع الجماهير الكادحة وتوجه تطور البلاد وفقا لمصالح هذه الجماهير ، اى فى طريق الاشتراكية ، وتقمع مقاومة الاستغلاليين المطاح بهم .

7–1085

وتتحرر طبقة الفلاحين من استغلال كبار الملاكين العقاريين وتصبح طبقة شديدة الساعد من الناحية الاقتصادية . وهى تحصل على الارض — الوسيلة الاساسية للانتاج فى الزراعة — من اجل الانتفاع بها او تملّكها . وبالتحالف مع الطبقة العاملة يشارك الفلاحون الكادحون فى الادارة السياسية للدولة ويشكلون حليفا مأمونا للطبقة العاملة فى النضال ضد العناصر الاستغلالية المتبقية ، وفى بناء الاقتصاد الاشتراكى .

ويتغير وضع البرجوازية ايضا تغيرا حادا . فهى تتحول من طبقة سائدة ، كما هى حالها فى ظل الرأسمالية ، الى طبقة محرومة من السلطة السياسية ومعظم وسائل الانتاج . غير انها تبقى محتفظة بجزء معين من ثروات المجتمع وبروابط اجتماعية هائلة ، وتجد دعامة اجتماعية لها فى الانتاج البضاعى الصغير ولا سيما وسط الجزء الميسور من الفلاحين . وهى ، اضافة الى ذلك ، تملك خبرة سياسية وعسكرية كبرى ومهارات وخبرة الادارة ومعارف غير قليلة .

ان الكتلة الانتاجية والتجارية التى تنشأ فى

الفترة الانتقالية بين البرجوازية والجزء الميسور من صغار منتجي البضائع ، تشكل الخطر الرئيسي على التحويلات الاشتراكية . وبوسع هذه الكتلة ان تثير التشوش في اقتصاد البلاد وان تغدو ، لدى وجود ظروف ملائمة ، دعامة وقاعدة تغذية لذلك الجزء من البرجوازية الذي لا يتخلى عن الامل ببعث الرأسمالية .

ان وجود اقتصاد متعدد الانماط في غضون الفترة الانتقالية هو نتيجة لكون الرأسمالية ، عشية حدوث الثورة الاشتراكية ، لا توصل ولا يمكنها ان توصل حتى النهاية عملية جعل الانتاج اجتماعيا من كافة النواحي رغم ان بعض الاحتكارات تمركز هذا الانتاج في نطاقات هائلة . فالنظام الرأسمالي يهيىء بصورة موضوعية المقدمات والشروط المادية التي لا بد منها لاستبداله بالاشتراكية ويضفي ، كما اسلفنا ، طابعا اجتماعيا على القوى المنتجة . الا ان هذه العملية ، في بعض البلدان وبخاصة في فروع الاقتصاد في مختلف المناطق ، تجري بصورة غير منتظمة البتة . لذلك ، فالى جانب

الانتاج الكبير الممركز يشكل مرافقا حتميا للرأسمالية الانتاج شبه الحرفي المتجزىء المتوسط والصغير والاقتصاد البضاعي الصغير في الريف .

من المعروف ان اشكال الاقتصاد ما قبل الرأسمالية تبقى قائمة بدرجات متفاوتة في بعض البلدان الرأسمالية . وبما ان الرأسمالية مؤسسة على استغلال القوة العاملة المأجورة فهي لا تزيل الا تلك العناصر لعلاقات الانتاج ما قبل البرجوازية ، التي تعرقل استغلالا كهذا (مثلا ، تبعية المنتج الشخصية ، الفروقات بين فئات المجتمع ، التحديدات القروسطية للطوائف ، الخ) . اما العناصر الاخرى لعلاقات الانتاج ما قبل البرجوازية فتحافظ عليها الرأسمالية لانها ، من حيث اساسها ، من طراز واحد مع العلاقات الرأسمالية ، وهي تتحول تحولا تدريجيا بالروح الرأسمالية . وتتعرض لمثل هذه التغيرات ، مثلا ، الملكية الاقطاعية للارض . ويتجلى ذلك ، بخاصة ، في تغير الطبيعة الاجتماعية الاقتصادية للريع العقاري ، تغيرها من مقولة للعلاقات الاقطاعية الى مقولة اقتصادية للرأسمالية .

ولا يتناقض مع جوهر الاستغلال الرأسمالى الانتاج البضاعى الصغير ايضا . اولا ، ان هذا الانتاج يتطور فى ظل الرأسمالية تطورا عفويا فى الطريق الرأسمالى . ثانيا ، ان الانتاج البضاعى الصغير (الذى يمثله الفلاحون الكادحون والحرفيون والصنّاع) يشكل واحدا من مصادر الجيش الاحتياطى للعمل بنتيجة افلاس صغار المنتجين .

اما فيما يتعلق بالنمط البطريركى فهو ينجر ، عاجلا ام آجلا ، الى علاقات السوق اذ يتحول تدريجيا الى انتاج بضاعى صغير .

ان الانماط التى تتواجد فى الفترة الانتقالية تؤلف وحدة معينة فى اقتصاد هذه الفترة ، وهى مترابطة ترابطا وثيقا فيما بينها . وليس بوسع المجتمع ان يغيرها او يلغيها دفعة واحدة ، وبالتالى ان يقضى على التناقضات المرتبطة بوجودها .

الفصل الرابع

التناقضات الاجتماعية الاقتصاديـــة للفترة الانتقالية

تتميز الفترة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية بتعقد خاص لجميع العلاقات الاجتماعية : العلاقات الاقتصادية المتكونة فى ميدان الانتاج والتوزيع والتبادل ، والعلاقات الاجتماعية المتكونة فى الحياة الاجتماعية بحيث تتعدى اطارات النشاط الاقتصادى وحده ، والعلاقات السياسية القائمة فى ميدان البناء الفوقى ، اى فى ميدان علاقات الدولة والعلاقات الحقوقية والايديولوجية وما شابه . وفى جميع هذه العلاقات الاجتماعية تتشابك فى الفترة الانتقالية الاسس غير المتجانسة والمناقضة

بعضها البعض والمتجابهة فى بعض الاحيان . فالفترة الانتقالية هى فترة الصراع بين الاشتراكية التى انبثقت ولكنها لم يشتد ساعدها بعد ، وبين الرأسمالية التى هزمت ولكنها لا تزال تحافظ على قوة لا يستهان بها . انه صراع لا هوادة فيه ، مستميت ، حسب مبدأ «لمن الغَلَبة ؟» . غير ان هذا الصراع يجرى لدى وجود الكثير من التناقضات الاخرى التى ترسم الدولة البروليتارية والحزب الحاكم ويطبقان سياسة معينة من اجل حسمها .

التناقضات الطبقية : التناحرية وغير التناحرية

ان منبع تناقضات الفترة الانتقالية والسبب الرئيسى لوجودها هو وجود اقتصاد متعدد الانماط ، وجود انماط مختلفة تقف وراءها قوى طبقية مختلفة ذات مصالح واهداف اقتصادية خاصة بها . وهذه الانماط غير معزولة عن بعضها البعض ، وهى تقيم فيما بينها روابط اقتصادية وعلاقات متبادلة . وبالتالى تتعامل مختلف الطبقات ايضا فيما بينها .

لقد سبق القول انه توجد فى الفترة الانتقالية ثلاثة انماط اساسية : الاشتراكية ، الاقتصاد البضاعى الصغير ، الرأسمالية . ان تحليل العلاقات المتبادلة بين هذه الانماط هو المفتاح لكشف تناقضات اقتصاد الفترة الانتقالية .

فالتأثير الرئيسى ، المحدّد ، على مجمل اقتصاد البلاد فى الفترة الانتقالية يمارسه النمط الطليعى والرائد — النمط الاشتراكى .

ان تناقضات الفترة الانتقالية متباينة من حيث طبيعتها ، وجوهرها الاجتماعى ، واهميتها السياسية والاقتصادية ، وبالتالى ، من حيث اشكال ظهورها وتطورها وحلها .

تُقسم التناقضات الاقتصادية ، والاجتماعية ايضا بوجه عام ، الى طرازين مختلفين جوهريا : التناقضات التناحرية والتناقضات غير التناحرية . فالتناقضات الاولى هى تناقضات يستحيل التوفيق بينها وتحسم فقط بهلاك احد الطرفين . انها علاقات بين طبقات متعادية ، علاقات بين الاستغلاليين والمستغَلين . والتناقضات الاخرى ، غير التناحرية ، هى تلك التناقضات فى التطور

الاجتماعى التى يمكن ويجرى حسمها لا عن طريق استعاضة علاقات بعلاقات اخرى مختلفة مبدئيا ، لا عن طريق ازالة او تصفية احدى القوتين المتصارعتين ، احدى الطبقتين المتصارعتين ، بل عن طريق مواصلة تحسين وتطوير العلاقات بين تلك القوى الاجتماعية التى توجد بينها هذه العلاقات المتناقضة او تلك ، عن طريق الجمع الصحيح بين مصالحها وتوجيه نشاطها نحو هدف واحد مشترك . ان امثال هذه التناقضات غير التناحرية يمكن ان تتواجد بين قوى اجتماعية تعمل فى اتجاه واحد او فى اتجاهات متشابهة ولا تتناقض مصالحها الاقتصادية فيما بينها ، او تتطابق بدرجة معينة .

ما هى نوعية العلاقات بين الطبقات الاساسية الثلاث للفترة الانتقالية ؟

ان الطبقة العاملة ، التى تمثـــل النمط الاشتراكى ، تتحول من طبقة مستغلة ، خاضعة سابقا الى طبقة سائدة ، حاكمة . وهى تضطلع بقيادة البناء الاشتراكى والفلاحون الكادحون (النمط البضاعى الصغير) يشكلون الحليف الرئيسى

للطبقة العاملة . وفى الوقت نفسه تحافظ البرجوازية المخلوعة (الرأسمالية ورأسمالية الدولة) على قوة لا يستهان بها . ان البرجوازية تملك خبرة مكتنزة لتسيير الاقتصاد الكبير ، وروابط مع الرأسمال الاجنبى ، وتحتفظ بجزء من وسائل الانتاج وبقيم مادية اخرى وبنقود . ويلاصق البرجوازية جزء من الاخصائيين والعلماء البرجوازيين وبعض ممثلى المثقفين التكنيكيين .

ان تعدد انماط الاقتصاد ، ووجود طبقات اجتماعية ذات مصالح اقتصادية وسياسية مختلفة ، يولّدان بينها تناقضات وصراعا طبقيا . والتناقض الرئيسى للفترة الانتقالية هو التناقض بين الاشتراكية الآخذة فى التطور وبين الرأسمالية المحتضرة الآخذة فى الافول عن مسرح التاريخ . انه تناقض تناحرى ، لا هوادة فيه ، حاد . ان الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية هو صراع بين الطبقة العاملة والبرجوازية .

ان البرجوازية مستعدة لاقتراف كل شيء فى صراعها ضد الطبقة العاملة. فهى ، فى محاولتها استعادة النظام البائد ، بعث الرأسمالية ،

تلجأ الى كل الوسائل التى فى حوزتها وصولا الى اشعال نيران الحرب الاهلية ، ووصولا الى تدبير تدخل عسكرى اجنبـى . هكذا حدث عام ١٩١٨ عندما قامت ١٤ دولة من دول الوفاق بتدخل مسلح ضد الجمهورية السوفييتية الفتية . وبعد ان منيت بالهزيمة واصلت البرجوازيـة مقاومتها ومحاربتها للدولة الاشتراكية والبنـاء الاشتراكى . واتخذ الصراع الطبقى اشكالا اخرى ، «سلمية» ، دون ان يفقد حدته . وفى عداد هذه الاشكال «السلمية» لجأت البرجوازية الى التخريب الاقتصادى ومختلف اعمال الايذاء ومحاولات تقويض جميع مظاهر احتكار الدولة ، مثلا احتكار التجارة الخارجية ، وما الى ذلك. ان تجربة الاتحاد السوفييتى وسائر البلدان الاشتراكية تبين ان البرجوازية لا تتخلى ، طوال وقت مديد ، عن الامل ببعث الرأسمالية ، وتحاول استعادة الاوضاع القديمة باى ثمن كان . ان الصراع بين البروليتاريا والبرجوازية يجرى حسب مبدأ «لمن الغلبة ؟» . ولهذا السبب تنهج الدولة الاشتراكية سياسة السحق الاقتصادى والسياسى

للبرجوازية ، سياسة تصفيتها كطبقة .

وفى الوقت نفسه ففى تلك البلدان التى تقف فيها عناصر برجوازية ، البرجوازية الوطنية مثلا ، ضد البرجوازية الاجنبية والكمبرادورية (كما حدث فى البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة السابقة التى ولجت طريق التحويلات الاشتراكية) وتساعد على تحقيق التحويلات الاجتماعيـــة الاقتصادية التقدمية ، يمكن للسلطة الجديدة اجتذاب هذه العناصر البرجوازية الى الاشتراك الاكثر نشاطا فى الحياة الاقتصادية والسياسية . ومؤسسات البرجوازية الوطنية يجرى تحويلها تدريجيا بواسطة رأسمالية الدولة الى مجرى قطاع الدولة ذى التوجه الاشتراكى فى هذه البلدان .

اذن ، ان التناقض الرئيسى للفترة الانتقالية هو التناقض التناحرى بين البروليتاريا والبرجوازية . ولا يمكن حسمه لصالح الطبقة العاملة وضد البرجوازية الا بشرط استخدام الطبقة العاملة للعنف الثورى فى هذا الشكل او ذاك ضد البرجوازية . فهل يعنى ذلك ان العنف والاكراه بحد ذاتهما يشكلان المحتوى الرئيسى لدكتاتورية

البروليتاريا ، لجوهرها ؟ كلا ، لا يعنى ! وقد اشار لينين الى «ان دكتاتورية البروليتاريا . . . لا تعنى فقط استعمال العنف ضد الاستغلاليين ، بل انها لا تعنى اساسا العنف . ان الاساس الاقتصادى لهذا العنف الثورى ، ان ضمان حيويته ونجاحه ، هو ان البروليتاريا تعرض وتحقق نموذجا للتنظيم الاجتماعى للعمل اعلى مما هو عليه فى ظل الرأسمالية . ذلك هو جوهر المسألة . ذلك هو منبع قوة وضمان انتصار الشيوعية التام المحتوم» * .

ترتدى طابعا مغايرا تماما العلاقات بين الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين الكادحين ، وتلك التناقضات الموجودة بينهما فى الفترة الانتقالية . ان للفلاح الفردى طبيعة مزدوجة . فهو ، من جهة ، شغيل يعيش بعمله ، وهو ، بوصفه شغيلا ، رفيق طريق للطبقة العاملة . الا انه ، فى الوقت نفسه ، من جهة اخرى ، صاحب ملكية خاصة ، وهو ، بوصفه كذلك ، يميل

---

* لينين . المبادرة الكبرى .

الى البرجوازية . وخلال الفترة الانتقالية يجرى بين الطبقة العاملة والبرجوازية صراع فى سبيل استمالة الفلاحين الى جانبهما ، وان احدى اهم مسائل النجاح او الفشل فى تطوير الثورة الاشتراكية ، فى السير نحو الاشتراكية ، هى مسألة : وراء من سيسير الفلاحون ، وحلفاء من سيصبحون ؟ وعلى ذلك يتوقف نجاح الثورة الاشتراكية . مثلا ، لم تتمكن الثورة الاشتراكية فى المجر عام ١٩١٩ من تحقيق الانتصار ، وذلك بالضبط لان الطبقة العاملة لم تلق المساندة من جانب الفلاحين ، واستعادت البرجوازية النظام الرأسمالى باغراقها الثورة فى بحر من الدماء .

اذن ، ان العلاقات بين الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين يمكن ان تنشأ باشكال مختلفة . فيمكن ان تبرز الى المقام الاول اما وحدة مصالحهما بوصفهما طبقتين كادحتين ، واما التناقضات بينهما كتناقضات بين البروليتاريين المحرومين من الملكية وبين الفلاحين بوصفهم اصحاب ملكية خاصة . ففى هذه الحالة تبقى

التناقضات ايضا ولكنها لا توصل الى التناحر . فان دولة العمال تأخذ فى الحسبان مصالح الفلاحين كشغيلة لدى البت ، مثلا ، فى قضية كقضية مستوى اسعار المنتجات الصناعية ، من جهة ، والمنتجات الزراعية التى ينتجها الفلاحون ، من جهة اخرى .

اما اذا تفاقمت التناقضات بين الطبقة العاملة والفلاحين واتخذت طابع تناحرات ، فينشأ عندئذ خطر جدى على قضية البناء الاشتراكى . غير ان الطبقة العاملة فى هذه الحالة ايضا لا تسلك طريق التنكيل بحق الفلاحين الكادحين . فهى تقدم لهم المساعدة بجميع الوسائل وتفضح الاعداء الحقيقيين : الكولاك والملاكين العقاريين والرأسماليين . ان الدولة الاشتراكية تسير فى طريق مساندة وتمتين التحالف مع الفلاحين الكادحين ، وتقديم المساعدة لهم بشتى الوسائل فى الانتقال الى طريق اشاعة التعاونيات ، وفى استبدال مصالحهم الخاصة بالمصالح الجماعية ، وفى تحويل الفلاح من مالك خاص ، حامل للعلاقات ما قبل الاشتراكية ، الى مالك جماعى ،

اشتراكى ، حامل لعلاقات الانتاج الاشتراكية نفسها التى تلازم ، من حيث جوهرها ، الطبقة العاملة ، وبالاجمال جميع شغيلة القطاع الاشتراكى التابع للدولة فى الاقتصاد الوطنى .

اذن ، ان الحياة الاجتماعية فى الفترة الانتقالية مليئة بالتناقضات ، وهى مفعمة بالصراع بين مختلف القوى الاجتماعية ذات المصالح الخصوصية . ولكن يمكن لهذه المصالح ان تتطابق فى انعطافات تاريخية ما ، فى مراحل معينة من التطور . فى احوال كهذه يمكن للطبقة العاملة حتى عقد شتى انواع الاتفاقيات السياسية او الاقتصادية مع اعدائها هؤلاء او اولئك فتشق بذلك جبهتهم الموحدة وحملتهم المشتركة ضد الطبقة العاملة ودكتاتوريتها . وقد اشار لينين الى انه «لاجل منفعة القضية سوف تساند البروليتاريا دائما لا البرجوازية الصغيرة المتذبذبة وحسب بل البرجوازية الكبيرة ايضا» * .

هذه هى الحال ، مثلا ، فيما يتعلق

---

* لينين . بصدد الشعارات .

بمساندة السلطة البروليتارية لمختلف اشكال رأسمالية الدولة .

بصدد التناقضات الاخرى

الى جانب تلك التناقضات التى ترتدى ، كما رأينا ، طابعا طبقيا واضح المعالم ، يوجد فى الفترة الانتقالية نوع آخر من التناقضات غير المرتبطة مباشرة بصراع الطبقات وعلاقاتها المتبادلة . انها ، مثلا ، تناقضات التطور الاقتصادى الناتجة عن اختلال النسب بين مختلف عناصر القوى المنتجة الاجتماعية ، او بين حالة القوى المنتجة ومستوى تطور علاقات الانتاج . كما توجد تناقضات بين العلاقات الاجتماعية الاقتصادية ، التى تنشأ بصرف النظر عن ارادة الناس وادراكهم ، وبين العلاقات الايديولوجية المرتبطة بادراك الناس وسلوكهم الواعى الهادف . لنتناول بعض التناقضات المذكورة وسبل حلها .

فى الكثير من البلدان ، التى تبدأ السير نحو الاشتراكية من مستوى انطلاقى متدن لتطور

8–1085

القوى المنتجة ، اى فى البلدان المتخلفة نسبيا من الناحية الاقتصادية ، يبدأ بالظهور ، بعد الثورة الاشتراكية مباشرة باشكال حادة ، ويتطلب الحسم السريع التناقض بين السلطة السياسية الاكثر طليعية التى تمت اقامتها — سلطة الطبقة العاملة بالتحالف مع الفلاحين الكادحين — وبين قاعدة الانتاج الاجتماعى المادية التقنية المتخلفة التى لا تسمح العمل بسرعة على ارساء اساس اقتصادى مادى انتاجى متين تحت السلطة السياسية الطليعية . ان هذا التناقض لا يتيح على الفور امكانية عرض الافضليات العظيمة امام العالم بأسره ، افضليات التنظيم الاشتراكى الجارى للعمل الاجتماعى المتحرر من الاستغلال. ان السلطة السياسية الطليعية والشكل الطليعى لتنظيم المجتمع من جانب الدولة يحتاجان ، بطبيعة الحال ، الى مستوى رفيع لتطور القاعدة المادية التقنية التى تؤمن السير نحو اعلى انتاجية للعمل الاجتماعى ، واستقلال البلاد عن الرأسمال الاجنبـي ، وقدرتها الدفاعية وتزايد وزنها وسمعتها على النطاق الدولى .

ثمة طريق واحدة فقط لحسم تناقض الفترة الانتقالية هذا : نقل الاقتصاد الوطني للبلاد بسرعة الى قاعدة العتاد الآلي الطليعي ، الى قاعدة الكهربة التي تلبي حاجات وامكانات الانتاج الكبير العصري . ويعني ذلك ، لدى وجود الموارد الطبيعية الضرورية ، انه يترتب على البلاد تحقيق التصنيع الاشتراكي ، وان تنشيء لديها الفروع الاساسية للصناعة الثقيلة العصرية مثل فرع الوقود والطاقة وفرع الطاقة الكهربائية ، والميتالورجيا الحديدية وغير الحديدية ، وبناء المكائن ، ولاسيما بناء الآلات الادوات .

كما توجد في الفترة الانتقالية التناقضات بين الانماط الاقتصادية . فالصناعة الاشتراكية تتطور بوتائر سريعة ، وتوسع دائرة نفوذها على الانماط الاخرى . ولكنها هي نفسها بحاجة الى سيل الخامات ، بما في ذلك الخامات الزراعية . الا انه يهيمن في الريف بعد الثورة الاقتصاد الفردي الصغير الذي لا يندر ان يتطور وفق طراز اعادة الانتاج البسيطة ، ويتميز بقدرة تسويق انتاجية متدنية ، ولهذا فهو يتزايد تناقضا

باطراد مع متطلبات الانتاج الاشتراكى الأخذ فى التطور بسرعة فى المدينة . ان هذا التناقض يمكن حسمه فقط عن طريق نقل الاستثمارات الفلاحية الصغيرة الى جادة الانتاج الزراعى الاشتراكى الممكنن الكبير ، ولا يمكن بلوغ ذلك الا على اساس التحويل الاشتراكى للزراعة عن طريق اشاعة التعاونيات بين الفلاحين . ذلك هو بالذات طريق حسم التناقض بين النمط الاشتراكى فى المدينة والنمط البضاعى الصغير فى الريف . ان اشاعة التعاونيات فى الاستثمارات الفلاحية تؤمن الارتفاع الحاد للقدرة الانتاجية التسويقية للزراعة وتربية الماشية ، والتوسيع المتواصل للروابط الاقتصادية بين المدينة والريف ، وتزويد الانتاج الزراعى بمعدات طليعية ، واخيرا تطوير الزراعة وفق طراز اعادة الانتاج الاشتراكية الموسعة ، اى وفق ذلك الطراز نفسه الذى يسير عليه تطور الصناعة الاشتراكية فى المدينة .

تعمل فى اقتصاد الفترة الانتقالية قوانين اقتصادية موضوعية مختلفة . وهى ، بالدرجة الاولى ، القوانين الاقتصادية التى تعبر عن

السمات الرئيسية ، الجوهرية ، لعمل علاقات الانتاج الاشتراكية الآخذة فى التكون والتطور — القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية ، وقانون التنمية المنهاجية المتناسبة للاقتصاد الوطنى ، وقانون التوزيع حسب العمل ، وقانون التراكم الاشتراكى ، وغيرها . وهى تمارس فى الوقت نفسه ، بعملها ضمن اطار النمط الاشتراكى على الغالب ، تأثيرا حاسما على تطور الاقتصاد بوجه عام لان النمط الاشتراكى يشكل النمط الرائد ويؤثر تأثيرا ناشطا على تطور جميع الاشكال الاخرى للاقتصاد ، على جميع الانماط الاقتصادية .

ان الخاصة الرئيسية لفعل القوانين الاقتصادية للاشتراكية فى الفترة الانتقالية هى انها تعمل فى ظروف التناقضات التناحرية بين الاشتراكية المتنامية والرأسمالية المهزومة وغير المقضى عليها بعد . ان الدولة الاشتراكية تستخدم هذه القوانين الاقتصادية لصالح تعزيز النمط الاشتراكى ومواصلة تطويره . وتناهض العناصر الرأسمالية بكل قواها الاجراءات الاقتصادية للدولة

الاشتراكية . ولهذا السبب فان استخدام القوانين الاقتصادية يصاحبه صراع طبقى حاد ضد البرجوازية .

وفى الفترة الانتقالية توجد العلاقات البضاعية النقدية ، وتستخدمها الدولة الاشتراكية بصورة نشيطة لصالح البناء الاشتراكى . ان الضرورة الموضوعية لاستخدام العلاقات البضاعية النقدية مردها سواء الى تعدد انماط الاقتصاد ام الى خصائص علاقات الانتاج فى القطاع الاشتراكى. فان اصحاب وسائل الانتاج فى قطاع رأسمالية الدولة والقطاع الرأسمالى الخاص والقطاع البضاعى الصغير فى الاقتصاد الوطنى هم بالذات اصحاب المنتجات التى تصنع فى استثماراتهم . وبالتالى ، فان تبادل العمل داخل هذه الانماط الاجتماعية الاقتصادية وفيما بينها على السواء ، وكذلك مع النمط الاشتراكى ، يجرى فى شكل بيع وشراء للسلع . ولدى ذلك ، وعن طريق التبادل بين الصناعة الاشتراكية والاقتصاد الفلاحى البضاعى الصغير يتحقق اتحاد الطبقة العاملة مع الفلاحين .

وفى النمط الاشتراكى للاقتصاد يتواصل فعل قانون القيمة ، ولكنه لم يعد يبق منظما للانتاج . فان النمو ، الخالى من الازمات وغير المنقطع ، للانتاج الاشتراكى يشترطه فعل القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية وقانون التنمية المنهاجيـــة المتناسبة . وفى الوقت ذاته تستخدم الدولـة البروليتارية قانون القيمة استخداما واعيا لدى وضع اسعار منتجات مؤسسات الدولة ، ومن اجل تحفيز تخفيض النفقات على صنع المنتجات واعلاء نوعيتها وقدرتها على المنافسة فى السوق الداخلية والسوق العالمية على السواء ، ومن اجل زيادة حجم الانتاج واعلاء فعاليته .

وفى النمط البضاعى الصغير والنمط الرأسمالى الخاص للاقتصاد يلعب قانون القيمة ، كما الحال دائما ، دور منظم للانتاج . غير ان الدولة الاشتراكية تمارس على الانتاج الخاص ، من خلال الاسعار والماليات والتسليف ، تأثيرها المنهاجى المنظِّم المقاوم للعفوية . وهذا يتعلق ، بوجه خاص ، بالانتاج الفلاحى الذى تؤثر الدولة عليه بواسطة تزويده بالمعدات الزراعية ،

وعقد اتفاقيات تعاقد ، وتقديم السلف ، وتطوير مختلف اشكال التجهيز والتسويق ، والتعاون التسليفى ، الخ . وبهذا يجرى التقييد الحاد للفعل العفوى لقانون القيمة فى النمط البضاعى الصغير والنمط الرأسمالى الخاص للاقتصاد .

اذن ، ان الازاحة الاقتصادية للنمط الرأسمالى الخاص وتصفيته ، والتوحيد الطوعى لصغار المنتجين الخاصين على اسس اشتراكية فى تعاونيات انتاجية تتطور تحت التأثير الموجّهِ من جانب الطبقة العاملة والدولة الاشتراكية ، هى الطريق الرئيسية لحسم وتصفية التناقضات الطبقية الرئيسية للاقتصاد المتعدد الانماط ، والاستخدام الهادف للقوانين الاقتصادية الملازمة له .

الفصل الخامس

كيفية انشاء الاقتصاد الاشتراكى : المهام الجذرية وسبل ادائها

امتلاك القمم الآمرة فى الاقتصاد

ان اقامة سلطة دولة الطبقة العاملة ابان الثورة الاشتراكية لا تبنى بحد ذاتها الاشتراكية ، ذلك لان اهم الروافع الاقتصادية تبقى لمدة ما فى ايدى الطبقات المالكة ، فى ايدى اسياد البلاد السابقين . لذلك يترتب على العمال والفلاحين ، لدى وصولهم الى السلطة ، ان يقوموا بعملية «نزع ملكية الاستغلاليين» التى اشار ماركس الى ضرورة اجرائها ، اى جعل اهم وسائل الانتاج ملكية اجتماعية ، او بكلام آخر امتلاك القمم الآمرة فى الاقتصاد بغية الشروع فى بناء الاشتراكية . ان امتلاك

القمم الآمرة فى الاقتصاد هو استمرار مباشر للثورة الاشتراكية وتطوير لها . وهو يجرى ابان عملية النشاط الهادف للدولة البروليتارية بصدد تأميم وسائل الانتاج الاساسية ، اى نزعها من ايدى الطبقات المالكة ووضعها فى ايدى المجتمع بأسره ، اى تحويلها الى ملكية اشتراكية للدولة .

لقد اثبتت النظرية الماركسية اللينينية ضرورة اتخاذ موقف مختلف من مسألة سبل تحويل الملكية الخاصة الكبيرة والصغيرة . فالملكية الرأسمالية الكبيرة ، بحكم طابعها غير الناتج عن عمل صاحبها ، يجب انتزاعها بدون تعويض او بشروط شرائها كملكية شعبية . اما فيما يخص ملكية صغار الفلاحين والصنّاع والحرفيين فان شروط جعلها ملكية اجتماعية يجب ان تكون شروطا مغايرة . ان طرائق نزع الملكية غير مسموح بها هنا . فان الانتقال من الاقتصاد البضاعى الصغير الى الاشتراكية ، وهو ما سنتحدث عنه لاحقا بمزيد من التفصيل ، هو امر ممكن فقط عن طريق التوحيد التدريجى والطوعى لملكية صغار المنتجين الناتجة عن عملهم .

ان الخبرة التى اكتنزها الاتحاد السوفييتى وسائر البلدان الاشتراكية تبين ان تأميم فروع الاقتصاد الاساسية يجب ان يبدأ فور استيلاء الطبقة العاملة على السلطة مباشرة واقامة دكتاتورية البروليتاريا .

ففى ظل الرأسمالية تتعدى وسائل الانتاج الاساسية اطارات مؤسسات انتاجية معينة وحتى فروعا بكاملها وتكتسب طابعا اجتماعيا ، ونتيجة لذلك تنشأ ضرورة ملحة لادارتها على نطاق المجتمع بأسره .

وبغية اخضاع الرأسمال الكبير يلزم ليس فقط تجريده من السلطة السياسية بل انتزاع السلطة الاقتصادية ايضا منه . ان تحقيق التأميم ينسف القاعدة الاقتصادية لسيطرة الاحتكارات .

واخيرا ، ان التأميم ضرورى لاجل ارساء دكتاتورية البروليتاريا — هذه السلطة المقامة بنتيجة الثورة الأشتراكية — على قاعدة اقتصادية .

ثمة ثلاثة اشكال وطرائق اساسية للتأميم ، كما بينت ممارسة بناء الاشتراكية ، وهى :

١ — المصادرة ، اى انتزاع جميع وسائل

الانتاج دون مقابل من ايدى الطبقات الاستغلالية .

٢ — فدية وسائل الانتاج عن طريق التعويض الكامل او الجزئى لاصحابها عن قيمة الملكية المؤممة .

٣ — تحويل الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج تدريجيا الى ملكية اشتراكية من خلال مختلف اشكال رأسمالية الدولة .

ان استخدام هذه الطريقة او تلك تعينه الظروف التاريخية الملموسة التى تجرى فيها الثورة الاشتراكية : مستوى تطور القوى المنتجة للبلد المعنى ، تناسب القوى الطبقية داخل البلد وفى المضمار الدولى . ومهما اختلفت شروط وطرائق ووتائر تحقيق التأميم فى مختلف البلدان فان محتواه واحد دائما : تصفية الملكية الرأسمالية واقامة الملكية الاشتراكية فى شكل ملكية الدولة .

ففى روسيا السوفييتية ، مثلا ، جرى القيام بتأميم فورى وبلا مقابل لتلك الحلقات **الاساسية** فى **الاقتصاد** الرأسمالى ، اى اضخم المؤسسات الصناعية ، والبنوك ، ووسائل النقل الاساسية ، والتجارة الخارجية . وتجدر الاشارة الى **انه** ،

فى بادئ الامر ، نص مرسوم خاص للسلطة السوفييتية على دفع نسب مئوية لبعض فئات الرأسماليين حسب ارصدة وموجودات وأسهم وحصص المؤسسات المؤممة . ولكن البرجوازية ، التى كانت تعقد الامل على السقوط العاجل للسلطة السوفييتية ، ولجت منذ الايام الاولى طريق المقاومة النشيطة المضادة للثورة بوجه النظام الجديد . ان ذلك ، بطبيعة الحال ، تطلّب من جانب دكتاتورية البروليتاريا اعمالا جوابية اشد سرعة وحزما . لذا ، فقد جرى تأميم وسائل الانتاج الاساسية فى مهل تاريخية مقتضبة عن طريق مصادرة الملكية الخاصة بدون دفع تعويضات للرأسماليين واصحاب البنوك

ومنذ الايام الاولى لثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى انتقلت الى ايدى دولة الشغيلة بعض المؤسسات الصناعية الكبرى . وفى كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٧ اصبحت البنوك ملكا للشعب بأسره . فقد تحولت من اداة لسيادة الاحتكارات الى جهاز للحساب والمراقبة الاجتماعيين ، الى اهم اداة فى يد سلطة العمال والفلاحين .

وفى مطلع عام ١٩١٨ غدت سكك الحديد ووسائل المواصلات والاسطول البحرى والنهرى ملكية للدولة الاشتراكية . واتسمت باهمية كبيرة للغاية اقامة احتكار الدولة على التجارة الخارجية . واصبحت الدولة نفسها تتعاطى التجارة الخارجية .

ان تأميم الملكية الرأسمالية يرتدى دائما اهمية كبرى لانه يحسم التناقض الاساسى للرأسمالية — التناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج والتملك الخاص لثماره . وقد اكدت تجربة الثورة الاشتراكية فى روسيا وتجربة الثورات الاشتراكية الاخرى صحة موضوعة الماركسية عن ضرورة «نزع ملكية الاستغلاليين» لاجل بناء النظام الاجتماعى الجديد .

من «الشيوعية الحربية» الى السياسة الاقتصادية الجديدة

لقد صاغ لينين منذ ربيع عام ١٩١٨ ، اثناء فترة التقاط الانفاس القصيرة التى حصلت عليها السلطة السوفييتية ، الاسس العلمية للسياسة الاقتصادية للدولة البروليتارية فى الفترة الانتقالية

وخطة الشروع بالبناء الاشتراكى السلمى . ولكن الدولة السوفييتية اضطرت ، فى ظروف الحرب الاهلية التى سرعان ما بدأت والتدخل الاجنبى ضد الجمهورية السوفييتية الفتية ، الى الانتهاج الموقت لسياسة ما يسمى «الشيوعية الحربية» .

كانت روسيا السوفييتية شبيهة بقلعة محاصرة ، فقد كانت توجد ضمن طوق من الجبهات ، ضمن كماشة الحصار الاقتصادى . لقد كانت سياسة «الشيوعية الحربية» سياسة اضطرارية . وكانت موجهة نحو تأمين انتصار السلطة الجديدة ، فى ظروف خارقة للعادة ، على الثورة المضادة الداخلية والتدخل المسلح من جانب الدول الامبريالية . وكانت دولة الطبقة العاملة تتلقى المنتجات الزراعية الضرورية من الفلاحين بوصفهم حلفائها السياسيين ، عن طريق المصادرة العينية ، دون مقابل عمليا . فقد كان الفلاحون ملزمين بان يقدموا للدولة جميع فوائض المنتجات الزراعية المجناة . اما الدولة فقد كانت ، بواسطة مواردها المحدودة للغاية ، تؤمن الريف بالحد الادنى الضرورى من المنتجات الصناعية ذات الاهمية

الحيوية للفلاحين مثل الملح واعواد الكبريت والكيروسين ، وما الى ذلك . وبغية تعبئة موارد الصناعة المحدودة جرت مركزة ادارة الصناعة بصورة صارمة . وفرض واجب العمل على الجميع . وكانت المواد الغذائية فى المدن والمراكز الصناعية توزع حسب البطاقات . وحظرت التجارة الحرة . وفقدت النقود مغزاها الى حد كبير ، واخذ الاقتصاد يتحول الى اقتصاد عينى . وبعد انتهاء الحرب الاهلية وسحق التدخل الحربى الاجنبى ، بعد هذا فقط بدأ فى البلاد البناء المنتظم ، المنهاجى ، للاشتراكية .

والسياسة الاقتصادية ، التى وضعها الحزب بقيادة لينين بالنسبة للانتقال الى البناء الاقتصادى السلمى عام ١٩٢١ ، اطلقت عليها تسمية السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) . لقد كانت «جديدة» بالقياس الى سياسة «الشيوعية الحربية» ، اما من حيث الجوهر فقد كانت تلك السياسة نفسها التى وضع لينين اسسها ربيع عام ١٩١٨ فى ظروف التقاط الانفاس السلمى . لقد كانت هذه السياسة ترمى الى

بناء الاقتصاد الاشتراكي . وهى ترتدى اهمية عالمية . فان مهامها ومبادئها الاساسية ذات مفعول بالنسبة لجميع البلدان التى تدخل الفترة الانتقالية . وهذه السياسة هى السياسة الاقتصادية للدولة البروليتارية الرامية الى تحويل اقتصاد الفترة الانتقالية المتعدد الانماط الى اقتصاد اشتراكى واحد .

واذا كانت سياسة «الشيوعية الحربية» استطاعت ان تنجح فقط لدى وجود تحالف **سياسى** متين بين الطبقة العاملة والفلاحين الكادحين واستندت على هذا التحالف ، فان السياسة الاقتصادية الجديدة كانت تكمّل وتعزز التحالف السياسى للعمال والفلاحين بتحالفهم **الاقتصادى** ، **باتحادهم الاقتصادى** . لقد كان التراص الاقتصادى بين المدينة الاشتراكية والريف الفلاحى الصغير ، والفردى الاستثمارة ، قائما على المبدأ الذى كان يحق للفلاحين بموجبه ، بعد ان يقدموا للدولة الضريبة الغذائية (او المالية فيما بعد) التى فرضت ربيع عام ١٩٢١ ، بالمقادير الموضوعة بدقة ، ان يستخدموا على هواهم

فوائض المنتجات الزراعية الباقية لديهم ، بما في ذلك بيعها في السوق واقتناء السلع الصناعية الضرورية التي كان يمكن ان تكون ايضا سلعا ذات اغراض انتاجية ، اي وسائل انتاج زراعي لاجل الفلاحين ــ ادوات زراعية ، وما شابه ، وسلع استهلاكية ، وادوات الاستعمال الشخصي كالالبسة والاحذية والاقمشة ، وبعض المنتجات الغذائية ، وكذلك الملح واعواد الكبريت والكيروسين ، وهلمجرا . لقد خلق ذلك كله مصلحة شخصية لدى الفلاح في زيادة منتجات استثمارته ، اي في توسيع رقعة المزروعات وزيادة مردود المحاصيل والماشية والدواجن ، وما الى ذلك . وفي الوقت ذاته كانت الصناعة الاشتراكية ايضا تكتسب السوق الفلاحية الواسعة النطاق وتحصل على الخامات الزراعية ، واستطاعت ان تتطور بنجاح وهي تزيح تدريجيا من الاقتصاد العناصر الرأسمالية التي كانت تنبثق فيه بصورة حتمية . ان تعزيز التحالف الاقتصادي للمدينة الاشتراكية مع الريف الفلاحي الصغير هيأ المقدمات المادية والنفسية الملائمة من اجل انتقال الفلاحين

الى سبيل الاشتراكية ، الى سبيل الانتاج الزراعى الجماعى الكبير .

اذن ، ان تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة كان ينطوى على : مركزة قمم الاقتصاد الآمرة فى ايدى الدولة ، والتنمية السريعة الدينامية للقطاع الاشتراكى فى الاقتصاد الوطنى ، والتأثير المنهاجى من جانب الدولة فى التطوير المتسارع للتبادل البضاعى بين الصناعة الاشتراكيـــــة والاقتصاد الفلاحى البضاعى الصغير ، واستخدام مختلف اشكال رأسمالية الدولة لصالح البناء الاشتراكى ، والسماح بنشاط الرأسمال الخاص وفق شروط معينة تضعها الدولة ، وتأمين انتصار العناصر الاشتراكية على العناصر الرأسمالية فى الصراع الضارى وفق مبدأ «لمن الغلبة ؟» ، وتصفية العناصر الرأسمالية وتثبيت علاقات الانتاج الاشتراكية فى كل مكان .

نود التأكيد على انه ، حين تتعرض الدولة الاشتراكية لهجوم مسلح من الخارج او حين تندلع حرب اهلية فى البلد ضد السلطة الشعبية (تلقى هذه الحرب ، كقاعدة عامة ، مساندة

الامبرياليين من الخارج بجميع الوسائل التى فى حوزتهم) ، تجد الدولة البروليتارية نفسها مضطرة بهذا القدر او ذاك وبهذه الاشكال او تلك الى انتهاج سياسة اقتصادية شبيهة بسياسة «الشيوعية الحربية» فى البلاد السوفييتية . ولدى ذلك يتأخر، بطبيعة الحال ، اداء مهام البناء الاشتراكى ويتعسّر ويؤجل الى مواعيد اكثر تأخرا .

ان السماح بالتجارة الحرة فى ظل هيمنة الاقتصاد الفلاحى الفردى فى الريف زاد من تمايز الفلاحين وادى الى ازدياد جزئهم الميسور — الكولاك . وان ضرورة التلبية السريعة لطلب الفلاحين على السلع الصناعية كانت تشترطها ايضا ضرورة السماح للانتاج الرأسمالى الخاص فى الصناعة . اذن ، كان يجرى فى الاقتصاد بعض الانتعاش للرأسمالية . ولكن وجود قمم الاقتصاد الآمرة فى ايدى دولة العمال والفلاحين واشراف الدولة على الرأسمال الخاص كانا يؤمنان التقييد الضرورى للعناصر الرأسمالية فى الاقتصاد . وشيئا فشيئا كانت الصناعة الاشتراكية الكبيرة ، بفضل افضلياتها الاقتصادية ، تستحوذ اكثر

فاكثر على السوق الفلاحية بازاحة الرأسماليين منها .
في تلك الاعوام كان يجرى فى البلاد انشاء نظام التخطيط الاشتراكى التابع للدولة . ففى شهر شباط (فبراير) ١٩٢١ تم اتخاذ مرسوم تأسيس لجنة تخطيط الدولة التى القى على عاتقها وضع خطط اقتصادية على نطاق الدولة بأسرها . وفى الوقت نفسه منحت هيئات السلطة المحلية — السوفييتات — وهيئاتها الاقتصادية ، وكذلك المؤسسات الانتاجية التابعة للدولة والاتحادات الانتاجية ، حقوقا واسعة فى حل المسائل الاقتصادية اليومية . واخذت تستخدم فى الاقتصاد الاشتراكى بصورة واسعة العلاقات السلعية النقدية : الميزان الاقتصادى ، التحفيز المادى للعمل ، التسليف ، الربح . ونقلت الى العمل بالميزان الاقتصادى ، بادئ الامر ، المؤسسات الانتاجية الكبرى التابعة للدولة — التروستات ، وفيما بعد سائر المؤسسات الصناعية التابعة للدولة ، والتجارة ، وكذلك المؤسسات الانتاجية التابعة للدولة فى الزراعة — السوفخوزات .
ان قيادة الدولة للتحويلات الاشتراكية فى

الاقتصاد فى الفترة الانتقالية تشمل ، من جهة ، الادارة المنهاجية المباشرة للقطاع الاشتراكى العائد للشعب بأسره ، ومن جهة اخرى ، ضبط الدولة لتنمية الاقتصاد الفلاحى والنمط الرأسمالى الخاص فى المدينة والريف — الاستثمارات الكولاكية والمؤسسات الصناعية الرأسمالية الصغيرة . وتجرى عملية الضبط هذه بواسطة جملة من الاجراءات الاقتصادية من خلال نظام الاتفاقيات الاقتصادية ، وتسليف الدولة ، وبمساعدة السياسة الضريبية و «روافع» اقتصادية اخرى .

تشغل رأسمالية الدولة وضعا خاصا فى اقتصاد الفترة الانتقالية . ان رأسمالية الدولة فى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ليست رأسمالية الدولة «المألوفة» ، القائمة بشكل او بآخر فى اى بلد برجوازى كان . فخاصية رأسمالية الدولة فى الفترة الانتقالية تكمن فى انها رأسمالية تسمح بها وتستخدمها وتضبطها وتشرف عليها دولة اشتراكية وليس دولة برجوازية .

فان الدولة الاشتراكية تستخدم رأسمالية الدولة من اجل تنظيم الانتاج الكبير والتوزيع ، ومن

اجل لجم العفوية البرجوازية الصغيرة فى الاقتصاد الوطنى ، ومن اجل استثمار الثروات الطبيعية فى البلاد وتعجيل ادخال منجزات العلم والتقنية المعاصرين والخبرة الطليعية فى تنظيم الانتاج الكبير الى الاقتصاد الوطنى ، وتنظيم طريقة حساب ومراقبة الانتاج وتوزيع المنتجات على نطاق عموم الدولة ، وتنظيم بنية الادارة . ينتج عن ذلك ان السماح برأسمالية الدولة واستخدامها فى الاقتصاد يثيران فى الفترة الانتقالية بالدرجة الاولى اهتمام تلك البلدان ذات مستوى التطور الاقتصادى والتقنى المتدنى نسبيا . ففى هذه البلدان ، كما تبين التجربة التاريخية ، يتبدى استخدام رأسمالية الدولة مفيدا وفعالا على امتداد زمن مديد نسبيا ضمن اطار الفترة الانتقالية .

ان اشكال رأسمالية الدولة فى الفترة الانتقالية تتوقف على الظروف التاريخية الملموسة لهذا البلد او ذاك . فهى يمكن ان تكون مؤسسات رأسمال اجنبى تعمل بموجب معاهدة معقودة مع الدولة الاشتراكية ، بموجب امتيازات ،

ومؤسسات ومنظمات رأسمالية «محلية» تعمل تحت الاشراف المباشر من جانب الدولة وحسب الشروط الموضوعة لها . وجزء من ارباح هذه المؤسسات يذهب عادة الى ميزانية الدولة ، وجزء ما من الارباح يتوجب على اصحاب المؤسسات توجيهه نحو تحسين ظروف عمل ومعيشة العمال ، اى الى الحاجات الاجتماعية وما شابه . وقد يكون واحدا من اشكال رأسمالية الدولة تأجير مؤسسة تابعة للدولة لرأسمالى خاص بشروط معينة ولمدة محددة . وحظيت بانتشار واسع للغاية ممارسة انشاء جمعيات مساهمة تابعة للدولة وللرأسمال الخاص فى الصناعة والتجارة ، والتجارة الخاصة على اسس عمولة لمنتجات مؤسسات الدولة ، وكذلك تعاونية رأسمالية كشكل لتنظيم الانتاج الكبير والتوزيع .

ان السماح برأسمالية الدولة فى الاقتصاد يوفر للدولة امكانية بسط ضبطها على تطور القطاع الرأسمالى وتسخيره بدرجة كبيرة لتنفيذ خطط الاقتصاد الوطنى .

فى معرض الحديث عن الاهمية العالمية

للسياسة الاقتصادية الجديدة اكد لينين بقوله : «ان تلك المهمة التى نقوم بادائها الآن ، لمدة ما — موقتا — بصورة منفردة ، تبدو مهمة روسية بحتة ، ولكنها فى واقع الامر مهمة سوف تبرز امام جميع الاشتراكيين» * .

لقد اكدت التجربة التاريخية صحة هذه الكلمات . وبالفعل ، فقد كانت السياسة الاقتصادية للفترة الانتقالية فى البلدان الاشتراكية الاخرى موجهة نحو اداء تلك المهام نفسها وكانت مبنية على تلك المبادئ الاساسية نفسها التى كانت مبنية عليها السياسة الاقتصادية الجديدة فى الاتحاد السوفييتى .

غير ان طريق هذه البلدان نحو الاشتراكية تبدت ، فى هذه الاثناء ، اقل اعوجاجا واقصر مدة لان وجود الاتحاد السوفييتى وتشكيل المنظومة الاشتراكية العالمية حالا دون اندلاع الحرب الاهلية فى هذه البلدان وجعلا التدخل العسكرى

---

* لينين . مؤتمر السوفييتات التاسع لعموم الاتحاد السوفييتى .

من جانب الامبريالية العالمية امرا مستحيلا . وفور انتصار الثورة الديمقراطية الشعبية وانتقال السلطة الى ايدى الطبقة العاملة فى هذه البلدان بدأ البناء الاشتراكى السلمى ، وسار تحقيق التحويلات الاشتراكية بصورة اسرع .

التصنيع الاشتراكى

تنطوى السياسة الاقتصادية للفترة الانتقالية على نهج معين فى ميدان التنمية الصناعية للبلاد — نهج التصنيع الاشتراكى . ان الصناعة الكبيرة ، وبالدرجة الاولى الصناعة الثقيلة التى تنتج وسائل الانتاج العصرية لاجل تجهيز جميع فروع الاقتصاد الوطنى ، هى اساس تنمية الاقتصاد الاشتراكى بوتائر عالية ، وتعزيز الروح التنظيمية لدى الطبقة العاملة وقوتها ، وانماء القدرة الاقتصادية والدفاعية للدولة الاشتراكية . لذلك ، يجرى فى البلدان ، التى لم تحظ فيها الصناعة الكبيرة قبل الثورة الاشتراكية بتطور كبير ، اداء مهمة انشاء هذه الصناعة .

ان تحقيق التصنيع الاشتراكى يعنى تلك

التنمية للصناعة الآلية الكبيرة ، التى تتيح ضمان دور رئيسى لها فى الاقتصاد والتنمية الصناعية لجميع فروع الاقتصاد الوطنى الاخرى ، بما فى ذلك الزراعة ، وانتصار اشكال الانتاج الاشتراكية فى اقتصاد البلاد . ان انشاء صناعة عالية التطور ، وبالدرجة الاولى تلك الفروع منها التى تنتج الآلات الادوات والمعدات والوقود والطاقة ، يؤمن الاستقلال التقنى الاقتصادى للبلاد ، التى تبنى الاشتراكية ، عن الدول الرأسمالية ، ويعزز مواقع الاشتراكية فى النضال ضد الرأسمالية داخل البلاد وفى المضمار الدولى .

يختلف التصنيع الاشتراكى ، من حيث اشكاله وطرائق تحقيقه ومن حيث نتائجه الاقتصادية والاجتماعية ، اختلافا جوهريا عن التصنيع فى ظل الرأسمالية .

فالتصنيع الرأسمالى يؤدى الى ازدياد التناقضات التناحرية للرأسمالية وتعميق الازمات الاقتصادية ، ويفضى الى تشديد استغلال الكادحين والى نمو البطالة . اما التصنيع الاشتراكى فيؤمن الاساس المادى الضرورى لاجل زيادة رفاهية الشعب

وثقافته باستمرار ، ويهيىء الشروط المادية للقضاء على التعارض بين المدينة والريف ، والعمل الذهني والعمل الجسدى ، ويتيح ازالة البطالة الموروثة عن الماضى .

وخلافا للتصنيع الرأسمالى الذى يجرى بصورة عفوية تلقائية ، يتحقق التصنيع الاشتراكى وفق الخطة الواحدة للدولة .

جرى التصنيع فى البلاد السوفييتية وفقا لخطة كهربة روسيا (غويلرو) التى وضعت عام ١٩٢٠ باشراف لينين ، وكانت محسوبة لفترة ١٠ — ١٥ سنة . لقد كانت خطة لاعادة بناء الاقتصاد الوطنى للاتحاد السوفييتى من الناحيتين الاجتماعية الاقتصادية والتقنية ، عينت الاتجاهات الرئيسية لانشاء قوى منتجة جديدة على قاعدة كهربة الاقتصاد والاستخدام المجموعى للثروات الطبيعية وادخال التقنية الطليعية . والافكار الاساسية لغويلرو جرى تطويرها فى الخطط الخمسية طويلة المدة ، وبالدرجة الاولى فى الخطة الخمسية الاولى (اعوام ١٩٢٨ — ١٩٣٢) التى دخلت تاريخ الاتحاد السوفييتى كخطة للاعمال العظيمة

فى التصنيع الاشتراكى للبلاد .

تستخدم الدول البرجوازية لاجل التصنيع مصادر اموال حاصلة من نهب شعوبها وشعوب بلدان اخرى . وهذه المصادر هى استغلال الفلاحين والعمال ، والاستيلاء على المستعمرات ونهبها ، وفرض الغرامة الحربية على الشعوب المغلوبة ، والقروض الخارجية الجائرة . اما التصنيع الاشتراكى فيجرى تحقيقه اساسا عن طريق تعبئة الموارد الداخلية للبلاد : ارباح مؤسسات الدولة والبنوك ومداخيل التجارة الخارجية والداخلية ، الخ . ويتيح نزع ملكية الملاكين العقاريين والرأسماليين الاستفادة من الاموال التى كانت تذهب سابقا الى الاستهلاك الطفيلى للطبقات السائدة . ويقدم حصة معينة من الاموال الضرورية الفلاحون الذين تحرروا ، بنتيجة تأميم الارض او الاصلاحات الزراعية الجذرية ، من مدفوعات استئجار الارض والديون العقارية . وتجرى تعبئة جزء من مدخرات الشغيلة عن طريق اصدار قروض داخلية واستخدام مداخيل السكان النقدية من خلال مؤسسات التسليف ، من اجل حاجات التصنيع . ويمكن

للبلدان ، التى تقوم ببناء الاشتراكية ، فى ظل ظروف مؤاتية ان تستخدم قروضا خارجية ايضا لاجل التصنيع . ومن اجل تحقيق التصنيع يترتب على البلد احيانا تطبيق سياسة توفير صارمة جدا لانه يستحيل بطريقة اخرى تأمين المصالح ذات الاهمية الحيوية للبلاد التى تبنى الاشتراكية ، وخاصة اذا كان هذا البناء يجرى بصورة منفردة ، بدون مساعدة من الخارج ، كما اضطرت ان تفعل ذلك البلاد السوفييتية التى قامت بروليتاريتها ، بالتحالف مع الفلاحين الكادحين ، باول ثورة اشتراكية ظافرة .

يجرى التصنيع فى البلدان الاشتراكية بوتائر عالية . فان هيمنة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، ومصلحة الشغيلة الاسياد الحقيقيين لبلادهم فى نمو الانتاج ، والتنمية المنهاجية للاقتصاد ، تهيىء لاجل ذلك جميع الامكانيات الموضوعية . فاذا كان التصنيع فى انجلترا والمانيا والولايات المتحدة ، مثلا ، تطلّب عشرات السنين فقد استغرقت هذه الفترة فى الاتحاد السوفييتى قرابة ١٣ سنة (١٩٢٩ — ١٩٤١) .

ان ضرورة وتائر التصنيع العالية بشكل خاص في الاتحاد السوفييتي كان مردها الى انه كان يبنى الاشتراكية محاطا بطوق رأسمالي وموجودا تحت الخطر الدائم لهجوم عسكري .

وبلغ متوسط الزيادة السنوية للمنتجات الصناعية في الاتحاد السوفييتي خلال اعوام ١٩٢٩ — ١٩٣٧ اكثر من ١٨ ٪ . وكان التصنيع يجرى باعلى الوتائر في المناطق القومية المتخلفة سابقا في البلاد . ففي حين ازداد الناتج الاجمالي للصناعة الكبيرة في الخطة الخمسية الاولى ٢,٣ مرة على نطاق الاتحاد السوفييتي ككل ، فقد ازداد في طاجكستان وجورجيا ٥,٣ مرة ، وفي قيرغيزيا ٥ مرات ، وفي كازاخستان ٣,٢ مرات . وكان لذلك اهمية حاسمة بالنسبة للقضاء على تخلف الاقتصاد الوطني للجمهوريات القومية ، وبالنسبة لمعادلة مستويات التطور الاقتصادي والثقافي لمختلف مناطق الاتحاد السوفييتي .

ولدى وجود المنظومة الاشتراكية العالمية يجرى التصنيع ، في البلدان التي تبنى الاشتراكية ، عن طريق المصادر الداخلية وعن طريق التسليفات

التى يقدمها الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية الاخرى بشروط متهاودة ، على السواء . كما تلعب دورا هاما فى تعجيله المساعدة المتبادلة بين بلدان المنظومة الاشتراكية العالمية فى تطوير العلم والتقنية وتأمين المعدات الحديثة وفى اعداد الكوادر .

التحويل الاشتراكى للزراعة

ان احدى اهم مهام السياسة الاقتصادية للبروليتاريا فى الفترة الانتقالية هى تكوين علاقات الانتاج الاشتراكية فى الزراعة ، ونقل الزراعة الى وجهة الانتاج التعاونى الكبير . ويشكل التغيير الجذرى لعلاقات ملكية الارض ، ولا سيما تأميمها ، اهم شرط لتطبيق هذه السياسة . وقد اشار لينين الى ان «تأميم الارض ليس «آخر كلمة» الثورة البرجوازية وحسب بل ايضا خطوة نحو الاشتراكية» * .

---

* لينين . البرنامج الزراعى للاشتراكية–الديمقراطية فى الثورة الروسية الاولى .

ان تأميم كل الارض فى الدولة هو الاجراء الاكثر ثورية فى ميدان العلاقات العقارية الذى يمكن لدولة العمال والفلاحين ان تحققه. وتأميم كل الارض يهيىء ظروفا مؤاتية جدا للتحويلات الاشتراكية ، ويقضى كليا على امكانية عقد اية صفقات كانت بشأن الارض وبيعها وشرائها والمضاربة بها ، وما الى ذلك . وتأميم كل الارض يلغى التقييدات التى تحول دون التنظيم الجماعى للمؤسسات الاشتراكية الكبيرة فى الزراعة . لذلك ، فقد تم تأميم كل الارض بعد الثورة الاشتراكية فى تلك البلدان التى لم تكن توجد فيها لدى الفلاحين تقاليد عريقة متكونة عبر اجيال عديدة ، تقاليد امتلاك الارض ملكية خاصة . لقد كانت بلدانا كهذه الجمهورية السوفييتية ومنغوليا الشعبية .

اما فى البلدان الاخرى فقد جرت بعد الثورة الاشتراكية مصادرة اراضى الاقطاعيين واحيانا جزء من اراضى الكولاك ايضا ، وتم تقسيم الارض الى ملكية خاصة للفلاحين . وقد عزز هذا الاجراء تحالف الطبقة العاملة مع

الفلاحين العاملين ، وهيأ بذلك مقدمات مؤاتية كفاية لاجل القيام فيما بعد بالاشاعة التدريجية للتعاونيات الاشتراكية للاستثمارات الفلاحيـــة الخاصة . هكذا بالضبط حدث ، مثلا ، في بلدان اوروبا الشرقية حيث جرى تقسيم الارض الى ملكية خاصة للفلاحين . ففي هذه البلدان باتت الارض عمليا ملكية اجتماعية عندما جرى تحقيق اشاعة التعاونيات الاشتراكية في الريف .

عند لحظة قيام الثورة الاشتراكية يوجد في زراعة اي بلد كان شكلان لاقتصاد الملكية الخاصة : أ ــ اللاتيفوندات ومزارع كبار مالكي الاراضي والرأسماليين المؤجرين للارض ؛ ب ــ الاستثمارات الفلاحية الصغيرة . ان شكلي الاقتصاد الزراعي هذين يختلفان اختلافا مبدئيا عن بعضهما البعض : فالاول يرتكز على العمل المأجور ، والثاني على عمل الفلاح نفسه وافراد اسرته . ان التحويل الاشتراكي للزراعة في الفترة الانتقالية يجري في اتجاهين : اقامة مؤسسات زراعية تابعة للدولة على قاعدة الاستثمارات المصادرة من كبار مالكي الارض (الاقطاعيين) ، والانتقال

الطوعى لاستثمارات الفلاحين الكادحين الى طريق التعاونية .

ان الاستثمارات الكبيرة التابعة للدولة تجرى اقامتها ، بعد انتصار الثورة مباشرة ، على قاعدة الممتلكات الاقطاعية السابقة . ففى الاتحاد السوفييتى ، مثلا ، اطلق على هذه الاستثمارات تسمية السوفخوزات ، وفى جمهورية المانيا الديمقراطية تسمية العقارات الشعبية ، وما الى ذلك . ان هذه الاستثمارات تشكل مثالا بالنسبة للاستثمارات الصغيرة الكثيرة العدد المحيط بها ، يشهد بصورة مقنعة على افضليات الانتاج الاشتراكى الكبير القائم على التكنيك الآلى والتنظيم الاشتراكى للعمل . وتقدم استثمارات الدولة مساعدة للتعاونيات التى يقيمها الفلاحون . وتتجلى هذه المساعدة فى شكل مساعدة اقتصادية وهندسية زراعية فنية ، وما شابه ، وكذلك وهذا امر هام بوجه خاص ، فى شكل مساعدة بالجرارات والماكنات فى فترات القيام بالاعمال الزراعية .

فى الاتحاد السوفييتى وفى معظم البلدان

الاشتراكية الاخرى جرى التحويل الاشتراكى للزراعة ، بالدرجة الرئيسية ، عن طريق التعاونية الانتاجية لاستثمارات الفلاحين البضاعية الصغيرة . ان هذا الطريق لانتقال الفلاحين الى الاشتراكية ، الذى اسسه لينين ، قد اكدته تجربة الكثير من البلدان الاشتراكية . انه الطريق الصحيح الوحيد الذى يأخذ فى الحسبان خصائص تطور الاستثمارات الفلاحية ونفسية الفلاح الكادح .

بادئ ذى بدء ان التقدم فى هذا الطريق يتيح القضاء على التخلف الاقتصادى الملازم لهذه الاستثمارة الصغيرة . ففى الاستثمارة الصغيرة يصعب استخدام التكنيك الآلى واحدث منجزات علم الزراعة ، وتوجد انتاجية عمل متدنية . وهى لا تستطيع ، لهذا السبب ، ان تؤمن للفلاحين الكادحين تحسينا منتظما لظروف الحياة المادية والثقافية وتخفيف وطأة العمل . ان الاسس الاقتصادية المتينة للنهوض المتواصل برفاهية الفلاحين يمكن اقامتها عن طريق تطوير الانتاج الاشتراكى القائم على العمل الجماعى .

ان الانتاج القائم على الملكية الخاصة

الصغيرة ، رغم المساعدة من جانب الصناعة الاشتراكية ، يتخلف دائما عن هذه الصناعة ولا يمكنه ان يلبي طلب سكان المدينة المتزايد على المنتجات الغذائية ، وطلب الصناعة على الخامات الزراعية . وفقط بنتيجة استبدال الاقتصاد الفلاحي البضاعي الصغير بالانتاج الممكنن الكبير يمكن القضاء على تخلف الزراعة وتأمين نمو دائم لمردودها ، وبالتالي تلبية الحاجات المتزايدة ، لدى البلد الذي يبني الاشتراكية ، الى المنتجات الزراعية .

ان التحويل الاشتراكي للانتاج البضاعي الصغير في المدينة والريف ضروري ايضا لسبب هام جدا ، وهو ان الانتاج البضاعي الصغير يولّد ما يشبه البيئة المغذية لنمو العناصر الرأسمالية لانه يجري ابان تطوره تمايز بين الفلاحين ونشوء شرائح في اوساطهم ، وتولد على الدوام عناصر رأسمالية . فان مصالح تعزيز مكاسب الثورة الاشتراكية وبناء الاشتراكية تتطلب ازالة خطر نمو الرأسمالية في الريف . فيجب انشاء دعامة متينة لاجل سلطة الدولة برئاسة الطبقة العاملة لا في الصناعة

وحسب بل ايضا فى الزراعة . وهـــذه الدعامة هى الانتاج المنظم على اسس جماعية ، اشتراكية .

ترفض الاحزاب الشيوعية والعمالية رفضا قاطعا طريق نزع ملكية المنتجين الصغار والمتوسطين الذين يسيّرون شؤون استثماراتهم بعملهم الشخصى . وقد كتب انجلس يقول انه «لن يخطر ببالنا ان ننتزع ملكية الفلاحين الصغار بالعنف (بتعويض او بغير تعويض ، سيان) مثلما سنكون مضطرين لأن نفعل بالنسبة لكبار الملاكين العقاريين . ان مهمتنا تجاه الفلاحين الصغار تقوم ، قبل كل شىء ، فى توجيه انتاجهم الخاص وملكيتهم الخاصة فى السبيل التعاونى لا بواسطة العنف بل عن طريق المثل وتقديم مساعدة المجتمع لهذا الغرض» * .

وبيّن لينين انه حينما تكون سلطة الدولة موجودة فى ايدى الطبقة العاملة ، وحينما يتكون تحالف متين بين الطبقة العاملة والفلاحيـــن

---

* انجلس . مسألة الفلاحين فى فرنسا والمانيا .

الكادحين ، وحينما تقام سيادة الملكية الاجتماعية العامة على وسائل الانتاج الاساسية ، فان الشكل الاجتماعى الاقتصادى الرئيسى لتحويل زراعة الملكية الخاصة الصغيرة الى زراعة اشتراكية هو اشاعة التعاونيات الانتاجية الطوعية — تحويل الملكية الفلاحية الصغيرة لوسائل الانتاج الى ملكية اجتماعية جماعية .

ان التعاونية الزراعية فى البلدان التى تبنى الاشتراكية تختلف اختلافا مبدئيا عن التعاونية الزراعية فى البلدان البرجوازية . ففى ظل سيادة الملكية الرأسمالية الخاصة تشكل هذه التعاونية واحدا من اشكال علاقات الانتاج الرأسمالية . وفى ظل دكتاتورية البروليتاريا وسيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج تغير التعاونية الانتاجية جوهرها الاجتماعى مع حفاظها على شكلها القديم ، وتنخرط فى العلاقات الاقتصادية ذات الطابع الاشتراكى ، وتكتمل هى نفسها بمحتوى اشتراكى . وقد كتب لينين : «ان نظام التعاونيين المتمدنين ، عندما يملك المجتمع وسائل الانتاج وتكون البروليتاريا قد تغلبت على البرجوازية بوصفها

طبقة ، انما هو النظام الاشتراكى» * .

يجرى تحقيق اشاعة التعاونيات فى الزراعة عن طريق انتقال الفلاحين الكادحين تدريجيا من ابسط اشكال التعاونية الاسهل منالا عليهم (تعاونية التموين والتسويق) الى اشكال اعلى واكثر ثباتا واستقرارا — الى التعاونية الانتاجية . وفى هذه الاثناء ، وحتى فى ابسط اشكال التعاونية ، يجرى التوصل بقدر معين الى التوحيد والجمع الصحيح بين المصلحة الخاصة والمصالح الاجتماعية . ان الفلاحين ، لدى اجتيازهم مدرسة التسيير المشترك لشؤون الاقتصاد ، يفقهون افضليات المؤسسة الجماعية الكبيرة ، ويقتنعون بفائدة هذا التسيير المشترك لشؤون الاقتصاد .

تشكل طوعية توحيد الفلاحين ، كما سبقت الاشارة ، واحدا من المبادئ الاساسية للتعاونية الاشتراكية . وقد كتب لينين : «ان ممثلى السلطة السوفييتية ، اذ يشجعون شتى انواع الجمعيات وكذلك كومونات الفلاحين المتوسطين الزراعية ،

---

* لينين . حول التعاون .

لا ينبغى لهم ان يلجأوا الى اى اكراه لدى انشائها . فان الجمعيات التى نشأت بمبادرة الفلاحين انفسهم والتى تحققوا من افضلياتها فى الواقع ، هى وحدها ذات قيمة» * .

تقدم الدولة البروليتارية للفلاحين الكادحين مساعدة كبيرة لاجل تثبيت وتطوير النظام الاشتراكى فى الريف . وهى تزود التعاونيات بالآلات بشروط تفضيلية ، وتقدم لها بصورة واسعة التسليفات وسائر اشكال المساعدة المالية . ان ذلك امر ضرورى لانه ، كما تشهد تجربة التاريخ ، ما من نظام اجتماعى جديد واحد نشأ بدون المساندة المالية من جانب الطبقة السائدة .

ويتسم باهمية كبيرة جدا ، لدى اشاعة التعاونيات فى الزراعة ، الاختيار الصحيح لشكل تنظيم الاستثمارة الجماعية الذى يجمع ، على افضل وجه ، بين مصالح الاستثمارة الجماعية ومصالح الفلاحين . ففى ظل ابسط شكل للاتحاد

---

* لينين . الموتمر الثامن للحزب الشيوعى (البلشفى) فى روسيا .

الانتاجى للفلاحين الصغار يجرى تعميم العمل فقط اثناء القيام بالاعمال الزراعية الاساسية بينما تبقى وسائل الانتاج ملكية شخصية لكل فلاح . الا ان هذا الشكل لا يستطيع تأمين استخدام التقنية الطليعية والنمو الكبير لانتاجية العمل ، لذلك فهو يشكل فى جميع البلدان درجة وسطية فى الطريق نحو شكل اعلى للتعاونية الزراعية حيث يجرى توحيد وسائل الانتاج الاساسية للفلاحين وعملهم ، نحو التعاونيات من طراز ارتيلات .

فلدى انشاء الارتيلات الزراعية يوحد الفلاحون المنفردون وسائل انتاجهم — يسلّمون بصورة طوعية وسائل الانتاج الاساسية العائدة لهم الى الملكية الجماعية . وتعتبر مصدرا اساسيا لمداخيل اعضاء الارتيل الاستثمارة الجماعية التى يتوجب على كل واحد منهم ان يشارك فيها بعمله . ويذهب جزء من مداخيل الاستثمارة الجماعية الى تلبية الحاجات الشخصية لاعضاء الارتيل ويوزع حسب كمية ونوعية العمل الذى بذلوه ، ويذهب الجزء الآخر الى تطوير الاستثمارة الاجتماعية والتلبية

المشتركة للحاجات العامة . وبالاضافة الى ذلك يتصرف اعضاء الارتيل باستثمارة مساعدة شخصية فى قطعة ارض ملحقة بالبيت يقدمها لهم الارتيل بمساحة معينة ، ويزرعون الخضار والعنبيات وما شابه ، ويقتنون عددا معينا من المواشى والدواجن يحدده النظام الداخلى للارتيل .

لقد ساهم فى نجاح التحويل الاشتراكى للريف فى الاتحاد السوفييتى كون تأميم الارض قوض تعلق الفلاح منذ اقدم العصور بقطعة ارضه . كما لعبت دورا هاما مكننة الزراعة التى كانت تجرى بنطاقات متعاظمة ابدا والتى قدم لها المساعدة التصنيع الاشتراكى المتزايد متانة . وكانت السوفخوزات مثالا مقنعا على افضليات الاستثمارة الاشتراكية الكبيرة بالنسبة للفلاحين ودعامة بالنسبة للاستثمارات الجماعية الفتيـــة (الكولخوزات) .

ان اعادة بناء القطاع الزراعى لاقتصـــاد الاتحاد السوفييتى على اساس تطبيق الخطـة التعاونية اللينينية قد عجلت نمو القوى المنتجة فى الزراعة ، وامنت شروط التنمية المنهاجية

المتناسبة لاقتصاد البلاد بأسره . وحظيت تجربة الاتحاد السوفييتي باعتراف عالمي واسع وكانت مساهمة كبرى في نظرية وممارسة بناء الاشتراكية .

ان الشروط التاريخية والاجتماعية الاقتصادية الملموسة ، التي يوجد فيها هذا البلد او ذاك الذي يبني الاشتراكية ، تعيّن خصائص اشاعة التعاونيات في الاستثمارات الفلاحية . وفي عدد من البلدان تجري اشاعة التعاونية مع الابقاء على ملكية الفلاحين الخاصة للارض . فان قطع الاراضي تدخل في قوام حصص اعضاء التعاونية ، اما المداخيل في امثال هذه التعاونيات خلال فترة معينة من الزمن فتوزع ليس فقط حسب كمية ونوعية العمل المبذول بل ايضا مع الاخذ في الحسبان قيمة حصة الارض . وفي بلدان الديمقراطية الشعبية جرى تحقيق اقامة التعاونيات الانتاجية مع الاخذ في الحسبان تجربة الاتحاد السوفييتي وبمساعدته ، وكذلك تجربة البلدان الاشتراكية الاخرى . كما كانت اقامة التعاونيات في هذه البلدان تتسم بالتنوع الكبير لاشكال التعاونية الانتاجية .

بعد الانتهاء من عملية اشاعة التعاونيات فى الزراعة تغدو علاقات الانتاج الاشتراكية لا علاقات سائدة وحسب بل ايضا علاقات مهيمنة اطلاقا فى الاقتصاد الوطنى بأسره . وتظل الملكية الخاصة قائمة بعد هذا فى ميدان التداول بصورة رئيسية (فى التجارة والتغذية العامة) وفى ميدان الخدمات . ونقل هذين الميدانين الى السبيل الاشتراكى يجرى عن طريق تطوير تجارة الدولة والتجارة التعاونية والتغذية العامة وانشاء شبكة لمؤسسات الدولة والمؤسسات التعاونية فى ميدان الخدمات وازاحة العناصر الرأسمالية من ميادين الاقتصاد هذه .

ان انشاء وتطوير الانتاج الكبير ، القائم على التقنية العصرية ، فى الصناعة والزراعة يتطلبان حل مسألة هامة من مسائل الفترة الانتقالية : اعداد كوادر من المثقفين الاشتراكيين والمهندسين والفنيين والعمال الرفيعى الكفاءة . ان هذا يجرى تحقيقه ابان الثورة الثقافية : محو الامية كليا ، اشاعة المعارف العلمية بين الكادحين ، استيعاب الجماهير الكادحة الواسعة

للارث الثقافى الذى اكتنزته البشرية ، تأمين تطور الثقافة المتصاعد فى جميع اشكالها .

ويشكل انشاء وتطوير الثقافة الاشتراكيـــــة خطوة هائلة ، من حيث اهميتهما ، فى التطور الروحى للمجتمع . فالجماهير الكادحة الواسعة تنجذب الى السياسة والمعارف العلمية التقنية والقيم الثقافية ؛ وتغتنى حياة الشعب الروحية ؛ ويجرى باطراد متزايد القضاء على النفسية البرجوازية الصغيرة التى تتجلى فى الموقف الضيق الافق من الثروة الاجتماعية والعمل وفى السعى الى «انتزاع» حصة اكبر من الدولة ، من المجتمع ، واعطائهما حصة اقل . ويتكون طراز جديد مبدئيا للتفكير الاقتصادى ، ويتطور الموقف الاشتراكى من العمل بوصفه اهم واجب للانسان امام المجتمع .

تنتهى الفترة الانتقالية ببناء الطور الاول للتشكيلة الشيوعية ، طور الاشتراكية . ان انتصار الاشتراكية يعنى انشاء قاعدتها المادية التقنية فى البلاد وتحويل الاقتصاد المتعدد الانماط الى اقتصاد «وحيد النمط» ، اى اقتصاد اشتراكى ، والقضاء

على استغلال الانسان للانسان ، وتثبيت الايديولوجيا واخلاق الاشتراكية ، وانشاء بناء فوقى جديد ، اشتراكى يطابق البناء التحتى الاقتصادى للاشتراكية .

القاعدة المادية التقنية للاشتراكية

يجرى انشاء القاعدة المادية التقنية للاشتراكية ابان عملية التصنيع الاشتراكى والتحويل الاشتراكى للزراعة . وهذه القاعدة هى جعل الانتاج الآلى الكبير اجتماعيا فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى ، الانتاج القائم على الكهربة والاستخدام الواسع لاحدث المنجزات العلمية التقنية ، والمنظم تنظيما منهاجيا على نطاق البلاد بأسرها بهدف تلبية حاجات الشغيلة المادية والثقافية تلبية اكثر كمالا .

الانتاج الآلى الكبير ينشأ فى ظل الرأسمالية . ولكن الرأسمالية تستبعد الترابط المنهاجى لفروع الاقتصاد الوطنى كوحدة كاملة ، وتولّد فوارق شديدة فى مستويات التجهيز التقنى للمؤسسات الانتاجية والفروع والمناطق الاقتصادية والقومية ، ولبلدان بمفردها كذلك ، فتحكم بالتخلف

على تلك البلدان منها التى توجد فى وضع بلدان مستعمرة او تابعة .

وتقوم الدولة الاشتراكية بعمل هائل ليس فقط فى انهاض وانشاء الصناعة الآلية الكبيرة اذا كانت مصابة بالخراب (كما حدث ، مثلا ، فى الاتحاد السوفييتى فى اعقاب الحرب الاهلية والتدخل الاجنبـى) ، ولكنها تعمل خطوة خطوة على تحرير القاعدة المادية التقنية الموروثة من التقييدات الملازمة لها التى تولدها الرأسمالية ، اذ تفتح رحابا واسعة امام تطور العلم والتقنية لما فيه خير الشغيلة اجمعين .

فى معرض تحليله لميول التقدم العلمى التقنى فى مطلع القرن العشرين كشف لينين الاهمية الهائلة لكهربة الاقتصاد الوطنى بالنسبة لتحويل الاقتصاد على اسس اشتراكية . وكان يعتبر كهربة البلاد بأسرها ، والتقنية الجديدة وتنظيم الانتاج القائمين على استخدام الكهرباء ، شرطا ماديا تقنيا لا بد منه لانتصار النظام الاشتراكى .

ان اهمية الكهربة تكمن فى انها تهيـىء للاقتصاد الوطنى بأسره قاعدة طاقية تتجاوب

اكثر من اية قاعدة اخرى مع متطلبات الانتاج الاجتماعى الكبير ، مع متطلبات العملية الاجتماعية الانتاجية الموحدة . وتؤمن الكهربة الحركة الاكثر انتظاما للآلات ، ويمكن بكل سهولة تحويلها الى انواع اخرى للطاقة ضرورية فى الانتاج ، الى طاقة حرارية ، وميكانيكية ، وكيميائية ؛ وهى نفسها يمكن الحصول عليها عن طريق استخدام مصادر مختلفة جدا . وانها لهامة للغاية ايضا ميزة الكهرباء فى قطع مسافات هائلة ، مما يتيح انشاء منظومات ضخمة للطاقة الكهربائية . ولا يمكن فقط «جمع» الطاقة الكهربائية بل تقسيمها ايضا ، ولهذا فهى تستخدم فى محركات من اية قدرة كانت . ان ذلك كله بالذات هو الذى يجعل الكهرباء القاعدة الطاقية الاكثر ملاءمة للانتاج العصرى .

وقد اشار لينين الى ان «الاساس المادى الوحيد للاشتراكية يمكن ان تكون الصناعة الآلية الكبيرة القادرة على اعادة تنظيم الزراعة ايضا . ولكن لا يجوز الاكتفاء بهذه الموضوعة العامة . فمن الضرورى تفصيلها . ان الصناعة الكبيرة ،

11-1085

التى تطابق مستوى احدث التقنية والقادرة على اعادة بناء الزراعة ، هى كهربة البلاد بأسرها» * .

ان استنتاج لينين هذا اتسم بأهمية خاصة فى ظروف روسيا السوفييتية . فعند بداية البناء الاشتراكى كانت صناعة المراكز المتطورة صناعيا فى روسيا مجهزة ، اساسا ، بمعدات مرتبطة باستخدام البخار . لذلك ، فقد برزت مسألة على اية قاعدة تقنية ينبغى انهاض الصناعة ووسائل النقل وسائر فروع الاقتصاد الوطنى .

تم تحقيق بناء القاعدة المادية التقنيـة للاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى بنتيجة التطبيق الناجح لخطة غويلرو اللينينية والخطتين الخمسيتين الاولتين لتنمية الاقتصاد الوطنى اللتين شملتا على التوالى اعوام ١٩٢٨ — ١٩٣٢ و ١٩٣٣ — ١٩٣٧ . وفى عام ١٩٣٧ (العام الاخير للخطة الخمسية الثانية) تجاوز حجم الانتاج الصناعى الكبير فى البلاد مستوى عام ١٩١٣ بمقدار ٨ مرات . وفى هذه الاثناء تم الحصول على ٨٠ ٪

---

* لينين . المؤتمر الثالث للاممية الشيوعية .

من مجمل المنتجات الصناعية من المؤسسات الانتاجية الجديدة او المؤسسات المعاد بناؤها كليا .

واتاحت الكهربة زيادة تزويد العمل بالطاقة فى الصناعة : فقد ازداد عام ١٩٤٠ مقدار ٥ مرات بالنسبة لعام ١٩١٣ . وتكونت نسب تقدمية جديدة بين الصناعة والزراعة ، وانتاج وسائل الانتاج وانتاج مواد الاستهلاك ، وكذلك بين فروع معينة للاقتصاد داخل هذه الاقسام . وفى عام ١٩٣٧ بلغت نسبة الصناعة الاشتراكية فى الناتج الاجمالى للصناعة والزراعة ٧٧,٧ ٪ .

وكان يصاحب انشاء القاعدة المادية التقنية للاشتراكية تطوير القوة المنتجة الرئيسية — الشغيلة . فقد ازداد التعداد العام للعمال والمستخدمين فى الاقتصاد الوطنى للاتحاد السوفييتى عام ١٩٣٧ مقدار ٢,٥ مرة بالمقارنة مع عام ١٩١٣ . وفى آن واحد مع ازدياد تجهيز الاقتصاد الوطنى بالمعدات تم احراز نجاحات كبرى فى استيعاب الشغيلة للمعدات الجديدة . ونشأت وتطورت المباراة الاشتراكية وحركة مجددى الانتاج التى

دخلت تاريخ البناء الاشتراكى فى الاتحاد السوفييتى تحت تسمية الحركة الستاخانوفية*.

وفى ظل وجود المنظومة الاشتراكية العالمية يجرى اداء مهام انشاء القاعدة المادية التقنية للاشتراكية فى كل بلد مع الاخذ فى الحسبان مكانه فى التقسيم الاشتراكى الدولى للعمل ، المتكون والجارى تطوره ، والاستفادة من امكانات التعاون الاقتصادى من جميع النواحى والمساعدة المتبادلة بين البلدان التى تبنى المجتمع الجديد. واعتمادا على تجربة الاتحاد السوفييتى والمساعدة الفنية والاقتصادية المتبادلة احرزت البلدان التى سلكت طريق بناء الاشتراكية نجاحات كبرى فى انشاء القاعدة المادية التقنية للاشتراكية وفى الاستفادة من المنجزات العصرية للثورة العلمية التقنية .

---

* حركة جماهيرية لمجددى وطليعيى الانتاج فى الاتحاد السوفييتى فى سبيل اعلاء انتاجية العمل واستخدام المعدات بصورة افضل . ولدت عام ١٩٣٥ . رائدها ستاخانوف ، عامل منجم فى دونباس ضرب رقما قياسيا فى استخراج الفحم .

حسم مسألة «لمن الغلبة ؟» لصالح الاشتراكية

يسفر الاداء الناجح لمهام الفترة الانتقالية عن تصفية تعددية انماط الاقتصاد وقيام السيادة المطلقة لعلاقات الانتاج الاشتراكية القائمة على الانتاج الآلى الكبير . ان الصراع بين الاشتراكية المتنامية والرأسمالية المحتضرة وفق مبدأ «لمن الغلبة» ينتهى بانتصار الاشتراكية . وتترسخ فى الصناعة ملكية الشعب بأسره (ملكية الدولة) لوسائل الانتاج ، وفى الزراعة ملكية الشعب بأسره والملكية التعاونية . ويأخذ فى التكون نظام التجارة الاشتراكية التابعة للدولة والتجارة التعاونية . وهذه الاخيرة تخدم ، بالدرجة الرئيسية ، سكان الريف وهى عبارة عن منظمة يقيمها سكان الريف على اسس تعاونية ، اى التعاونية الاستهلاكية . ويقضى على استغلال الانسان للانسان وعلى الاسباب التى تولّده ، ويُستبعد الاستئثار بعمل الغير . ويسخر الانتاج الاجتماعى للتلبية المتزايدة كمالا باطراد لحاجات جميع اعضاء المجتمع .

ففى الاتحاد السوفييتى بات نظام الاقتصاد للاشتراكية سائدا سيادة مطلقة فى اقتصاد البلاد فى اواسط الثلاثينات . ويغدو القطاع الاشتراكى للاقتصاد الوطنى سائدا عند نهاية الفترة الانتقالية فى سائر بلدان الاشتراكية ايضا . وقد بلغت نسبته فى الارصدة الانتاجية الاساسية عند اواخر السبعينات فى بلغاريا ٩٩,٩ ٪ ، والمجر ٩٩ ٪ ، وجمهورية المانيا الديمقراطية ٩٩,٤ ٪ ، ومنغوليا ١٠٠ ٪ ، وبولونيا ٨١,٩ ٪ ، ورومانيا ٩٩ ٪ ، وتشيكوسلوفاكيا ٩٨,٨ ٪ .

وان اشاعة التعاونيات بين الاستثمارات الفلاحية على نطاق واسع وتطور السوفخوزات فى الاتحاد السوفييتى قد انشآ عند اواخر العشرينات القاعدة المادية الضرورية لاستبدال المنتجات الزراعية البضاعية ، التى كانت تنتجها الاستثمارات الغنية (الكولاكية) ، بمنتجات الاستثمارات الجماعية والتابعة للدولة . وهذا ما جعل القضاء على الكولاك كطبقة امرا ممكنا من الناحية الاقتصادية . وبما ان طبقة الكولاك كانت تقاوم بشتى الوسائل انشاء الاستثمارات الجماعية (وقد اتخذ الصراع

الطبقى فى الريف آنذاك اشكالا حادة جدا) فقد نُزعت ملكيتها .

وفى بلدان الديمقراطية الشعبية ، وتحت تأثير تناسب القوى الجديد على الصعيد الدولى والتأثير الجاذبى العظيم للاشتراكية على عقول وقلوب اكثرية الناس ، فان جزءا كبيرا من العناصر الميسورة فى المدينة والريف لم يقف ضد الاجراءات التى قامت بها دكتاتورية البروليتاريا . لذلك فان هذه العناصر ، كقاعدة عامة ، لم تُنزع ملكيتها . والكولاك السابقون الذين تخلوا عن استغلال العمل المأجور جرى قبولهم فى التعاونيات .

وفى فروع الاقتصاد الوطنى غير الزراعية ، ولا سيما فى الصناعة والتغذية العامة والخدمات ، لم يصمد الرأسمال الخاص فى المباراة الاقتصادية مع مؤسسات الدولة التى كانت مجهزة بالعتاد الجديد بصورة افضل وتحظى بمساندة الدولة بجميع الوسائل . وكان الوضع مماثلا بالنسبة للتجارة المعممة التى تركز فى يديها تدريجيا معظم كمية السلع وتبيعها للسكان باسعار اوطأ من اسعار التجار الخاصين .

ومع تعزز المواقع الاقتصادية للنمط الاشتراكى كانت الدولة البروليتارية تشدد من عملية ضبط وتقييد وازاحة العناصر الرأسمالية . ونظرا لتطور تجارة الدولة والتجارة التعاونية كانت المؤسسات والمنظمات الاشتراكية تتخلى عن خدمات الوسطاء التجاريين الخاصين (فسخ المعاهدات مع اصحاب مؤسسات التأجير الذين لم يطبقوا الاتفاقيات ، التقليص الحاد لعدد الرخص الممنوحة لاجل تعاطى التجارة ، انتهاج سياسة ضريبية قاسية ، وهلمجرا) .

ونتيجة للتحولات الاجتماعية الاقتصادية الجذرية تحدث تغيرات جذرية عند نهاية الفترة الانتقالية فى البنية الطبقية للمجتمع . ففى الاتحاد السوفييتى تمت ، عند نهاية الفترة الانتقالية ، تصفية الطبقات الاستغلالية فى المدينة والريف التى كانت تبلغ نسبتها قبل الثورة ١٦,٣ ٪ من عدد السكان . وازدادت نسبة العمال والمستخدمين من ١٧ ٪ عام ١٩١٣ الى ٥٠,٢ ٪ عام ١٩٣٩ . وبدلا من الفلاحين الفرديين والحرفيين غير التعاونيين ، الذين كانوا يؤلفون عام ١٩١٣ اكثرية

سكان روسيا (٦٦,٧ ٪) ، تكونت طبقة جديدة من الفلاحين الكولخوزيين والحرفيين التعاونيين بلغت نسبتها ٤٧,٢ ٪ عام ١٩٣٩ . وكانت نسبة الفلاحين الفرديين والحرفيين غير التعاونيين عام ١٩٣٩ تبلغ ٢,٦ ٪ فقط من سكان البلاد .

وتغيرت البنية الطبقية تغيرا جذريا عند نهاية الفترة الانتقالية فى البلدان الاشتراكية الاخرى ايضا . فوفق الاحصائيات الوطنية بلغت نسبة العمال والمستخدمين فى بلغاريا (عام ١٩٦٥) ٥٨,٨ ٪ من مجمل السكان ، والفلاحين والحرفيين التعاونيين ٣٩,٧ ٪ ؛ وفى المجر (عام ١٩٧١) ٧٥,٧ ٪ و ٢١,٤ ٪ ؛ وفى جمهورية المانيا الديمقراطية (عام ١٩٧١) ٨٢,٣ ٪ و ١١,٧ ٪ ؛ وفى رومانيا (عام ١٩٦٦) ٥٢,٢ ٪ و ٤٠,٩ ٪ ؛ وفى تشيكوسلوفاكيا (عام ١٩٧٢) ٨٨,٤ ٪ و٩,٢ ٪ .

ان القوة الطليعية الرائدة للمجتمع الاشتراكى هى الطبقة العاملة التى تحررت من الاستغلال الرأسمالى وتحولت ، سوية مع الطبقات والفئات الاجتماعية للمجتمع الاشتراكى ، الى مالكة لوسائل الانتاج الاساسية . ويأخذ فى التوطد

والتطور التحالف الاخوى بين الطبقة العاملة والفلاحين التعاونيين ، ويُقضى على التضاد بين المصالح الجذرية للمدينة والريف . وتقدم المدينة للريف المساعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية بكافة الوسائل . وبالقضاء على الملكية الخاصة يُقضى كذلك على التضاد بين العمل الذهنى والعمل الجسدى . والمصالح الجذرية لفئة المثقفين الجديدة ، المنبثقة من اوساط العمال والفلاحين ، تتطابق مع مصالح الطبقة العاملة والفلاحين التعاونيين .

خلال سنوات بناء الاشتراكية يجرى ازالة عدم المساواة الاقتصادية والسياسية والثقافية بين الامم التى تقطن البلد الاشتراكى . ومحل علاقات الاستغلال والاضطهاد تحل علاقات المساواة فى الحقوق والتعاون الرفاقى والمساعدة المتبادلة بين الامم والشعوب الاشتراكية .

وان اعادة تجهيز المؤسسات الاشتراكية بالمعدات التقنية ، وارتفاع المستوى الثقافى والتقنى للعاملين ، والتنظيم الاشتراكى الجديد للعمل ، تهيىء الظروف امام النمو السريع

لانتاجية العمل . فان انتاجية عمل العمال الصناعيين في الاتحاد السوفييتي تجاوزت مستوى عام ١٩١٣ بمقدار ٤,٢ مرة . وبناء القاعدة المادية التقنية للاشتراكية ورفع المستوى الثقافي التقني للعاملين استوجبا ازدياد انتاجية العمل في البلدان الاشتراكية الاخرى . فخلال فترة اعوام ١٩٥٠ — ١٩٧٣ ازدادت انتاجية عمل العاملين في صناعة الدولة والصناعة التعاونية في بلغاريا مقدار ٤,٥ مرة ، وفي المجر ٢,٧ مرة ، وفي بولونيا ٢,٨ مرة ، وفي رومانيا ٥,٨ مرة ، وفي تشيكوسلوفاكيا ٣,٧ مرة .

وفي الفترة الانتقالية يجري ارساء اسس رفع مستوى معيشة الشغيلة الى حد كبير . فعلى اساس الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ابان تصنيع البلاد واشاعة التعاونيات بين الاستثمارات الفلاحية يجري القضاء على البطالة وحل مسألة التشغيل التام لجميع السكان القادرين على العمل . والنمو الثابت للانتاج الاشتراكي بوتائر عالية يتيح الزيادة المتواصلة لمداخيل الشغيلة الفعلية من خلال نمو صندوق اجور العمل ومن خلال ازدياد صناديق الاستهلاك الاجتماعي على السواء .

ففى الاتحاد السوفييتى ازدادت المداخيل الفعلية لعمال الصناعة والبناء عام ١٩٤٠ بالمقارنة مع عام ١٩١٣ مقدار ٢,٧ مرة ، والمداخيل الفعلية للفلاحين (فى المعدل بالنسبة للشغيل الواحد) مقدار ٢,٣ مرة . وخلال الفترة من عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٧٣ ازدادت الاجور الفعلية للعمال والمستخدمين : فى بلغاريا مقدار ٣,١ مرة ، وفى المجر ٢,٢ مرة ، وفى المانيا الديمقراطية ٤,٨ مرة ، وفى رومانيا ٣,١ مرة .

اتسم انتصار الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى باهمية تاريخية عالمية . فعلى سدس اليابسة من الكرة الارضية تم انشاء مجتمع اشتراكى يجرى فيه الانتاج باسم الانسان الكادح ولمصلحته . وقضى فى المجتمع الاشتراكى على الاستغلال ، وعلى عفوية الانتاج وتنافسه وازمات فيض الانتاج ، وتوفرت امكانية الاستخدام الرشيد للموارد البشرية والمادية .

وبانتصار الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى وفى عدد من البلدان الاخرى انبثقت المنظومة الاشتراكية العالمية . ان تطورها يعين سمة العصر الراهن .

الفصل السادس

الكثير من العام ، والكثير من الخاص

القانونيات العامة للانتقال الى الاشتراكية

اليوم ، وقد تكونت المنظومة الاشتراكية العالمية وتتطور بنجاح وانفتحت آفاق واسعة لتطور العملية الثورية العالمية ، تبرز امام الطبقة العاملة واحزابها الماركسية اللينينية باصرار متزايد ابدا الاسئلة التالية : ما هى سبل الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ؟ ما هى الاشكال الانسب للنضال الثورى وبناء المجتمع الجديد ؟ ماذا وكيف يمكن الاستفادة من اغنى خبرة للاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى ؟

ان لدى الشروط الاجتماعية الاقتصادية

والسياسية لمختلف البلدان فى الفترة الانتقالية الكثير من العام والكثير من الخاص .

فالقانونيات المشتركة للفترة الانتقالية هى تلك التحويلات الثورية الجذرية التى هى الزامية فى اى بلد كان ، سلك طريق الاشتراكية . ومرد هذه التحويلات الثورية الى وحدة محتوى الثورة البروليتارية والشروط الموضوعية الانطلاقية للفترة الانتقالية . وانه لمماثل ايضا ، بالنسبة للبلدان التى دخلت الفترة الانتقالية ، هدف التحويلات الثورية ونتيجتها النهائية — بناء الاشتراكية . وتعتبر امرا عاما بالنسبة لجميع البلدان ايضا القوة الاجتماعية القائدة للتحويلات الاجتماعية — الطبقة العاملة برئاسة الحزب الماركسى اللينينى .

اذن ، ان الشىء العام المشترك فى بناء الاشتراكية يعينه طابع الاشتراكية بوصفها نظاما اجتماعيا جديدا يستبعد استغلال الانسان للانسان ومنافسة وعفوية الانتاج ، ويقيم علاقات التعاون والتعاضد والمنهاجية العليا للانتاج الاجتماعى والاهداف الانسانية لتنمية الانتاج الاجتماعى مثل الرفاهية العامة والمساواة بين الامم والشعوب

والنهوض بالاقتصاد والثقافة الوطنيين . ان التجربة التاريخية للعقود الاخيرة من السنين قد اكدت بصورة مقنعة ان السمات المبدئية المميزة للنظام الاشتراكى هى سمات مماثلة فى جميع البلدان التى اختارت طريق بناء الاشتراكية .

وهذا ما يعين ايضا القانونيات العامة للفترة الانتقالية . وتندرج فى هذه القانونيات العامة : ا ـ قيادة الشغيلة من جانب الطبقة العاملة برئاسة الحزب الشيوعى واقامة السلطة السياسية للبروليتاريا فى هذا الشكل او ذاك ؛ ب ـ تحالف الطبقة العاملة مع الجمهور الاساسى من الفلاحين وسائر فئات الشغيلة ؛ ج ـ تصفية الملكية الرأسمالية واقامة الملكية الاشتراكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الاساسية ، وتنظيم الانتاج الاشتراكى على قاعدتها ؛ د ـ التحويل الاشتراكى التدريجى للاستثمارات الفلاحية الصغيرة ؛ هـ ـ التنمية المنهاجية للاقتصاد الوطنى بهدف اعلاء مستوى معيشة الشغيلة والانتصار التام للاشتراكية ؛ و ـ الثورة الثقافية وتنشئة فئة مثقفين مخلصين لقضية الاشتراكية ، وتثبيت

الايديولوجيا الاشتراكية ؛ ز ـ القضاء على الاضطهاد القومى واقامة المساواة فى الحقوق والصداقة بين الشعوب ؛ ح ـ حماية النظام الاشتراكى من الرجعية الداخلية والخارجية ؛ ط ـ تضامن الطبقة العاملة للبلد المعنى مع الطبقة العاملة للبلدان الاخرى ـ الاممية البروليتارية .

لقد بينت التجربة التاريخية ان هذه القانونيات العامة لبناء النظام الاجتماعى الجديد يجب ان تتجسد فى الواقع بصورة الزامية ، يجب ان تطبق . فبدون ذلك يستحيل بناء الاشتراكية فى اى بلد كان . وان اية محاولات لنفى او استصغار اهمية الدور القيادى للحزب الشيوعى ودكتاتورية البروليتاريا والقانونيات الاخرى انما تكبح تطور المجتمع الاشتراكى وتخلق خطرا واقعيا على فقدان المكاسب الاشتراكية .

بيد ان وجود القانونيات العامة والاقرار بها لا يعنيان ، بطبيعة الحال ، ان الانتقال الى الاشتراكية فى جميع البلدان حدث او يحدث على منوال واحد . لا ، ابدا . فالظروف الخصوصية لمختلف البلدان تنعكس من كل بد فى تطبيق

القانونيات العامة وتترك بصمات معينة على محتوى وشكل ووتائر الانتقال الى الاشتراكية . وقد كتب لينين : «ان جميع الامم ستصل الى الاشتراكية ، فهذا امر محتوم . ولكن لن تصل جميعها على صورة واحدة ، فستحمل كل منها خصوصياتها الى هذا الشكل او ذاك من اشكال الديمقراطية ، الى هذا المظهر او ذاك من مظاهر دكتاتورية البروليتاريا ، الى هذه السرعة او تلك فى تحويل مختلف وجوه الحياة الاجتماعية على اسس اشتراكية» *.

خصائص الانتقال الى الاشتراكية

ان خصائص الفترة الانتقالية فى هذا البلد او ذاك تعينها الظروف الداخلية والخارجية الملموسة لتطور الثورة الاشتراكية وخصائص الحياة الاقتصادية والثقافية لهذا البلد : فان بناء الاشتراكية فى بلد زراعى متخلف سابقا وفى بلد صناعى ، يختلف بطبيعة الحال . واشكال وطرائق التحويلات

---

* لينين . بصدد الكاريكاتور عن الماركسية .

12–1085

الاشتراكية تختلف عن بعضها البعض تبعا لما اذا كانت تجرى فى ظل الحرب الاهلية ام فى ظروف التطور السلمى ، فى بلد بمفرده محاط بطوق رأسمالى معاد ، ام فى ظل وجود منظومة اشتراكية عالمية . وفى آخر المطاف فان الفوارق المعينة فى اشكال وطرائق التحويلات تتجلى فى الفرق بين اشكال سلطة الدولة وطرائق ووتائر التأميم الاشتراكى للملكية الخاصة واشاعة التعاونية بين الفلاحين ، وفى مصادر ووتائر التصنيع ، وفى خصائص تنظيم ادارة الاقتصاد ، الخ .

ان خصائص بناء الاشتراكية فى هذا البلد او ذاك تتوقف بالدرجة الاولى على كيفية تطور الثورة الاشتراكية : على ما اذا كانت الطبقة العاملة تصل الى السلطة بنتيجة الانتفاضة المسلحة ام بنتيجة الارتقاء السلمى للثورة الديمقراطية الشعبية الى ثورة اشتراكية . فالطبقة العاملة فى روسيا ، مثلا ، استولت على سلطة الدولة بواسطة الانتفاضة المسلحة ودافعت عنها بقوة السلاح فى الحرب الاهلية المديدة التى فرضتها البرجوازية عليها وفى محاربة قوى التدخل المسلح الذى دبرته ١٤ دولة

امبريالية . فى هذه الظروف نشأ فى روسيا السوفييتية شكل مميز لدكتاتورية الطبقة العاملة — سلطة سوفييتات نواب العمال والفلاحين والجنود (السلطة السوفييتية) .

كانت السلطة السوفييتية ، بوصفها شكلا لسلطة الدولة ، تتميز بانه كان يترأس الدولة حزب واحد — حزب الشيوعيين (البلاشفة) ، وتشكلت حكومة الحزب الواحد . وبعد الحرب العالمية الثانية وصلت الطبقة العاملة الى الحكم فى عدد من بلدان اوروبا وآسيا فى ظروف مغايرة — بنتيجة السحق العسكرى الكامل للدولتين الامبرياليتين الاكثر رجعية ، المانيا واليابان ، وبنتيجة الانتصار العسكرى السياسى والاقتصادى لاول دولة اشتراكية فى العالم ، الاتحاد السوفييتى ، على قوى الفاشية والعسكرية . فى هذا الوضع انبثقت امكانية واقعية لتطور الثورات الديمقراطية المعادية للامبريالية فى هذا البلدان وارتقائها الى ثورات اشتراكية بدون حرب اهلية ، بالطريق السلمى . وفى النتيجة تكوّن فى هذه البلدان شكل آخر لدكتاتورية الطبقة العاملة — الديمقراطية الشعبية .

ان التطور السلمى للثورة يعنى الانتقال التدريجى من التحويلات البرجوازية الديمقراطية الى التحويلات الاشتراكية على اساس الصراع السلمى بين مختلف الاحزاب التى يجتاز كل منها الاختبار بالممارسة ، بواسطة طرائق النضال الدستورية والبرلمانية . وفى النتيجة يظل قائما فى وعى الجماهير الكادحة مدة طويلة التصور عن ضرورة تواجد بضعة احزاب ، اى النزعة البرلمانية ، ويظل قائما فى الحياة السياسية لهذه البلدان نظام تعدد الاحزاب .

ففى بلدان الديمقراطية الشعبية (بلغاريا ، المجر ، المانيا الديمقراطية ، بولونيا ، تشيكوسلوفاكيا ، وغيرها) ، فى المرحلة الديمقراطية المعادية للامبريالية من مراحل الثورة ، التفّت حول الاحزاب الشيوعية ، بوصفها منظّمة للكفاح ضد الفاشية ولنضال التحرر الوطنى ، الاحزاب البرجوازية الصغيرة والفلاحية وبعض الاحزاب البرجوازية (التى كانت تمثل مصالح البرجوازية الوطنية) . ونتيجة لذلك جرى تشكيل حكومات الجبهة الشعبية المتعددة الاحزاب . وكان البرنامج العام لمثل هذه الجبهة الوطنية لعموم البلاد ينص على العمل

بصورة مثابرة على اشاعة الديمقراطية فى الحياة السياسية والاقتصادية ، وتأميم ملكية البرجوازية الكبيرة ، واشتراك الشغيلة اشتراكا واسعا فى ادارة الدولة .

اذن ، ان اشاعة الديمقراطية فى الحياة الاجتماعية افضت مباشرة الى التحويلات الاشتراكية . واتخذت سلطة الدولة السياسية للطبقة العاملة شكل الديمقراطية الشعبية التى تتميز بالحفاظ على الجبهة الشعبية بوصفها منظمة تتيح للاحزاب الشيوعية والعمالية ، على اساس برنامج سياسى مشترك لبناء الاشتراكية ، العمل سوية مع احزاب البرجوازية الصغيرة («الفلاحية» ، «الكاثوليكية» ، «الليبيرالية» ، «الديمقراطية» ، وما شابه) ، والنقابات ، ومنظمات الشبيبة والنساء . وفى اكثرية بلدان الديمقراطية الشعبية تكونت فى هذه الظروف حكومات اشتراكية متعددة الاحزاب .

فى الستينات ـ الثمانينات ، ونظرا لتطور نضال التحرر الوطنى ، ظهرت فى المستعمرات والبلدان التابعة سابقا امكانية الارتقاء السلمى للثورات الديمقراطية الوطنية الى ثورات ديمقراطية

شعبية ، ومن ثم الى ثورات اشتراكية . وكما تدل تجربة لاووس فان الثورات الديمقراطية الوطنية امر مميز بالنسبة لتلك البلدان التى لم تتكون فيها الطبقة العاملة او انها قليلة العدد . فان الثورات الديمقراطية المعادية للامبريالية فى هذه البلدان ترتقى الى ثورات اشتراكية فقط بعد تكوّن الطبقة العاملة الوطنية وحزبها .

والتطور السلمى للثورة الاشتراكية ممكن ايضا فى بلدان الرأسمالية المتطورة ، وذلك اذا صوت جزء كبير من الناخبين لصالح احزاب الطبقة العاملة وباتت الاحزاب الشيوعية والعمالية احزابا حاكمة ، واذا استطاعت هذه الاحزاب التوصل الى تأميم واسع النطاق للمؤسسات الانتاجية واشاعة الديمقراطية فى ادارة الانتاج ، واذا كانت تقف فى مواقع الاشتراكية العلمية .

ولكن ، ايا كانت الخصائص التاريخية والوطنية للانتقال الى الاشتراكية فان هذا الانتقال يستحيل بدون ثورة سياسية — بدون الاقامة السلمية او غير السلمية للدولة الاشتراكية ، للسلطة السياسية للطبقة العاملة . وفى جميع الاحوال لا مفر من

النضال فى سبيل السلطة (بالانتفاضة المسلحة او عن طريق البرلمان) ، ومن الاعمال المنظمة للعمال والفلاحين والمثقفين دفاعا عن الثورة وفى سبيل اجراء التحويلات الاشتراكية حقا فى الحياة السياسية والاقتصادية . واحيانا تضطر الطبقة العاملة لاستبدال الطرق السلمية بطرق عسكرية . ان هذا يحدث اذا دبرت الرجعية الداخلية والخارجية تمردات معادية للثورة .

ان التطور السلمى للثورة الاشتراكية يتوقف ، بقدر كبير ، على ما اذا كانت البلدان الاخرى (الاشتراكية ، بالدرجة الاولى) تستطيع ام لا ضمان عدم تدخل الدول الامبريالية فى الشؤون الداخلية للبلدان التى تجرى فيها تغيرات ثورية . ففى بلدان الديمقرطية الشعبية باوروبا وآسيا اوجد ضمانات كهذه انتصار الاتحاد السوفييتى على المانيا الفاشية واليابان العسكرية ، ومساندة الاتحاد السوفييتى للحكومات الديمقراطية الشعبية والمساعدة السياسية والاقتصادية المتبادلة بينها ، الامر الذى قلل نشاط لا الرجعية الداخلية فحسب بل الرجعية الخارجية ايضا

كما تتسم بخصائص جوهرية فى مختلف البلدان فى الفترة الانتقالية عملية نشوء الملكية الاشتراكية لعموم الشعب (لعموم الدولة) — التأميم الاشتراكى للملكية الخاصة الكبيرة . فعندما يجرى النضال المسلح والحرب الاهلية فان التأميم يجرى ، كقاعدة عامة ، فى شكل مصادرة لملكية البرجوازية وكبار الملاكين العقاريين . هكذا بالضبط تم التأميم الاشتراكى للارض والصناعة والبنوك فى الاتحاد السوفييتى .

وفى ظل التطور السلمى للثورة الاشتراكية يجرى التأميم عبر عدة مراحل ، وتقترن مصادرة الملكية الخاصة الكبيرة والمتوسطة بدفع تعويض عن المؤسسات الانتاجية لاصحابها السابقين . واحد اشكال هذا التعويض ، كما سبقت الاشارة ، هى انشاء مؤسسات مختلطة تابعة للدولة والرساميل الخاصة (فى جمهورية المانيا الديمقراطية ، مثلا ، تدعى هذه المؤسسات مؤسسات شبه حكومية) . ان امثال هذه المؤسسات تطبق خطط الدولة ، ولكن الربح الذى تحصل عليه يوزع بنسب معينة بين الدولة الاشتراكية والمالك الخاص . ان تنظيم

مؤسسات مختلطة يتيح الاستفادة من رساميل وخبرة البرجوازية لصالح البناء الاشتراكى واجراء التأميم الاشتراكى بصورة تدريجية .

وفى جميع البلدان التى سلكت طريق بناء الاشتراكية **تجرى اشاعة التعاونيات الاشتراكية بين الاستثمارات الخاصة الصغيرة** ، وبالدرجة الرئيسية بين **الاستثمارات الفلاحية** . تلك قانونية عامة للبناء الاشتراكى . ان خصائص عملية اشاعة التعاونيات فى مختلف البلدان مردها ، قبل كل شيء ، الى ما اذا كانت تبقى فيها ، ام لا تبقى ، الملكية الخاصة للارض . ففى الاتحاد السوفييتى جرى انشاء التعاونيات الانتاجية فى الارض المؤممة . وفى بلدان الديمقراطية الشعبية لم يجر تأميم الارض الا جزئيا . وجزء كبير من الارض بقى ملكية خاصة للفلاحين . وطبقا لذلك كانت عملية تكون وتطور التعاونيات الاشتراكية تجرى بصورة تدريجية اكثر ، الامر الذى انعكس ايضا فى اشكال التعاونيات الانتاجية .

لقد حظيت بالتطور اربعة انماط اساسيـــة للتعاونيات الانتاجية . النمط الاول : التعاونيات

التى يجرى فيها توحيد ادوات انتاج الفلاحين وعملهم ، وليس الارض . ان الاعمال الزراعية فى هذه التعاونيات تجرى بصورة مشتركة على اساس المساعدة المتبادلة ولكن على قطع منفردة من الارض تعتبر ملكية شخصية . لذلك فان نتائج المحصول فى هذه القطعة من الارض او تلك تكون من نصيب مالكها ـ الفلاح . واذا بذل عضو التعاونية عملا اقل بالقياس الى الدخل الذى حصل عليه فهو يدفع الفرق ، واذا بذل عملا اكثر فهو يتلقى الفرق (بالمنتجات او بالنقود) . النمط الثانى : التعاونيات التى يجرى فيها توحيد جميع وسائل الانتاج بما فى ذلك الارض ايضا . فهنا يجرى توزيع الدخل بين الفلاحين تناسبا مع الحصة التى قدموها (فى هيئة ارض او وسائل انتاج اخرى) . النمط الثالث : التعاونيات ذات الانتاج الجماعى (يجرى توحيد الارض ووسائل الانتاج) ، حيث يوزع ٧٠ ـ ٧٥ ٪ من الدخل العام للتعاونية مع بين اعضائها حسب العمل المبذول ، و٢٥ ـ ٣٠ ٪ حسب الحصة المقدمة (الارض ، الادوات) . النمط الرابع ، نمط التعاونيات الاشتراكى المثابر ،

حيث تكون جميع وسائل الانتاج الاساسية ملكا للتعاونية ويجرى توزيع المنتجات حسب العمل المبذول فقط . ان نمط التعاونيات هذا يغدو تدريجيا الشكل الاكثر انتشارا او الشكل الوحيد لاتحاد الفلاحين الانتاجى .

وايا كان نمط التعاونيات الانتاجية الذى يغلب فى الفترة الانتقالية فان طابع هذه التعاونيات يتعين بارتباطها بملكية عموم الشعب السائدة ، بملكية الدولة ، وبنظام تخطيط الاقتصاد الوطنى والديمقراطية الاشتراكية . وتقدم الدولة البروليتارية مساعدة مادية شاملة للتعاونيات .

تتسم عملية **التصنيع الاشتراكى** بخصائص جوهرية فى مختلف البلدان فى الفترة الانتقالية . ان ضرورته فى اى بلد كان ، لدى بناء الاشتراكية ، تمليها مهام تعزيز مواقع قطاع الدولة فى الاقتصاد ، وتقديم مساعدة مادية للفلاحين ، وتأمين رفع مستوى معيشة الشغيلة ، وتعزيز قدرة البلاد الدفاعية . ان عملية التصنيع تسير بطرق مختلفة فى البلدان ذات الاقتصاد الزراعى المتخلف قبل الثورة وفى البلدان الصناعية الزراعية . مثلا ، فى منغوليا جرى

انشاء الصناعة من الاساس ، اما فى تشيكوسلوفاكيا فقد اعيد تنظيم بنية الصناعة وتصنيع المناطق القومية المتخلفة . ويمارس تأثيرا كبيرا على التصنيع الوضع الدولى الناشئ حول البلدان التى تشرع فى البناء الاشتراكى . فان الاتحاد السوفييتى ، الذى كان يبنى الاشتراكية فى ظل الطوق الرأسمالى المعادى ، اضطر لاداء جملة من المهام الخصوصية المتعلقة بوتائر التصنيع المعجلة ، وانشاء دفاع مضمون ومجموع فروع الاقتصاد الوطنى بغية تأمين البلاد بكل ما هو ضرورى .

وبنشوء المنظومة الاشتراكية العالمية توفرت امكانات واسعة لاجل الاستفادة ، حتى ابان مرحلة التصنيع ، من افضليات التقسيم الاشتراكى الدولى للعمل والخبرة الاممية والمساعدة من البلدان الاشتراكية الاخرى ، وبالدرجة الاولى من الاتحاد السوفييتى . ان تجربة جمهورية فيتنام الاشتراكية تبين بشكل مقنع كيف ان هذه الجمهوريـــة استطاعت ، بمساعدة البلدان الاشتراكية الاخرى ، ان تعمل بصورة ناجحة على انهاض اقتصادها الذى دمره العدوان الاميركى وان تسير بكل ثقة

في طريق بناء الاشتراكية .

لم تكن اكثرية بلدان الديمقراطية الشعبية قبل الثورة تملك جملة من اهم فروع الصناعة . فقد كانت تتطور فقط ، في الاساس ، صناعة استخراج الخامات ومعالجتها الاولية . وكانت حصة بناء المكائن ومعالجة المعادن في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، في بلغاريا ٢,٤ ٪ ، وبولونيا ٧ ٪ ، ورومانيا ١٠ ٪ ، والمجر ١٤ ــ ١٥ ٪ من الناتج الصناعي الاجمالي .

وابان التصنيع الاشتراكي تغيرت بنية الاقتصاد الوطني في هذه البلدان تغيرا جذريا . فعند اواسط الستينات ازداد الانتاج الصناعي في البلـدان الاشتراكية بوجه عام ١٠ اضعاف بالقياس الى مستوى ما قبل الحرب ، بما في ذلك في بلغاريا اكثر من ٢٣ ضعفا ، وفي منغوليا اكثر من ١٢ ضعفا ، وفي بولونيا اكثر من ١١ ضعفا ، وفي يوغوسلافيا ٨ اضعاف .

وحدثت تطورات كبرى في بنية الانتـاج الصناعي . ففي بولونيا ، مثلا ، تم انشاء فروع جديدة لها مثل صنع السيارات وبناء السفن وانتاج

آلات ادوات لقطع المعادن وانتاج الالومينيوم والنحاس . ولاول مرة اخذت جمهورية بولونيا الشعبية تنتج معدات تعدينية وطاقية وتوربينات بخارية ورولمانات ومنتجات كيميائية عصرية وغيرها . وغدت فروعا رئيسية فى صناعة العديد من بلدان الديمقراطية الشعبية فروع صنع الاجهزة وانتاج منتجات الكتروتكنيكية ومكائن اتوماتيكية . ففى المجر ازدادت منتجات صنع الاجهزة ، خلال اعوام ١٩٥٠ — ١٩٦٥ ، اكثر من ٢٤ ضعفا . وفى بولونيا ازداد انتاج المنتجات الالكتروتكنيكية خلال الاعوام نفسها ١٦ ضعفا ، وفى رومانيا ٢٣ ضعفا . وفى جمهورية المانيا الديمقراطية ارتفعت حصة الآلات الادوات الاتوماتيكية وشبه الاتوماتيكية من الانتاج العام للآلات الادوات حتى ٨٠ ٪ عام ١٩٦٥ . وفى تشيكوسلوفاكيا ازداد انتاج المخارط الاتوماتيكية وشبه الاتوماتيكية خلال اعوام ١٩٥١ — ١٩٦٥ اكثر من ٧ اضعاف . وبفضل المساعدة المتبادلة بين البلدان الاشتراكية كانت الصناعة فى كل منها تتطور بسرعة شديدة ولكن بدون ذلك الجهد الاقصى للقوى الذى

تميزت به عملية التصنيع فى الاتحاد السوفييتى .

وانها لمثيرة للاهتمام تجربة جمهورية منغوليا الشعبية التى انتقلت الى الاشتراكية من الاقطاعية متخطية مرحلة التطور الرأسمالى . فقبل الثورة لم يكن يوجد فى منغوليا صناعة معملية ومصنعية . وحتى الزراعة كانت تلعب دورا ضئيلا . فقد كان يسود فى البلاد اقتصاد تربية الماشية المتنقلة شبه العينى . ومن اجل القيام بتصنيع اشتراكى فى ظروف كهذه تطلّب الامر الاستفادة القصوى من مساعدة وخبرة الاتحاد السوفييتى والبلـــــدان الاشتراكيـــــة الاخرى وافضليات التخصص الدولى للصناعة ضمن اطار الاقتصاد الاشتراكى العالمى . وفى ظروف عدم وجود التراكمات الداخلية الضرورية للتصنيع فى منغوليا اتسم باهمية حاسمة الحصول على سلف ومساعدة مجانية من البلدان الاشتراكية الاخرى . ان الاستفادة من خبرة ومساعدة المنظومة الاشتراكية العالمية هى التى اتاحت لجمهورية منغوليا الشعبية القيام بقفزة من التخلف الى التقدم .

وان ارساليات المعدات والجرارات والآلات الزراعية من الاتحاد السوفييتى وبلـــــدان

اشتراكية اخرى ، ونقل الخبرة الطليعية والمنجزات التقنية ، واعداد كوادر للاقتصاد المنغولى ، قد عجلت فى اشاعة التعاونيات فى الزراعة وفى تصنيع منغوليا . وفى عام ١٩٥٠ اصبحت الارصدة الانتاجية الاساسية للصناعة والبناء فى منغوليا تشكل ١٣,١ ٪ من الارصدة الانتاجية الاساسية للاقتصاد الوطنى ، وفى عام ١٩٦٠ ارتفعت الى ١٥,٨ ٪ ، وفى عام ١٩٧٠ الى ٢٢,٥ ٪ ، وفى عام ١٩٨٠ الى ٣٠,٧ ٪ . وفى عام ١٩٦٠ اصبحت صناعة البلاد تنتج ١٤,٦ ٪ من الدخل الوطنى للبلاد ، وفى عام ١٩٨٠ ٢٩,٣ ٪ منه . واذا اخذنا فى الحسبان الدخل الوطنى الناشىء فى البناء فقد بلغت هذه النسبة ٣٥,٤ ٪ عام ١٩٨٠ . وبلغت حصة الانتاج الصناعى فى الناتج الاجمالى للصناعة والزراعة اكثر من ٧٤ ٪ . وفى الوقت الحاضر تسير جمهورية منغوليا الشعبية بسرعة فى طريق التحول الى بلد صناعى زراعى وانجاز بناء القاعدة المادية التقنية للاشتراكية .

والخصوصية الوطنية لبناء الاشتراكية فى الفترة الانتقالية فى هذا البلد او ذاك انعكست فى طرائق

ادارة الاقتصاد الوطنى ايضا .

لا بد من الاشارة الى انه ، بفضل الاستفادة من خبرة الاتحاد السوفييتى ، حصلت الدول الاخرى التى سلكت طريق البناء الاشتراكى على امكانية حل مسائل الفترة الانتقالية والاقتراب من درجات اعلى للبناء الاشتراكى بنواقص واخطاء اقل . وفى هذا ايضا تتجلى الخصائص الوطنية لتطور الاشتراكية. ففى الكثير من بلدان الديمقراطية الشعبية اتاحت دراسة التجربة السوفييتية لبناء واكمال الاشتراكية وتتيح ، فى مراحل ابكر لاقامة المجتمع الجديد ، اتّباع الاشكال والطرائق الاكثر تقدمية لتخطيط الاقتصاد الوطنى وتنظيم وتحفيز العمل ، الخ . والدول الاشتراكية الاكثر حداثة ، مثل كوبا وفيتنام ولاووس ، تعجل بدورها تقدمها فى طريق الاشتراكية مستفيدة من خبرة لا الاتحاد السوفييتى وحسب بل ايضا من خبرة تشيكوسلوفاكيا والمجر وبلغاريا ومنغوليا وبلدان اخرى . كما يساعد على ذلك توطد وتطور الاقتصاد الاشتراكى العالمى والتكامل الاقتصادى الاشتراكى الدولى والتقارب الاقتصادى والسياسى المتعاظم بين البلدان الاشتراكية

الشقيقة وتعاونها فى كافة المجالات . فان تقارب الآليات الاقتصادية ، مثلا ، للبلدان الاشتراكية فى عملية التكامل الاقتصادى الاشتراكى الدولى يتطلب بكل الحاح الدراسة والنشر الواسع للخبرة الطليعية لتسيير الاقتصاد وللادارة التى اكتنزتها مختلف البلدان ابان البناء الاشتراكى .

ان استخدام القانونيات العامة فى الظروف الملموسة لكل بلد من البلدان الاشتراكية هو اساس تقدمها الاكيد الى امام وتذليل مصاعب النمو والقيام فى الوقت المناسب بحل التناقضات الناشئة ، والقسط الفعلى للاحزاب الشيوعية الحاكمة فى العملية المشتركة للتطور الاشتراكى .

الفصل السابع

الفترة الانتقالية مرحلة للتقدم الاجتماعي خاضعة لقوانين

البناء الاشتراكى عملية مديدة . فهى تجرى عبر بضع درجات ، او مراحل ، متتالية . ان هذه الدرجات فى التطور الاشتراكى للمجتمع ترتبط ، قبل كل شىء ، بالتغيرات النوعية فى الاقتصاد وتتجلى بمثابة مراحل لنضوج الاشتراكية الاقتصادى .

والفترة الانتقالية هى الدرجة (المرحلة) الاولى للبناء الاشتراكى . فاثناء الفترة الانتقالية يجرى فى كل بلد سلك طريق التحويلات الاشتراكية انشاء اسس الاشتراكية . ان انشاء اسس الاشتراكية يعنى ، من وجهة النظر الاقتصادية ، انه : أ — يجرى فى

البلد ، من حيث الاساس ، تكوين القاعدة المادية التقنية للمجتمع الاشتراكى والكوادر المطابقة لها ؛ ب — يجرى القضاء على الملكية الخاصة الكبيرة ، وبالتالى ، التصفية التامة لطبقتى الرأسماليين والملاكين العقاريين اللتين تعيشان على حساب استغلال العمل المأجور ؛ ج — يجرى تحويل الملكية الخاصة الصغيرة الى ملكية اشتراكية جماعية عن طريق اشاعة التعاونيات ؛ د — يجرى ارساء التنظيم الاشتراكى للعمل الاجتماعى للعمال والفلاحين التعاونيين ، المتوحدين والمتحررين من الاستغلال والذين يستخدمون التقنية الطليعية ، ويجرى ارساء نظام ادارة الاقتصاد الوطنى الذى يتيح تسيير شؤون الاقتصاد طبقا للمبادئ الاشتراكية . ان تكوين القاعدة المادية التقنية للاشتراكية يفترض تحقيق التصنيع الاشتراكى والكهربة الواسعة للاقتصاد الوطنى . ونتيجة لذلك يبدأ القطاع المعمم الاشتراكى يهيمن بلا منازع فى الاقتصاد الوطنى . وتتخذ الدولة الاشتراكية الاجراءات الضرورية لمحو الامية ، وانهاض الثقافة القومية ، واعداد كوادر مهنية كفوءة ، وتكوين الوعى الاشتراكى ، وتقوية دفاع الوطن ،

وتوسيع وتعزيز العلاقات الاقتصادية الخارجية ، وبالدرجة الاولى التعاون الشامل مع بلدان المنظومة الاشتراكية العالمية .

وفى الفترة الانتقالية يجرى اداء المهام التاريخية للتحرر الاجتماعى الطبقى وتحرر القوميات . فالازمة القومية العامة ، التى تعتمل فى ظلها العاصفة التحررية للثورة الاشتراكية ، يتم القضاء عليها لدى انشاء اسس الاشتراكية بفضل تحويل البلدان المتخلفة سابقا الى بلدان صناعية وزراعية صناعية ، وازالة التبعية شبه الاستعمارية او الاستعمارية والاستغلال الاقطاعى والرأسمالى ، وانبعاث وتطور استقلالية الدولة والاصالة القومية ، والقضاء على الاجحاف القومى والتمييز . ان تحول طبقة العمال الاجراء المستغلين — البروليتاريين — الى طبقة سائدة تملك وسائل الانتاج الاساسية ، انما يقضى الى الابد على بيع وشراء القوة العاملة اذ تكف هذه القوة عن ان تكون سلعة ، وهذا ما يجعل امرا مستحيلا تحول النقود الى رأسمال وعودة العلاقات الرأسمالية .

ففى الاتحاد السوفييتى تم اداء مهام الفترة

الانتقالية عند اواسط الثلاثينات ، وعليه فقد استغرقت الفترة الانتقالية فيه زهاء عقدين مـــن السنين . فبينما كان ٤٧,٣ ٪ من الارصدة الانتاجية الاساسية للاقتصاد الوطنى لا يزال يوجد ، عام ١٩٢٧/ ١٩٢٨ ، فى ايدى الملكية الخاصة ففى عام ١٩٣٧ اصبح يوجد فى ملكية الشعب بأسره (ملكية الدولة) ٩٠ ٪ من جميع الارصدة الانتاجية و٨,٧ ٪ من الملكية التعاونية ، وذلك بنتيجة التحقيق الناجح للتصنيع الاشتراكى وانجاز اشاعة التعاونيات وسط استثمارات المنتجين الصغار (الفلاحين ، الحرفيين) . وكان حوالى ٩٥ ٪ من سكان البلاد يعملون فى الاقتصاد الاشتراكى او مرتبطين به ارتباطا وثيقا . ازداد الناتج الاجمالى للصناعة الكبيرة عام ١٩٣٧ مقدار ٨ اضعاف بالمقارنة مع عام ١٩١٣ ، اى قبل الثورة . وتم الانتهاء من اعادة تجهيز الاقتصاد الوطنى بالمعدات التقنية ، ونتيجة لذلك ارتفعت حصة الصناعة من الناتج الاجمالى للصناعة والزراعة من ٥٤,٥ ٪ عام ١٩٢٨ الى ٧٧,٤ ٪ عام ١٩٣٧ ، وانخفضت حصة الزراعة بالتالى من ٤٥,٥ ٪ الى ٢٢,٦ ٪ . وفى حين كان لا

يزال يوجد فى الاتحاد السوفييتى عام ١٩٢٧/ ١٩٢٨ مليون و٣٠٠ الف شخص متعطل عن العمل من جراء الخراب الاقتصادى الذى سببته للبلاد الحربان الامبريالية والاهلية والتدخل المسلح الاجنبى ، فقد ادخل الى مختلف فروع الاقتصاد ١٢ مليونا و٥٠٠ الف شخص ، وذلك بفضل التنفيذ الناجح للخطة الخمسية الاولى لتنمية الاقتصاد الوطنى (اعوام ١٩٢٨ — ١٩٣٢) . ولم تعد توجد فى البلاد بطالة . لقد كان القضاء التام على البطالة واحدا من المكاسب التاريخية للاشتراكية بوصفها نظاما اجتماعيا . وازداد عدد الدارسين فى المدارس الابتدائية والثانوية فى جميع الجمهوريات والمناطق القومية للاتحاد السوفييتى ، من عام ١٩٣٢ الى عام ١٩٣٧ فقط ، اكثر من ٨ ملايين شخص ، وتضاعف عدد الاخصائيين المتخرجين بشهادة مهنية ثانوية وعليا اكثر من مرتين .

وفى منغوليا تم انشاء اهم اساس للاشتراكية — الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج — فى فترة اعوام ١٩٤٠ — ١٩٦٠ بنتيجة اشاعة التعاونيات

وسط استثمارات المواشي الخاصة تماما ، التي اعدها تأميم الارض الذي جرى تطبيقه في العشرينات . وفي عام ١٩٦٠ كان ٩٩,٩ ٪ من الارصدة الانتاجية الاساسية للاقتصاد الوطني توجد في الملكية الاشتراكية . وبوشر بالتصنيع الاشتراكي للبلاد . وتكوّن نظام تخطيط الاقتصاد الوطني وادارة الاقتصاد . وطرأت تغيرات تقدمية ضخمة في حقل التعليم وفي تطوير الثقافة القومية . ولكن ، بما ان منغوليا كانت قبل الثورة بلدا اقطاعيا متخلفا للغاية فقد استغرق اداء عدد من مهام بناء القاعدة المادية التقنية للاشتراكية بضع سنوات اخرى .

وفي اكثرية البلدان الاوروبية التي ولجت طريق الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية انتهت الفترة الانتقالية عند بداية الستينات او السبعينات . ففي بلغاريا ، مثلا ، تم وضع اسس الاشتراكية عند عام ١٩٥٨ ، وفي تشيكوسلوفاكيا عند عام ١٩٦٠ ، وفي المجر ورومانيا عند عام ١٩٦٥ ، وفي جمهورية المانيا الديمقراطية عند عام ١٩٧١ . وفي عام ١٩٧٠ كان يوجد في الملكية الاشتراكية ٩٩,٩ ٪ من جميع الارصدة الانتاجية الاساسية للاقتصاد

الوطنى فى بلغاريا ، و٩٨,٨ ٪ فى المجر ، و٩٨,٥ ٪ فى رومانيا ، و٩٨,٤ ٪ فى تشيكوسلوفاكيا ، و٩٥,١ ٪ فى المانيا الديمقراطية . وكان يجرى بصورة ناجحة اداء مهام عديدة للبناء الاشتراكى فى بولونيا ويوغوسلافيا . الا انه كانت تجرى بصورة ابطأ فى هذين البلدين عمليات اشاعة التعاونيات بين الاستثمارات الفلاحية الخاصة وتكوين نظام الادارة الاشتراكى .

وانشئت اسس الاشتراكية فى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية . ويجرى انشاء هذه الاسس فى جمهورية فيتنام الاشتراكية .

واحرز اول بلد اشتراكى فى اميركا اللاتينية — جمهورية كوبا — خلال مهلة قصيرة نجاحات جدية فى حل مسائل الفترة الانتقالية . فقد اصبحت جميع المنتجات الصناعية عام ١٩٧٠ تنتج فى مؤسسات اشتراكية ، وبلغت حصة القطاع الاشتراكى من الناتج الاجمالى للزراعة ٧٠ ٪ .

ان انتصار الاشتراكية فى اى بلد يحظى باثبات حقوقى فى قوانين هذا البلد ، وبالدرجة الاولى فى دستوره . ويبدأ يطابق البناء التحتى الاقتصادى

الاشتراكى ويخدم مواصلة تعزيزه وتطويره بناء فوقى حقوقى وسياسى جديد ، اشتراكى من حيث محتواه ، وايديولوجيا واخلاق وثقافة جديدة ، اشتراكية . ففى الاتحاد السوفييتى تم تثبيت انتصار الاشتراكية بصورة تشريعية باتخاذ دستور عام ١٩٣٦ الذى غدا القانون الاساسى للاشتراكية الظافرة . فقد اعلن الحقوق والحريات العظيمة لمواطـــن المجتمع الاشتراكى : الحق فى العمل ، الحق فى الراحة ، الحق فى التعليم ، الحق فى الضمان المادى فى سن الشيخوخة ، حرية الكلام ، حرية الاعتقاد ، حرية المسيرات والمظاهرات فى الشارع ، وما الى ذلك .

اكيد ان امثال هذه الحقوق للمواطنين تمنح لهم بصورة شكلية فى الكثير من البلدان الرأسمالية ايضا . والاختلاف الجذرى بين دساتير البلدان الاشتراكية والدساتير البرجوازية يكمن فى انه اذا كانت الحقوق فى ظل الرأسمالية تعلن فقط ولا تضمن باى حال من الاحوال ولا باى شيء فان مركز الثقل فى الدول الاشتراكية ينتقل الى الضمان الفعلى للحقوق المعلنة . ان الملكيـــة

الاجتماعية لوسائل الانتاج تشكل اساسا اقتصاديا متينا يستند عليه الضمان الفعلى للحق فى العمل ، والضمان الفعلى للحق فى التعليم ، والراحة ، والضمان المادى فى سن الشيخوخة او لدى فقدان القدرة على العمل ، وما الى ذلك . وان وجود عدد وافر من المبانى والمنشآت غير الانتاجية : النوادى ، قصور الثقافة ، وخلافها ، فى ايدى الدولة والتعاونيات والمنظمات الاجتماعية ، يوفر للشغيلة امكانية الضمان الفعلى لحرية الاجتماعات ، بينما توفر الشبكة الواسعة من المصحات ودور الراحة والقواعد السياحية وخلافها الاساس المادى لتنظيم راحة الشغيلة بصورة معقولة ومفيدة ، اى الضمان الفعلى لحقهم فى الراحة . كما يجرى تهيئة ظروف ملائمة للراحة المعقولة والمفيدة بفضل الضبط التشريعى ليوم العمل ، لاسبوع العمل ، ومنح الشغيلة اجازات سنوية مضمونة ومدفوعـــــــة الاجر . ففى البلاد السوفييتية كان احد المراسيم الاولى للسلطة الجديدة عام ١٩١٧ تطبيق يوم عمل من ٨ ساعات ، فى حين كانت مدته فى روسيا القيصرية اطول بكثير . فقد كانت تبلغ

١١,٥ ساعة بالنسبة للرجال العمال البالغين .

اذن ، ان البناء التحتى الاقتصادى للاشتراكية والبناء الفوقى السياسى الحقوقى الاشتراكى مترابطان ترابطا وثيقا فيما بينهما ويساعدان فى تطوير بعضهما البعض . فالبناء الفوقى يساعد فى اداء المهام الاجتماعية الاقتصادية لمواصلة تنمية المجتمع الاشتراكى ، وهو يساعد ، فى آخر المطاف ، فى تطوير وتوطيد البناء التحتى الاقتصادى للاشتراكية . والبناء التحتى الاقتصادى ، بدوره ، يساعد فى اداء لا المهام الاقتصادية وحسب بل ايضا المهام البرنامجية السياسية والايديولوجية التى تنبع من الاستراتيجية الطويلة الامد للتنمية الاجتماعية ، التى يضعها ويطبقها فى الحياة الحزب الشيوعى والدولة الاشتراكية فى كل مرحلة تاريخية من مراحل التقدم نحو الاشتراكية ونحو الشيوعية .

من الضرورى الاشارة الى انه ، على الرغم من ان المجتمع الاشتراكى كان قد بنى من حيث الاساس فى الاتحاد السوفييتى وان ذلك عنى انتصاره الكامل فى حياة البلاد الاجتماعية

الاقتصادية ، فان ذلك لم يكن بعد انتصارا نهائيا .

فمن اجل بلوغ الانتصار النهائى كان يلزم وجود شرطين على الاقل : التقدم نحو الدرجة التالية ، الاكثر ارتفاعا ، فى بناء الاشتراكية ، والدفاع المضمون عن المكاسب الاشتراكية ضد العدوان الامبريالى المحتمل . وقد تكوّن هذان الشرطان فى الاتحاد السوفييتى فى وقت لاحق ، بعد الحرب الوطنية العظمى اعوام ١٩٤١ — ١٩٤٥ .

بعد انتهاء الفترة الانتقالية وبناء الاشتراكية من حيث الاساس يدخل المجتمع المرحلة التاريخية لبناء **الاشتراكية المتطورة** . وتعنى هذه المرحلة فى الطريق نحو الانتصار التام للنظام الاجتماعى الاقتصادى الجديد انه تحدث فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية السياسية للبلدان الاشتراكية جملة من التغيرات النوعية الجديدة اذ يجرى بصورة اكثر كمالا تطبيق افضليات النظام الاجتماعى الجديد . ويزداد الوزن النوعى والاهمية لملكية الشعب بأسره (ملكية الدولة) ، وترتفع الملكية التعاونية درجات اعلى فاعلى للنضوج الاقتصادى وتقترب اكثر

فاكثر وثوقا من ملكية الدولة ؛ وتحدث تطورات بنيوية تقدمية فى الاقتصاد الوطنى ، وكذلك فى الاعداد التعليمى العام والمهنى للشغيلة . وترتفع بشكل حاد درجة التقارب الاقتصادي والسياسى والاجتماعى والثقافى للامم والشعوب فى الدول الاشتراكية المتعددة القوميات . وتتحول دولة دكتاتورية البروليتاريا الى دولة الشعب بأسره ، الامر الذى يعكس عملية نمو التجانس الاجتماعى للمجتمع . واخيرا ، يتحول التكامل الاقتصادى للبلدان الاشتراكية الى واحد من العوامل الاساسية للتنمية الاقتصادية فى البلدان الاشتراكية .

ان تغيرات كهذه بالذات حدثت فى الاقتصاد السوفييتى فى الخمسينات — الستينات ، مما اتاح للحزب الشيوعى السوفييتى استخلاص الاستنتاج بدخول الاتحاد السوفييتى مرحلة الاشتراكية المتطورة . والبلدان الاخرى ، التى بنيت فيها اسس الاشتراكية ، توجد حاليا فى مرحلة انشاء المجتمع الاشتراكى المتطور .

خلال الفترة التاريخية المديدة من ارتقاء الاشتراكية الى الشيوعية يجرى اتقان النظام الاقتصادى القائم

وتتكون تدريجيا التغيرات المميزة للتنظيم الشيوعى المقبل للمجتمع . تلك هى مرحلة **اكتمـــال الاشتراكية** المنهاجى من كافة الجوانب . لقد شرع الاتحاد السوفييتى فى السبعينات ، لاول مرة فى التاريخ ، باداء مهام المرحلة الجديدة للبناء الاشتراكى . واصبح عدد من البلدان الاشتراكية الاخرى على قاب قوسين من اداء هذه المهام فى الثمانينات .

ان اهم مهمة فى هذه المرحلة تغدو تعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من جميع النواحى على اساس التقدم العلمى التقنى والتكثيف الجامع للاقتصاد الاشتراكى ، الامر الذى يتطلب بدوره اداء مهام بلوغ الشكل الامثل لبنية الاقتصاد الوطنى وتناسبات اعادة الانتاج الموسعة ، وبالتالى بلوغ الشكل الامثل للتخطيط والادارة واعادة بناء السياسة فى ميدان التوظيفات فى الاقتصاد الوطنى والسياسة البنيوية . ان تكثيف الاقتصاد بهدف اعلاء فعالية ونوعية النشاط الاقتصادى برمته واتقان نمط الحياة الاشتراكى يفترض الجمع العضوى بين منجزات الثورة العلمية التقنية وافضليات

الاشتراكية . لذلك ، يكتسب اهمية خاصة تعجيل التقدم العلمى التقنى فى كل فرع من فروع الاقتصاد الوطنى ، والاستفادة بصورة اكثر اتساعا من امكانيات الملكية الاجتماعية والتخطيط الاشتراكى وتنظيم الاقتصاد ومبادرة الشغيلة وتطوير المباراة الاشتراكية .

ان درجات التطور الاشتراكى للمجتمع ليست ، بالطبع ، منفصلة عن بعضها البعض بجدار ما . فان بعض مهام جعل الملكية الخاصة الصغيرة ملكية اجتماعية ، كما تدل تجربة جمهورية المجر الشعبية وجمهورية المانيا الديمقراطية مثلا ، يمكن اداؤها فى مرحلة بناء الاشتراكية المتطورة ايضا . وان بعض المهام المميزة لمرحلة بناء الاشتراكية المتطورة ، وبالاخص مهام تكثيف الانتاج ، يمكن اداؤها فى الفترة الانتقالية لدى ارساء اسس الاقتصاد الاشتراكى . وفى الحالة الاخيرة تسترعى الاهتمام تجربة بلغاريا .

كانت جمهورية بلغاريا الشعبية ، فى جوهر الامر ، اول بلد اشتراكى بدأ فى الفترة الانتقالية بالاستفادة النشيطة من امكانية التخصيص الدولى

للانتاج ضمن نطاق مجلس التعاون الاقتصادى («سيف») بهدف تعجيل تطوره الصناعى . ان تخصص الاقتصاد البلغارى فى انتاج الرافعات ووسائط النقل وبعض المنتجات الصناعية الاخرى ، الذى بدأ فى الفترة الانتقالية ، قد عجل عملية التصنيع واتاح التحاق الاقتصاد الوطنى البلغارى بنظام التقسيم الاشتراكى الدولى للعمل واداء مهام اعلاء فعالية الانتاج .

وفى الفترة من عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٦٠ ازداد الناتج الاجمالى لصناعة بلغاريا ٤ اضعاف . (خلال الفترة نفسها ازداد الانتاج الصناعى فى المجر ٢,٧ ضعفا ، وفى المانيا الديمقراطية ٢,٩ ، وفى منغوليا ٢,٩ ، وفى بولونيا ٣,٢ ، وفى رومانيا ٣,٤ ، وفى الاتحاد السوفييتى ٣ ، وفى تشيكوسلوفاكيا ٢,٧) . وفى السبعينات باتت بلغاريا فى السوق الاشتراكية العالمية المصدّر الاساسى لعربات النقل الكهربائية والعربات المعلقة المسيّرة بالكهرباء والعربات العاملة بمحركات . وفى عام ١٩٧٥ احتلت بلغاريا المرتبة الثالثة فى العالم من حيث انتاج مصنوعات الراديوالكترونيكا والآلات

الحاسبة ووسائل الاتصال بالنسبة للفرد الواحد من السكان ، وذلك على الرغم من ان بلغاريا كانت قبل الثورة بلدا زراعيا متخلفا .

والحدود بين المرحلتين الثانية والثالثة للتطور الاشتراكى للمجتمع هى حدود متحركة للغاية . فان مهام التكثيف الجامع للاقتصاد تبدأ بلدان اشتراكية كثيرة بادائها منذ فترة بناء الاشتراكية المتطورة . ان امكانية كهذه تبرز بالنسبة الى الاستفادة الواسعة من خبرة الاتحاد السوفييتى واتساع المساعدة المتبادلة والتعاون بين بلدان الاسرة الاشتراكية العالمية .

وبالاجمال تنبغى الاشارة الى انه ، فى الظروف التاريخية حينما تتطور الاشتراكية فى آن واحد لا فى بلد بمفرده بل فى بضعة بلدان ، تزداد بصورة حادة امكانيات زيادة فعالية الانتاج الاجتماعى فى الفترة الانتقالية وفى مرحلة بناء الاشتراكية المتطورة على السواء .

خاتمة

اذن ، لنستخلص بعض الاستنتاجات عما تحدثنا عنه فى صفحات كتابنا هذا .

فى اواخر القرن التاسع عشر وفى القرن العشرين نضج الاقتصاد العالمى بوجه عام من اجل الانتقال الى نظام اجتماعى جديد ، الى النظام الاجتماعى الاقتصادى الجديد — الاشتراكية . ان الاشتراكية ترتكز على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، وهى تتطلب التسيير المنهاجى للاقتصاد الوطنى لصالح الاعلاء المتواصل لرفاهية الشغيلة وتأمين تطورهم الشامل المتناسق .

وبين الرأسمالية والاشتراكية تقع حقبة

تاريخية مميزة — الفترة الانتقالية ، التى يجرى فى غضونها بناء الاشتراكية من حيث الاساس والقضاء على استغلال الانسان للانسان وعلى الاجحاف الاجتماعى ، ويتحول الاقتصاد المتعدد الانماط الى اقتصاد وحيد النمط ، الى اقتصاد اشتراكى . والفترة الانتقالية تبدأ من تلك اللحظة التى تنتقل فيها سلطة الدولة فى البلاد الى ايدى الطبقة العاملة ، وتنتهى ببناء الاشتراكية فى ميدان البناء الفوقى السياسى الحقوقى وبترسيخ نمط الحياة الاشتراكى والايديولوجيا الاشتراكية الجماعية فى المجتمع .

ان انتصار الاشتراكية لا يستبعد امكانية ان تبقى ، بمقادير ما غير كبيرة ، استثمارات منفردة متفرقة للفلاحين او الحرفيين او مؤسسات تجارية خاصة . وعلاوة على ذلك ، وبمثابة عنصر ضرورى للاقتصاد الاشتراكى ، تبقى وتتطور استثمارات مساعدة شخصية كثيرة للغاية للكولخوزيين والعمال والمستخدمين ، علما بان اشكال هذه الاستثمارات متنوعة جدا .

والفترة الانتقالية هى فترة الصراع الطبقى الحاد

بين الرأسمالية المطاح بها ، ولكنها غير المهزومة بعد وتحتفظ بقوى لا يستهان بها ، وبين الاشتراكية المولودة والناشئة والآخذة فى الاستقواء ، ولكنها ما تزال ضعيفة فى البداية ، والتى تحرز فى آخر المطاف النصر بفضل افضلياتها الاجتماعيـــة الاقتصادية الحاسمة وليس بفضل استخدام العنف ، رغم انها تضطر للجوء الى العنف ايضا من اجل سحق مقاومة الطبقات الاستغلالية المخلوعة ـــ الرأسماليين والملاكين العقاريين والكولاك .

لقد تم اختراق سلسلة الرأسمالية العالمية عام ١٩١٧ عندما انتصرت ثورة اكتوبر العظمى . ولم تعد الرأسمالية بعد ذلك نظاما اجتماعيا سائدا بلا منازع فى الكرة الارضية . وبدأت الاشتراكية تتطور بسرعة عارضة على العالم افضلياتها التى لا يرقى اليها الشك بوصفها نظاما اجتماعيا اكثر تقدمية . فى ظروف كهذه بات امرا ممكنا ، كما بينت تجربة منغوليا ، انتقال البلدان المتخلفة سابقا من الناحية الاقتصادية الى الاشتراكية متخطية مرحلة التطور الرأسمالية . ونشأت ظروف اكثر ملاءمة للانتقال الى الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية

وقيام المنظومة الاشتراكية العالمية . وفى هذا الوضع الجديد بات امرا ممكنا ان تنشأ وتتطور بصورة ناجحة ، رغم المصاعب الداخلية والخارجية الكثيرة العدد ، البلدان التى تسير فى طريــــق التحويلات الاشتراكية مستندة على المساعدة الشاملة والنزيهة من جانب الدول الاشتراكية . ان هذا الطريق طويل ومعقد . انه طريق التحويلات التدريجية الذى ينطوى على عدة مراحل متعاقبة للتطور الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى .

وللانتقال الى الاشتراكية بضع قانونيات عامة ، غير انها تتجلى بطرق مختلفة وتتحقق بهذه الاشكال المميزة المغايرة او تلك ، وبوتائر مختلفة . وجميع هذه الخصائص تغنى نظرية وممارسة الاشتراكية العالمية ، وتشكل قسطا مميزا لكل شعب ولكل بلد يضاف الى كنز التجربة العالمية للبنــــاء الاشتراكى . ولكن ينبغى الا يغيب عن الأذهان اطلاقا ان هذه الخصائص لا تلغى القانونيات العامة بل ، على العكس ، تؤكدها وتخدم تطبيقها الأكثر كمالا والأكثر تنوعا . ان اكبر خصوصية للسير نحــــو التركيب الاجتماعى الجديد تتجلى فى تلك البلدان

التى تسير نحو الاشتراكية متخطية مرحلة التطور الرأسمالية . غير ان هذه الخصائص المميزة العميقة التى تلازم بلدان كهذه ، لا تلغى بل تؤكد وحدة قانونيات تطور المجتمع البشرى وحتمية انهيار جميع اشكال الاستغلال والاضطهاد بلا عودة ، واستحالة قهر تقدم البشرية نحو النظام الاجتماعى الانسانى والعادل الوحيد — نحو الاشتراكية .

وقد جاء فى تحية اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى الى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى الفرنسى : «لا احد ولا شيء قادر على الغاء القوانين الموضوعية للتطور العالمى . والدليل على ذلك هو التغير المتواصل لتناسب القوى على الصعيد العالمى لصالح الاشتراكية والتحرر الوطنى والاجتماعى . وان الاشتراكية ، كما تنبأ ماركس وانجلس ، التى يبنيها كل شعب انطلاقا من المبادئ العامة والظروف والتقاليد الخاصة ، كانت وتبقى الاتجاه الرئيسى ، الحاسم ، لتطور البشرية» .

ان سير البشرية الذى لا يقهر نحو الاشتراكية هو السير نحو الرفاهية والتقدم ، نحو العدالـــة

الاجتماعية ، والمساواة الاقتصادية والقومية ، وهو ايضا الطريق السديد نحو بلوغ السلم الثابت والمتين على كوكبنا الارضى ، طريق اقامة التفاهم والتعاون والصداقة بين جميع البلدان والشعوب .

معجم موجز للمصطلحات الاساسية

احتكار التجارة الخارجية — حق استثنائى للدولة الاشتراكية فى القيام بالعمليات التجارية الخارجية . يحمى سوق البلاد الخارجية من عفوية السوق الرأسمالية العالمية الخارجية .

الارتيل الزراعى (الكولخوز) — الشكل الرئيسى للتعاونية الزراعية فى الاتحاد السوفييتى فى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وفيما بعد الشكل الوحيد . يتميز بتعميم وسائل الانتاج الاساسية وبالعمل الجماعى . انشئت الكولخوزات ابان عملية اشاعة الجماعية فى الاستثمارات الزراعية . تقوم باعمالها على ارض تعود للدولة ومثبتة باسم الكولخوزات للانتفاع بها الى اجل غير محدد . تبقى الادوات الزراعية الصغيرة ملكا شخصيا لاعضاء الكولخوزات للعمل فى الاستثمارة المساعدة

الشخصية الملحقة بالبيت . توزع المداخيل من الاستثمارة الجماعية حسب العمل .

الاستثمارة البضاعية الصغيرة — استثمارة تنتج البضائع لاجل البيع قائمة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والعمل الشخصى لصاحبها وافراد اسرته . ان الاستثمارة البضاعية الصغيرة «تولّد الرأسمالية والبرجوازية كل يوم ، كل ساعة ، بصورة عفوية وعلى نطاق واسع» (لينين) . فى ظروف فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية يجرى تحويل هذه الاستثمارة الى استثمارة اشتراكية كبيرة عن طريق اشاعة التعاونيات الانتاجية .

الاستثمارة المساعدة الشخصية — استثمارة غير كبيرة ملحقة ببيوت اعضاء التعاونيات الزراعية ، والعمال والمستخدمين كذلك (بما فى ذلك اقتناء المواشى والدواجن ، والبستنة ، وزراعة الخضار) ، تقدم الدولة والتعاونيات قطعا غير كبيرة من الارض للمواطنين لاجل القيام بذلك .

استغلال الانسان للانسان — الاستئثار دون مقابل بثمار عمل المنتجين المباشرين من جانب الطبقة التى تملك وسائل الانتاج الاساسية لاسلوب الانتاج المعنى (فى ظل الاقطاعية — الارض ، فى ظل الرأسمالية — المعامل والمصانع) . فقط بانتصار الاشتراكية وبالقضاء على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج تتم تصفية استغلال

الانسان للانسان والطبقات الاستغلالية .

اسلوب الانتاج — اسلوب محدد تاريخيا لاكتساب الخيرات المادية ، وحدة القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . اساس التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية المطابقة له . ان استبدال اسلوب انتاج باسلوب آخر يجرى بطريقة ثورية .

اشاعة الجماعية فى الاستثمارات الفلاحية — عملية اجتذاب الاستثمارات الفلاحية المجزأة الصغيرة الى مختلف انواع التعاونية . فى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية احد اشكال تحويل الزراعة على اسس اشتراكية .

اشاعة التعاونيات فى زراعة الاتحاد السوفييتى — عملية التوحيد الطوعى للاستثمارات الفلاحية الفردية فى استثمارات اشتراكية تعاونية كبيرة (كولخوزات) . اقيمت على اساس خطة لينين التعاونية (١٩٢٩ — ١٩٣٢) . جرت فى صراع طبقى حاد ضد طبقة الكولاك .

الاشتراكية — الطور الاول او الادنى للتشكيلـــة الاجتماعية الاقتصادية الشيوعية . ترتكز على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج فى شكل ملكية للشعب بأسره وملكية تعاونية والعمل الموحد المتحرر من الاستغلال لاعضاء المجتمع المتساوين فى الحقوق ، وتتطور بصورة منهاجية لصالح زيادة رفاهية جميع اعضاء المجتمع وتطورهم الحر من جميع الجوانب وفقا لمبدأ : «من كل

حسب قدرته ولكل حسب عمله» . فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية تنتهى ببناء الاشتراكية . بعد ذلك يبدأ المجتمع التقدم نحو فترة الاشتراكية المتطورة ، الناضجة .

الاشتراكية الطوباوية — تعاليم عن المجتمع المثالى قائمة على شيوع الملكية والزامية العمل الحر والتوزيع العادل لثماره . ان الاشتراكيين الطوباويين العظام سان سيمون وشارل فورييه وروبرت اوين ، بانتقادهم النظام الاجتماعى القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، اعربوا عن عدة تنبؤات عبقرية تكهنت ببعض سمات المجتمع الاشتراكى . كانت الاشتراكية الطوباوية واحدا من مصادر نظرية ماركس وانجلس اللذين حولا الاشتراكية من طوباوية الى علم .

اعادة الانتاج — عملية للانتاج مأخوذة فى حركتها وتجددها الدائمين . فى ظروف الفترة الانتقالية يوجد تناقض بين اعادة الانتاج الموسعة للصناعة الاشتراكية واعادة الانتاج البسيطة (بالاحجام السابقة) للزراعة البضاعية الصغيرة . يتم حسم هذا التناقض عن طريق انتقال الاستثمارات الفلاحية الى سبيل الانتاج الاشتراكى الجماعى .

الاقتصاد — الاقتصاد الوطنى للبلد المعنى او جزء منه ، وكذلك مجموع علاقات الانتاج للتشكيلة المعنية ،

والبناء التحتى الاقتصادى للمجتمع (الاقتصاد الاشتراكى ، الاقتصاد الرأسمالى) .

الاقتصاد الطبيعى (العينى) — طراز من الاقتصاد يجرى فى ظله انتاج المنتجات لاجل تلبية حاجات المنتجين وليس لاجل بيعها فى السوق . يوجد فى عدد من البلدان فى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وذلك بسبب وجود بقايا العلاقات ما قبل الرأسمالية فى الاقتصاد .

الاقتصاد المتعدد الانماط فى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية — تعايش وصراع انماط اقتصادية مختلفة ، اهمها النمط الاشتراكى والنمط الرأسمالى والنمط البضاعى الصغير .

الاقطاعية — تشكيلة اجتماعية اقتصادية طبقية تناحرية تحل محل النظام العبودى . الطبقتان الاساسيتان للمجتمع الاقطاعى هما : الاقطاعيون مالكو الاراضى والفلاحون التابعون لهم . الى جانب الملكية الاقطاعية توجد الملكية الفردية للفلاحين والحرفيين لادوات الانتاج ولمنتجات استثمارتهم الخاصة القائمة على العمل الشخصى . لا يندر ان تظل بقايا الاقطاعية قائمة زمنا طويلا فى البلدان الرأسمالية ، وفى بعض البلدان كذلك فى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . فى روسيا قضت ثورة اكتوبر الاشتراكية على بقايا الاقطاعية .

الامبريالية — الرأسمالية الاحتكارية ، المرحلة العليا والاخيرة للرأسمالية ، عشية الثورة الاشتراكية .

الايديولوجيا — منظومة الآراء والافكار السياسية ، والحقوقية ، والاخلاقية ، والجمالية ، والفلسفية . فى المجتمع الطبقى ترتدى الايديولوجيا طابعا طبقيا وتعبر عن مصالح طبقات معينة .

البرجوازية — الطبقة السائدة فى المجتمع الرأسمالى التى تملك وسائل الانتاج الاساسية وتستأثر بالقيمة الزائدة عن طريق استغلال العمل المأجور . فى الفترة الانتقالية تخوض البرجوازية ، وقد فقدت السلطة السياسية والجبروت الاقتصادى ، النضال فى سبيل اعادة الرأسمالية ضد سلطة الطبقة العاملة ، ضد الدولة الاشتراكية .

البرجوازية الكومبرادورية — جزء من برجوازية البلدان المتخلفة اقتصاديا يتعاطى الوساطة التجارية مع شركات اجنبية فى السوقين الداخلية والخارجية ، ترتبط مصالحه ارتباطا وثيقا بالرأسمال الاحتكارى .

البضاعة — نتاج عمل معدّ للبيع وليس للاستهلاك الخاص . فى ظل فترة الانتقال من الرأسمالية الـــى الاشتراكية تكتسب البضائع ، التى تنتجها المؤسسات الاشتراكية ، شكلا منهاجيا للحركة ومحتوى اجتماعيا جديدا بالقياس الى البضائع المنتجة على اساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

البلدان النامية — مجموعة البلدان المستقلة التى تخلفت عن البلدان الرأسمالية والاشتراكية من حيث مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى بسبب الاستغلال الاستعمارى وشبه الاستعمارى المديد من جانب الدول الامبريالية . تخوض النضال فى سبيل اقامة علاقات اقتصادية دولية متكافئة . ولج بعض هذه البلدان طريق التحويلات الاشتراكية .

البناء التحتى والبناء الفوقى — علاقات اقتصادية ، انتاجية ، تؤلف القاعدة الاقتصادية للمجتمع ؛ فوق البناء التحتى يرتفع بناء فوقى مطابق له هو مجموع العلاقات والنظرات الايديولوجية (السياسة ، الحقوق ، الاخلاق ، الدين وغيرها ، وما يطابقها من منظمات ومؤسسات : الدولة ، الاحزاب ، الكنيسة ، الخ) .

تأميم الارض — انتقال الارض من الملكية الخاصة الى ملكية الدولة . فى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية جرى تحقيقه فى الاتحاد السوفييتى وجمهورية منغوليا الشعبية . يهئ انسب الشروط للتحويلات الاشتراكية التالية فى الزراعة . فى البلدان التى لم تهيئ فيها الشروط التاريخية تأميم الارض برمتها ، تعمد الدولة الاشتراكية الى تقسيم الارض وتسليمها الى الملكية الخاصة للفلاحين الكادحين .

التأميم الاشتراكى — انتقال المؤسسات الانتاجيـــة

الخاصة وفروع الاقتصاد الى ملكية الدولة الاشتراكية . يجرى تحقيقه عن طريق نزع الملكية بدون تعويض (المصادرة) او عن طريق دفع تعويض كامل او جزئى .

التجارة — فرع من فروع الاقتصاد الوطنى يسوّق البضائع عن طريق البيع والشراء . فى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية تلعب دورا هاما فى تنظيم التعاون بين الصناعة والزراعة وتوطيد تحالف الطبقة العاملة مع الفلاحين الكادحين .

تخطيط الاقتصاد الوطنى — الطريقة الاساسية لتحقيق الوظيفة الاقتصادية التنظيمية للدولة الاشتراكية والسياسة الاقتصادية للحزب الشيوعى (العمالى) الحاكم . يبدأ فى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، ويوسع تدريجيا دائرة العمليات الاقتصادية المشمولة به . تدير الدولة الاشتراكية بواسطة التخطيط عملية العمل الاجتماعى ، وتنظم على نطاق المجتمع انتاج وتوزيع وتبادل الخيرات المادية .

التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية — طراز للمجتمع محدد تاريخيا يتميز بمستوى معين للقوى المنتجة وبطراز معين لعلاقات الانتاج وبيناء فوقى يطابق البناء التحتى الاقتصادى المعين . يعرف التاريخ خمس تشكيلات اجتماعية اقتصادية : المشاعية البدائية ، العبودية ، الاقطاعية ، الرأسمالية ، الشيوعية (الاشتراكية) .

التصنيع الاشتراكى — عملية انشاء الانتاج الآلى الكبير فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى ، وبالدرجة الاولى فى الصناعة ، لغرض تأمين سيادة علاقات الانتاج الاشتراكية ؛ يجرى بصورة منهاجية وبوتائر عالية على حساب مصادر التراكم الداخلية على الغالب .

التعاونية الاشتراكية — توحيد صغار منتجى البضائع لاجل الانتاج المشترك للبضائع ، وكذلك لاجل معالجتها وتسويقها . يتعين طابعها الاشتراكى بسلطة الطبقة العاملة فى البلاد ، وسيادة الملكية الاجتماعية للدولة لوسائل الانتاج ، وتحالف الطبقة العاملة مع الفلاحين الكادحين .

تعميم الانتاج — تطوير للطابع الاجتماعى للانتاج يشترطه تحسين ادوات العمل وازدياد نطاقات الانتاج وتطور التقسيم الاجتماعى للعمل . فى ظل الرأسمالية يتحقق فى شكل متناقض بحيث يتزايد عدم التطابق بين علاقات الانتاج والطابع الاجتماعى للقوى المنتجة . فى ظل الاشتراكية يشمل التعميم جميع المجالات .

التناقض الاساسى للرأسمالية — هو التناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج والشكل الرأسمالى الخاص للاستئثار بثماره . وهو يعبر عن التناقضات بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، ويتجلى فى التناقض التناحرى بين العمل والرأسمال .

الثورة الاشتراكية — الطراز الاعلى للثورة الاجتماعية

التى تحقق الانتقال من الرأسمالية الى التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الشيوعية . خطوتها الحاسمة فوز الطبقة العاملة بالسلطة واقامة دكتاتورية البروليتاريا . تستخدمها الطبقة العاملة بقيادة الحزب الشيوعى (العمالى) ، بعد احراز سلطة الدولة ، من اجل بناء الاشتراكية .

الثورة الثقافية — جزء مكون من التحويلات الاشتراكية فى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، انعطاف جذرى فى التطور الروحى للبلاد يشمل انشاء المنهاج الاشتراكى للتعليم واعادة تربية فئة المثقفين البرجوازيين وتكوين فئة مثقفين جديدة ، اشتراكية ، وترسيخ الايديولوجيا الماركسية اللينينية والثقافة الاشتراكية .

الحساب والرقابة — اهم شرطين لتنظيم الدولة الاشتراكية لعملية تسيير الاقتصاد على اسس اشتراكية منهاجية . ان تنظيم حساب ورقابة الشعب بأسره يشكل احدى المهام الرئيسية للبناء الاشتراكى فى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية .

خطة غويلرو — خطة الدولة لكهربة روسيا — اول خطة مستقبلية موحدة على نطاق الدولة لانهاض وتنمية الاقتصاد الوطنى للجمهورية السوفييتية . وضعتها ، بناء على تكليف من لينين وتحت اشرافه ، لجنة غويلرو عام ١٩٢٠ . تم انجازها ، من حيث الاساس ، عند عام ١٩٣١ .

الدخل الوطني — قيمة الناتج الاجتماعى الاجمالى فى الشكل العينى ، او الجزء المطابق لها من هذا الناتج ، اللذان ينتجان خلال عام فى ميدان الانتاج المادى . فى ظل الاشتراكية يشكل مصدرا لتلبية الحاجات المتنامية دائما لسكان البلاد وتوسيع الانتاج .

دفع تعويض — احد اشكال التأميم الاشتراكى حيث تدفع الدولة البروليتارية لاصحاب المؤسسات الانتاجية السابقين تعويضا كاملا او جزئيا عن قيمة مؤسساتهم المؤممة .

دكتاتورية البروليتاريا — سلطة دولة الطبقة العاملة . تقام فى اعقاب الثورة الاشتراكية وتبقى قائمة على امتداد فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية .

الدولة — منظمة السلطة السياسية لطبقة معينة . انبثقت مع ظهور الملكية الخاصة وانقسام المجتمع الى طبقات متناحرة . تحمى وترسخ حقوق ومصالح الطبقة السائدة .

الديمقراطية الاشتراكية — شكل للدولة واسلوب لتنظيم مجمل النظام السياسى للاشتراكية ، يثبتان عائدية السلطة للشعب الكادح وتكافؤ وحرية الفرد .

الرأسمالية — تشكيلة اجتماعية اقتصادية تناحرية قائمة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج واستغلال الرأسمال للعمل المأجور . مع تطور الرأسمالية تتفاقم تناقضاتها

وتنشأ المقدمات المادية للاشتراكية وينمو تعداد حافرة قبر الرأسمالية — البروليتاريا .

رأسمالية الدولة — مشاركة الدولة فى اشكال الاقتصاد الرأسمالية . فى فترة الانتقال — احد الانماط الاجتماعية الاقتصادية . تستخدمها دكتاتورية البروليتاريا لاجل لجم العفوية البرجوازية الصغيرة وتعجيل تطور القوى المنتجة .

رأسمالية الدولة الاحتكارية — درجة لتطور الرأسمالية الاحتكارية تتميز بتوحيد قوة الاحتكارات مع سلطة الدولة البرجوازية بهدف الحفاظ على الرأسمالية والحصول على اقصى الارباح . الدرجة العليا ، الممكن للرأسمالية بلوغها ، لجعل الانتاج اجتماعيا ، والمقدمة المادية التامة للاشتراكية .

الرقابة العمالية على انتاج وتوزيع المنتجات — شكل لتدخل البروليتاريا الثورى فى الاقتصاد الرأسمالى . طبقت فى روسيا فى فترة شباط — تشرين الاول (فبراير — اكتوبر) ١٩١٧ ؛ بعد الثورة الاشتراكية فى جميع البلدان تدبير انتقالى الى تأميم الصناعة والنقل .

السياسة — ميدان للنشاط مرتبط بالعلاقات بين الطبقات والامم والمجموعات الاجتماعية الاخرى ، تشكل نواته مسألة الفوز بسلطة الدولة والاحتفاظ بها واستخدامها ؛ اشتراك هذه المجموعات الاجتماعية او تلك او اشخاص منفردين فى شؤون الدولة ، تعيين اشكال

ومهام ومحتوى نشاط الدولة .

السياسة الاقتصادية — اهم جزء لا يتجزأ من سياسة الدولة الاشتراكية وقوتها القائدة — الحزب الشيوعي (العمالي) . ترمي الى بناء اساس الاقتصاد الاشتراكي ، ومن ثم الى بناء واتقان اقتصاد الاشتراكية المتطورة .

الشيوعية — تشكيلة اجتماعية اقتصادية تحل محل الرأسمالية وتقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ؛ فى المعنى الضيق للكلمة — الدرجة الثانية ، الاعلى (بالمقارنة مع الاشتراكية) لتطور هذه التشكيلة (الشيوعية الكاملة) . نظام اجتماعى لاطبقى يتيح المساواة الاجتماعية التامة لجميع اعضاء المجتمع . المبدأ الاساسى للشيوعية : «من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته» .

الصراع الطبقى — القوة المحركة لتطور جميع المجتمعات التناحرية ؛ يجرى بين طبقات مصالحها متنافية او متناقضة . الشكل الاعلى للصراع الطبقى فى المجتمعات التناحرية هو الثورة الاجتماعية . فى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية تخوض الطبقة العاملة بالتحالف مع الفلاحين الكادحين نضالا طبقيا لا هوادة فيه ضد الطبقات الاستغلالية المطاح بها فى سبيل حسم مسألة «لمن الغلبة» لصالح الاشتراكية .

الضرائب — مدفوعات الزامية تستوفيها الدولة من اشخاص فعليين ومعنويين . ان السياسة الضريبية للدولة

فى فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية تحمل طابعا طبقيا وترمى الى تقييد وازاحة العناصر الرأسمالية .

الضريبة الغذائية — كانت تستوفى فى اعوام ١٩٢١ — ١٩٢٣ من الاستثمارات الفلاحية فى الدولة السوفييتية . وكان هذا اول عمل للسياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) كان يجرى اقرار حجمها قبل الزرع الربيعى حسب كل نوع من انواع المنتجات الزراعية . الفوائض المتبقية كان بوسع الفلاحين بيعها بحرية فى السوق او استخدامها من اجل تحسين او توسيع استثماراتهم .

الطبقات الاجتماعية — « . . . جماعات واسعة من الناس تمتاز بالمكان الذى تشغله فى نظام للانتاج الاجتماعى محدد تاريخيا ، بعلاقتها (التى يحددها ويكرسها القانون فى معظم الاحيان) بوسائل الانتاج ، بدورها فى التنظيم الاجتماعى للعمل ، وبالتالى ، بطرق الحصول على الثروات الاجتماعية وبمقدار حصتها من الثروات التى تحت تصرفها » (لينين . المبادرة الكبرى) .

الطبقة العاملة — احدى الطبقات الاساسية للمجتمع المعاصر ، القوة المحركة الرئيسية للعملية التاريخية ، عملية الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . الطبقة العاملة (البروليتاريا) فى ظل الرأسمالية محرومة من وسائل الانتاج . بعد اقامة دكتاتورية البروليتاريا تغدو طبقة سائدة تستخدم القمم الآمرة للاقتصاد لاجل بناء الاشتراكية .

طبقة الفلاحين — طبقة اجتماعية تتكون لدى انحلال النظام المشاعى البدائى . فى التشكيلات ما قبل الرأسمالية — طبقة صغار المنتجين الزراعيين الذين يتعاطون استثمارة خاصة بقوى افراد اسرتهم . فى ظل الرأسمالية يجرى تمايز طبقة الفلاحين الى بروليتاريا زراعية ، وفلاحين شبه بروليتاريين ، وفلاحين متوسطين ، وكولاك استغلاليين . ان الطبيعة المزدوجة للفلاح بوصفه مالكا وبوصفه شغيلا تعيّن تذبذبه بين البروليتاريا والبرجوازية . وتطابق المصالح الجذرية للفلاحين الكادحين والطبقة العاملة هو اساس تحالفهم فى النضال الطبقى . فى ظل الاشتراكية — الفلاحون هم طبقة المنتجين الزراعيين التعاونيين الذين يسيّرون الاستثمارة الجماعية الكبيرة .

طريق التطور اللارأسمالى — عملية ثورية ، تهيئ مقدمات البناء الاشتراكى فى ظروف التخلف الاقتصادى والاجتماعى المميز لاكثرية البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة سابقا . يتيح اما تخطى مرحلة التطور الرأسمالية واما تقليصها بصورة جوهرية بل وحتى عدم مواصلتها ، وتهيئة المقدمات لاجل التحويلات الاشتراكية التالية .

العلاقات الاقتصادية — راجع علاقات الانتاج .

علاقات الانتاج — مجموع العلاقات الاقتصادية بين الناس ابان عملية الانتاج الاجتماعى وحركة الناتج الاجتماعى من الانتاج الى الاستهلاك ؛ تعبر عن علاقات

الملكية التى تشترط توزيع وسائل الانتاج ، والناس كذلك ، فى الانتاج الاجتماعى (البنية الطبقية للمجتمع) . هى الشكل الاجتماعى لوجود وتطور القوى المنتجة .

فوضى الانتاج — تشوش ، اختلال نسب تطور الانتاج الاجتماعى فى ظل الفعل العفوى للقوانين الاقتصادية . حالة ملازمة للاقتصاد البضاعى القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

القاعدة المادية التقنية للاشتراكية — مجموع العناصر المادية ، الشيئية ، للقوى المنتجة (وسائل ومواضيع العمل) فى المجتمع الاشتراكى بالاقتران مع تكنولوجيا وتنظيم الانتاج الاجتماعى ؛ الانتاج الآلى الكبير القائم على الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج .

القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية — قانون حركة الاقتصاد الاشتراكى (فى ظروف الفترة الانتقالية — قانون حركة النمط الاشتراكى الذى يمارس التأثير الحاسم على تطور الاقتصاد ككل) ، الذى يعبر عن ضرورة تأمين رفاهية اعضاء المجتمع وتطويرهم من جميع النواحى عن طريق انماء الانتاج وتحسينه باستمرار على قاعدة احدث المعدات التقنية .

قانون التوزيع حسب العمل — القانون الاقتصادى للاشتراكية الذى يتطلب مرعاة التطابق بين كمية ونوعية العمل الذى يبذله كل عضو قادر على العمل من اعضاء

المجتمع لخير المجتمع بأسره ، وبين معيار مكافأة هذا الشغيل من جانب المجتمع .

قانون تطابق علاقات الانتاج لطابع ومستوى تطور القوى المنتجة — قانون اقتصادى يعبر عن صلة التبعية المتبادلة للقوى المنتجة وعلاقات الانتاج . على اساس فعل هذا القانون يجرى الانتقال من نظام اجتماعى الى نظام اجتماعى آخر ؛ وفى ظل المجتمعات الطبقية المتناحرة يجرى القيام بهذا الانتقال بثورة اجتماعية .

قانون التطور المنهاجى ، المتناسب — القانون الاقتصادى للاشتراكية الذى يعبر عن ضرورة التسيير المتناسق للاقتصاد الوطنى كوحدة كاملة على اساس الحفاظ البنّاء على النسب الضرورية فى تنمية مختلف فروع وانواع الانتاج .

قطاع الاقتصاد — جزء من الاقتصاد الوطنى يتميز بعلائم اقتصادية واجتماعية معينة ؛ مثلا ، القطاع المعمم خلافا للقطاع الخاص ، القطاع الزراعى خلافا للقطاع الصناعى ، وهلمجرا . فى بعض الحالات يستعمل بالمعنى نفسه الذى يستعمل فيه مفهوم «النمط الاقتصادى» .

القوانين الاقتصادية — الروابط والارتباطات الموضوعية ، الجوهرية ، الثابتة ، الكثيفة للظواهر الاقتصادية فى انتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك الخيرات المادية والخدمات .

بالاضافة الى القوانين الاقتصادية العامة (مثلا ، قانون تطابق علاقات الانتاج مع طابع القوى المنتجة) توجد قوانين خصوصية (مثلا ، قانون القيمة الزائدة فى ظل الرأسمالية ، وقانون التوزيع حسب العمل) تعمل فقط ضمن اطار اسلوب انتاج معين ، وكذلك القوانين العامة لبضع تشكيلات (مثلا ، قانون القيمة) .

القوى المنتجة — مجموع وسائل الانتاج والاشخاص الذين يملكون خبرة انتاجية ، والاعداد التخصصى للعمل ، والذين يشغّلون وسائل الانتاج بهدف استثمار واستخدام الثروات الطبيعية . فى عملية الانتاج الاجتماعى تجرى اعادة انتاج الشروط المادية لحياة المجتمع وتطور الانسان نفسه .

المباراة الاشتراكية — احدى القوى المحركة لتطور الاقتصاد الاشتراكى . تتجلى فى سعى الشغيلة ، العاملين لانفسهم ، لمجتمعهم ، الى بلوغ ارفع النتائج فى العمل بتقديم المساعدة للمتخلفين وباللحاق بالمتقدمين وتخطيهم وتأمين النهوض العام للاقتصاد بواسطة ذلك . نشأت للمرة الاولى فى الاتحاد السوفييتى واتخذت اشكالا مختلفة (السبوت الشيوعية ، الحركة الطليعية ، الحركة الستاخانوفية) .

المصادرة — استملاك الدولة القسرى وبدون تعويض لمجمل او لجزء من الملكية العائدة للملاك الخاص .

احد اشكال تأميم الملكية الرأسمالية فى ظل فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية .

المصادرة العينية ــ تسليم الزامى من جانب الاستثمارات الفلاحية لجميع فوائض الحبوب والمنتجات الزراعية الاخرى الى الدولة الاشتراكية لحاجات الجيش وتأمين سكان المراكز الصناعية فى البلاد . طبقت فى الجمهورية السوفييتية فى اعوام التدخل العسكرى الاجنبى والحرب الاهلية (١٩١٩ ــ ١٩٢٠) . فى عام ١٩٢١ استبدلت بالضريبة الغذائية .

المصالح الاقتصادية ــ الدوافع الحفازة لنشاط الطبقات وسائر الفئات الاجتماعية ، التى تستوجبها العلاقات الاقتصادية للمجتمع المعنى .

الملكية الاشتراكية ــ الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، اساس النظام الاقتصادى للاشتراكية . وسائل الانتاج الاساسية تؤلف ملكية الشعب بأسره ، ملكية الدولة ، اما وسائل انتاج التعاونيات (الكولخوزات) وممتلكاتها الاخرى فتؤلف الملكية التعاونية . كما تعتبر ملكية اشتراكية ممتلكات مختلف المنظمات الاجتماعية .

الميزان الاقتصادى ــ طريقة للتسيير المنهاجى للاقتصاد الاشتراكى . يقوم على المقارنة بين نفقات المؤسسة الانتاجية على الانتاج وبين نتائج نشاطها الاقتصادى ، وعلى تعويض مصاريف المؤسسة من

مداخيلها ، وتأمين مردودية الانتاج والمصلحة المادية لجماعة العاملين فى تحسين تسيير الاقتصاد ، وزيادة مسؤولية المؤسسة عن تنفيذ مؤشرات الخطة ، وادخال منجزات التقدم التقنى والتوفير فى استخدام الموارد .

نزع الملكية — حرمان قسرى (بلا مقابل او مع تعويض) لملكية طبقة اجتماعية من جانب طبقة اخرى . ابان سير الثورة الاشتراكية تنزع البروليتاريا ملكية البرجوازية .

النقود — سلعة مميزة تضطلع بدور المعادل العام .

النمط الاشتراكى — النمط الاساسى فى اقتصاد فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . يشمل المؤسسات الاشتراكية التابعة للدولة والتعاونيات ذات الطراز الاشتراكى . يتطور هذا النمط ، بفضل افضلياته ومساندة سلطة الدولة له ، بوتائر عالية ويغدو نمطا غالبا ، ومن ثم النمط الوحيد فى الاقتصاد الوطنى .

النمط الاقتصادى — نظام لعلاقات الانتاج ذو طراز محدد ، مثلا ، النمط الاشتراكى ، نمط رأسمالية الدولة ، النمط الرأسمالى الخاص ، النمط البضاعى الصغير ، النمط البطريركى ، اما فى التشكيلات ما قبل الرأسمالية فالنمط المشاعى البدائى ، والنمط العبودى . قد يشمل اقتصاد المجتمع نمطا واحدا او عدة انماط . ان تعدد الانماط سمة مميزة لفترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية .

النمط البضاعي الصغير — احد الانماط الاقتصادية الرئيسية للفترة الانتقالية يشمل استثمارات الفلاحين الفرديين والحرفيين . يوجد ، من جهة ، تحت تأثير النمط الاشتراكي ، ومن جهة اخرى ، تحت تأثير النمط الرأسمالي الخاص . ان دكتاتورية البروليتاريا ، بتقديمها مساعدة شاملة للفلاحين والحرفيين الكادحين ، تؤمن انتقالهم الى طريق الاشتراكية .

النمط البطريركي — اقتصاد طبيعي بدائي لتعاطي الزراعة او تربية الماشية يجرى تسييره بقوى اسر بطريركية كبيرة . لا يندر ان يحافظ ايضا على بقايا النظام العشائري . يتواجد كنمط قائم بذاته في الفترة الانتقالية في البلدان او المناطق المتخلفة .

النمط الرأسمالي الخاص — احد انماط اقتصاد فترة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ؛ يضم المؤسسات الرأسمالية الخاصة في الصناعة والتجارة ، وكذلك الاستثمارات الكولاكية في الريف . يجرى تقييده وازاحته تدريجيا ، ومن ثم تصفيته ابان عملية البناء الاشتراكي .

محتويات

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكم اذا تفضلتم وابديتم لها ملاحظاتكم حول موضوع الكتاب ، وترجمته ، وشكل عرضه ، وطباعته واعربتم لها عـــن رغباتكم .

العنوان : زوبوفسكى بولفار ، ١٧
موسكو ، الاتحاد السوفييتى

مبادئ
المعارف الاجتماعية السياسية

تضم سلسلة «مبادئ المعارف الاجتماعية السياسية» الكتب التالية :

١ — منتخبات فى العلوم الاجتماعية
٢ — ما هى الماركسية اللينينية ؟
٣ — ما هو الاقتصاد السياسى ؟
٤ — ما هى الفلسفة ؟
٥ — ما هى الشيوعية العلمية ؟
٦ — ما هى المادية الديالكتيكية ؟
٧ — ما هى المادية التاريخية ؟
٨ — ما هى الرأسمالية ؟
٩ — ما هى الاشتراكية ؟
١٠ — ما هى الشيوعية ؟
١١ — ما هو العمل ؟
١٢ — ما هى القيمة الزائدة ؟
١٣ — ما هى الملكية ؟
١٤ — ما هى الطبقات والصراع الطبقى ؟
١٥ — ما هو الحزب ؟
١٦ — ما هى الدولة ؟
١٧ — ما هى الثورة ؟
١٨ — ما هى الفترة الانتقالية ؟
١٩ — ما هى سلطة الشغيلة ؟
٢٠ — ما هى المنظومة الاشتراكية العالمية ؟
٢١ — ما هى النقابات ؟
٢٢ — ما هى الثورة العلمية التكنيكية ؟
٢٣ — ما هى الشخصية ؟
٢٤ — ما هو . . ؟ معجم

ISBN 5-01-000728-2